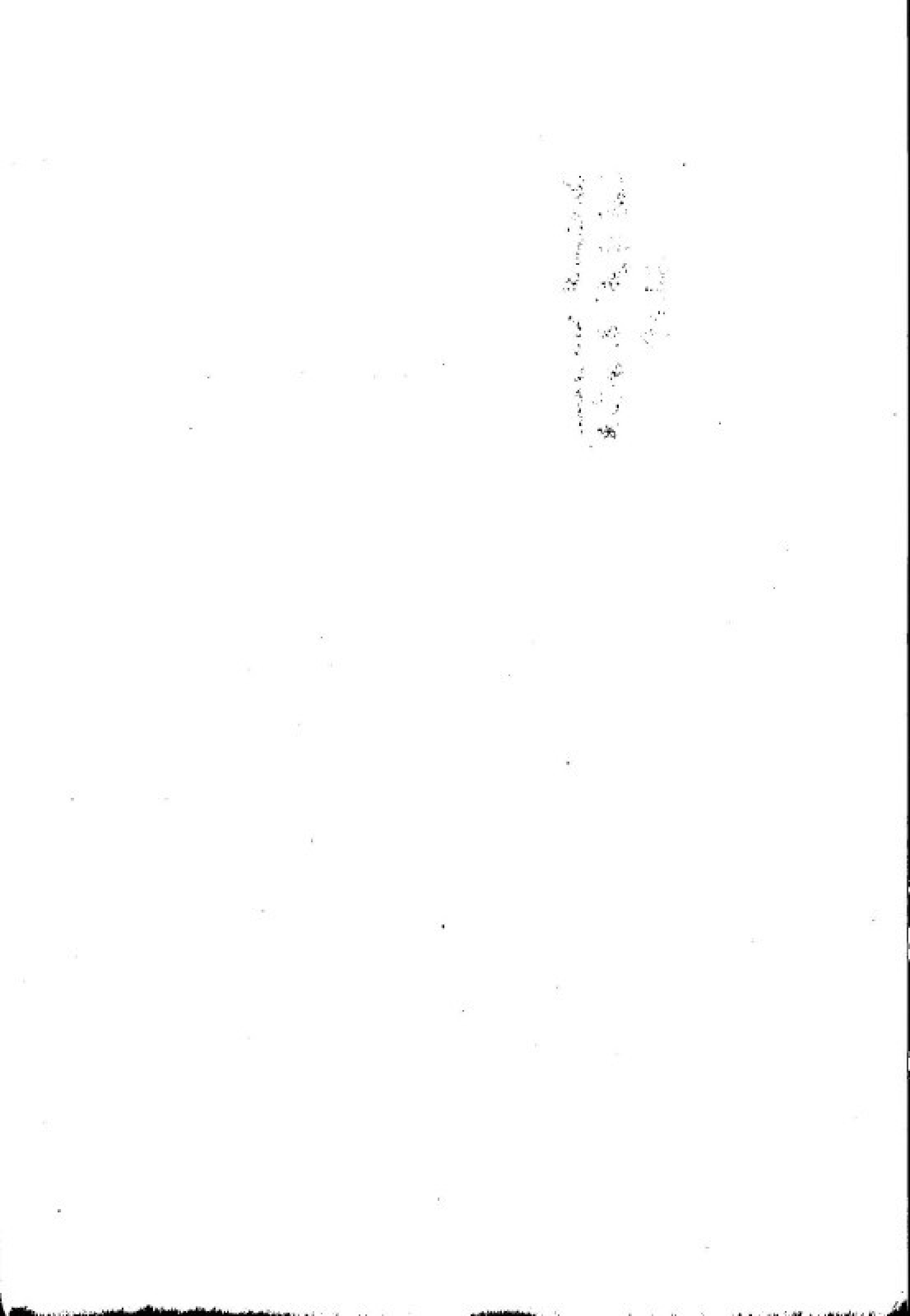
سعيدي وهيبة

الثورة الجزائرية

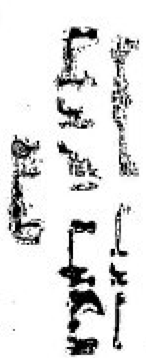
ومشكلة السلاح

(1962-1954)





سعيدي وهيبة



الثورة الجزائرية

ومشكلة السّلاح

(1962-1954)

العنوان : الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962
الإعداد: وهيبة سعيدي
إخراج وتصميم : قسم التصفيف ، دار المعرفة .
المطبعة : ، دار المعرفة .
ر.د.م.ك : 9 - 572 - 48 - 9961 - 978
الإيداع القانوني : 2009 / 5059



دار المعرفة

10 نهج عبد الرحمان ميرة باب الوادي الجزائر

http//www.elmarifa.com

سعيدي وهيبة

الثورة الجزائرية

ومشكلة السّلاح

(1962-1954)

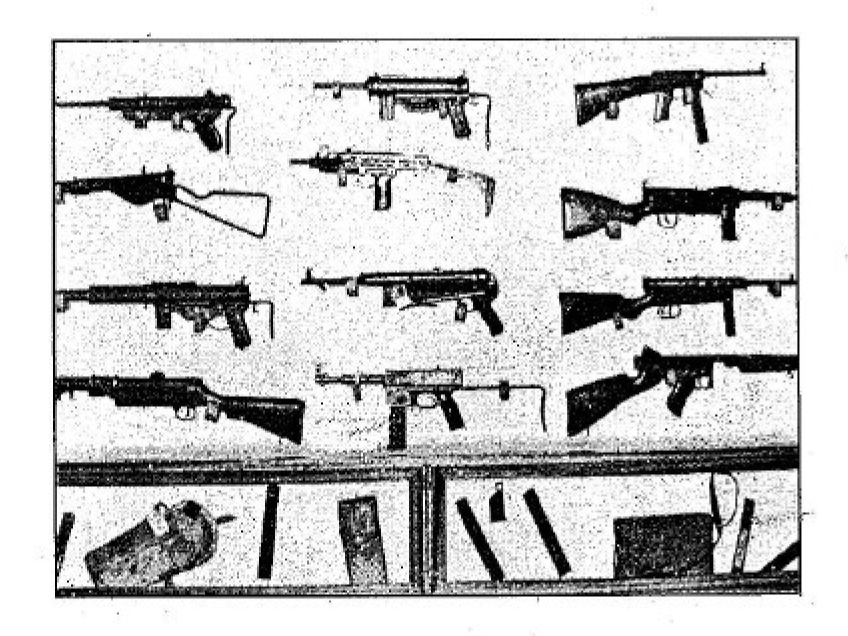
دار المعرفة



الثورة الجزائرية

ومشكلة السّلاح

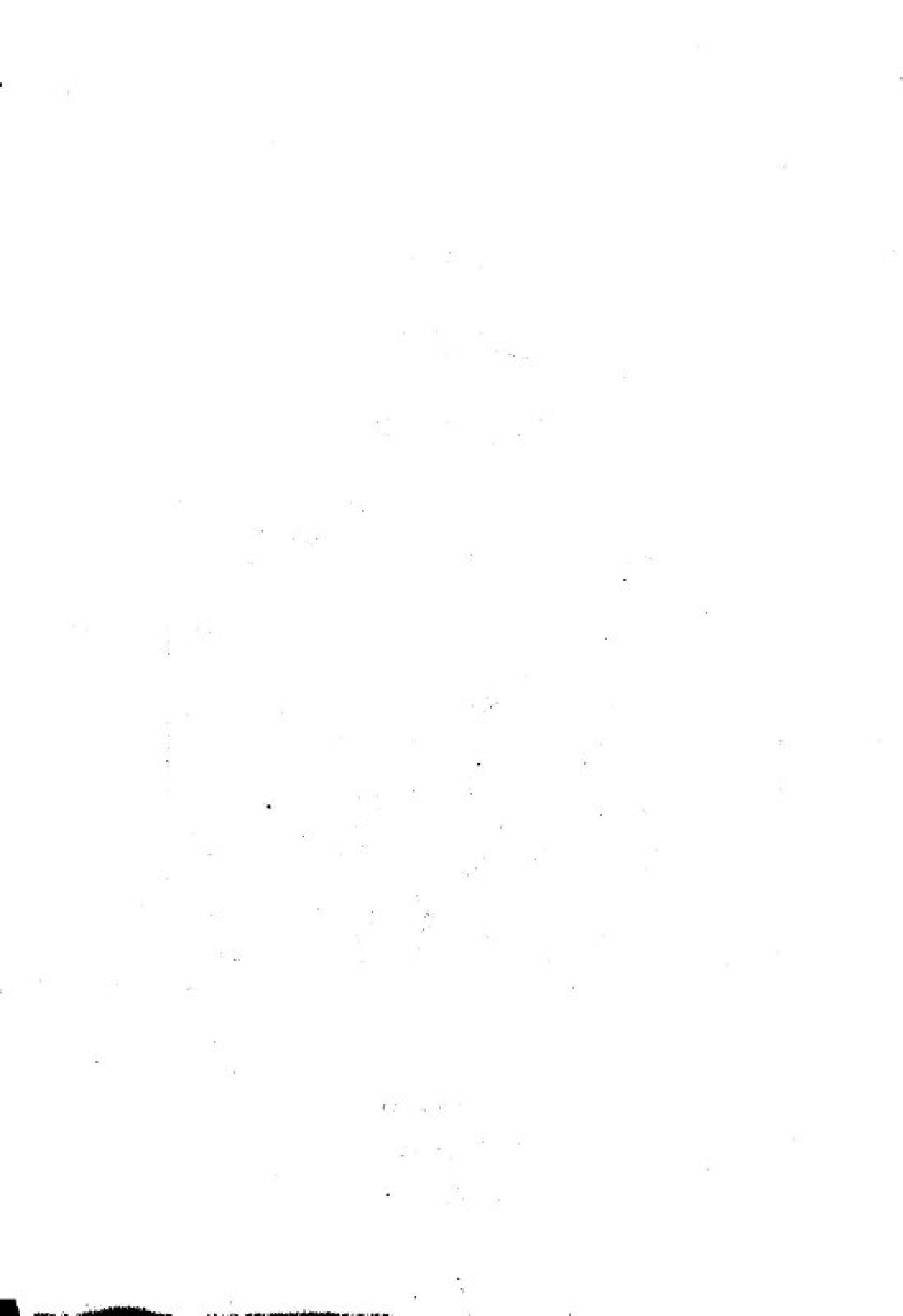
(1962-1954)



بحث من إعداد :

سعيدي وهيبة

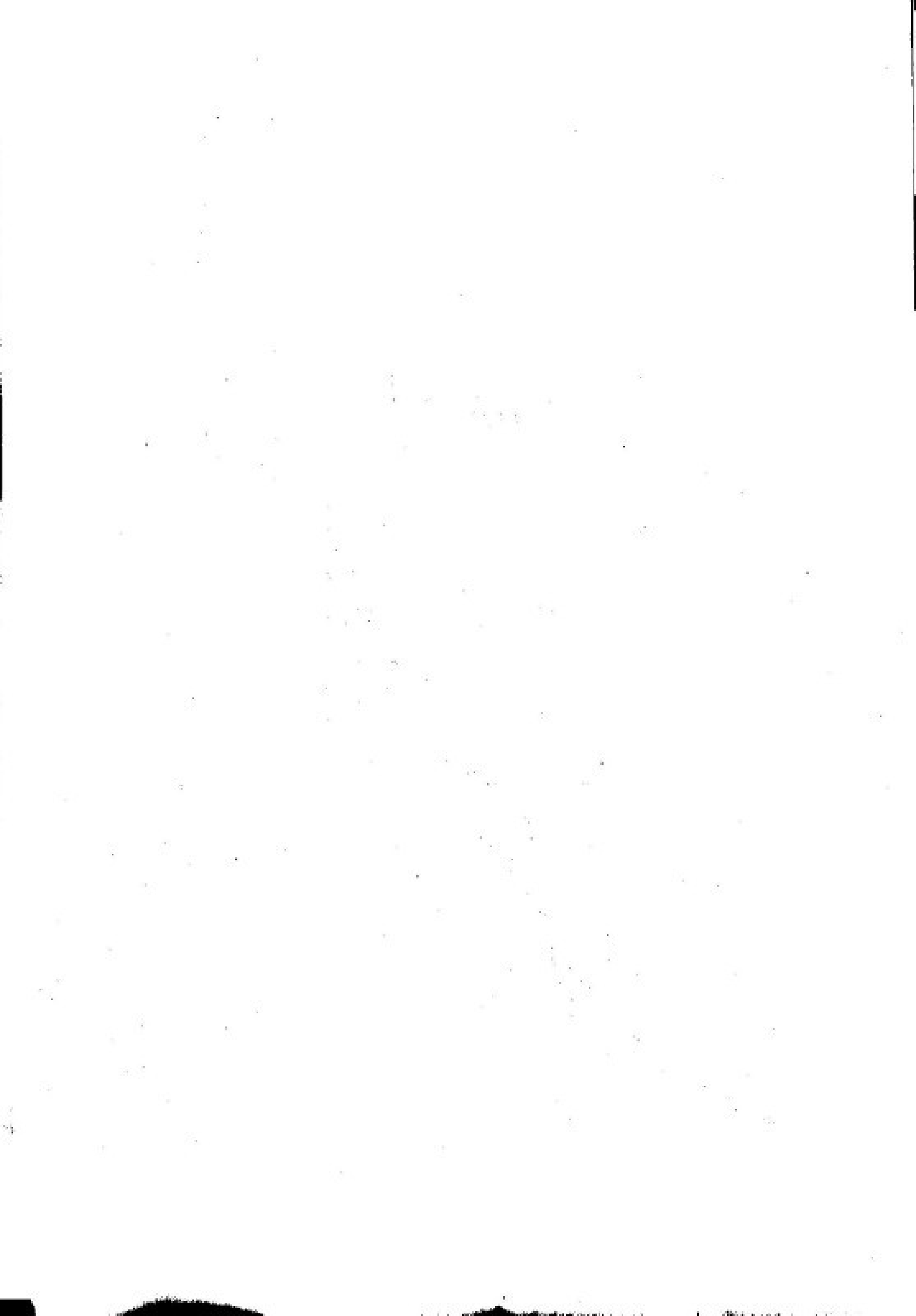
-1994-



إهداء

إلى شهدائنا الأبرار
إلى مجاهدينا المخلصين
إلى جزائرنا الحبيبة
أهدي هذا العمل

.. من وهيبة ..



مقدمة

نظرا لكثرة التفاصيل الخاصة بموضوع هذا البحث، كون تسليح الثورة خضع لعدّة مراحل، وعرف عدّة مشاكل، فإني فضلت تقسيم مادة هذا البحث إلى أربعة فصول رئيسية.

الفصل الأول: تناولت فيه المرحلة التحضيرية التي سبقت تفجير الثورة الجزائرية، وكيفية جمع وتدبير السلاح لأول مرة لاستعماله في تفجيرها في مختلف الولايات.

في الفصل الثاني: تعرضت فيه إلى منهج العمل الذي اعتمدته جبهة التحرير الوطني، لحلّ مشكلة نقص السلاح التي عانتها بحدّة كبيرة بعد اندلاع الثورة، وكيفية تنظيمها لأعمالها في هذا الإطار والتي تمت على مستويين الداخل والخارج في آن واحد.

في الفصل الثالث: تناولت أهم وأبرز المشاكل والعراقيل التي عاناها التسليح، منها الداخلية والخارجية، كونها لعبت دورا كبيرا في عرقلة مسيرة الثورة بين فترات معينة.

في الفصل الرابع والأخير، وجدت أن إجراء مقارنة بين الجيشين الفرنسي والجزائري من النواحي التي تمثل عناصر القوة أمرا ضروريا، وذلك فقط لتوضيح مدى تمكن المجاهدين وهم الضعفاء عدة وعددا من قهر الاستعمار، رغم المفارقات العجيبة التي بينهما.

وبهذا فقد حاولت قدر الإمكان الإلمام بأهم جوانب هذا الموضوع كيفية مواجهة ثورتنا لمشكلة نقص الأسلحة والذخائر منذ اندلاعها وحتى آخر سنواتها.

إشكالية البحث:

لقد بقي كيان الاستعمار جاثما على أرض الوطن قرابة قرن ونصف القرن مستغلا ثرواته، مضطهدا شعبه.. ففي العام الذي اندلعت فيه الثورة، قدرت نسبة الجزائريين الذين أتيحت لهم فرصة التعليم بـ7 %، وقلة هم الذين تمكنوا من مواصلة تعليمهم بسبب الفقر والتمييز العنصري، وهكذا حوّل 90 % من الشعب الجزائري إلى أميين، هذا بغض النظر عن المجالات الأخرى التي عرفت تقهقرا واستغلالا لصالح الاستعسار كالصحة والفلاحة والصناعة.

وفي خضم هذه الظروف المتدهورة للجزائريين، يمكن اعتبار أحداث 8 ماي 1945، بمثابة الصدمة الكبيرة والمفاجئة التي تلقاها الشعب من طرف المستعمر، والتي أدّت إلى صحوته وإيمانه بأن طريق الحرية هو رفع السلاح لا غير.

"ما من طريق آخر غير الكفاح المسلّح، وما من وسيلة أخرى لتحرير الجزائر غير الثورة الوطنية.. هذه النتيجة توصل إليها الآن عشرات الألوف من الجزائريين"[1] .. فبعد فشل الطرق السياسية السلمية التي تبنتها الأحزاب الوطنية آنذاك، تبنى الوطنيون المخلصون فكرة رفع السلاح لانتزاع الاستقلال الوطني وقد إحتضنها الشعب، ففي خلال فترة وجيزة تجند بعض المئات من الجزائريين، كوّنوا فيما بعد نواة جيش التحرير الوطني، الذي حرر بيان أول نوفمبر، والذي تحدث كل كلمة من كلماته، الشعب على الثورة على الاستعمار وهذا نصه:

---

1 إيفا بوستر : في الجزائر يتكلم السلاح، ص 125، المؤسسة الجزائرية للطباعة 1989، تر. عبد الله كحيل.

" أيها الشعب الجزائري!

فكر بالموقف الشائن للاستعمار، بحيث العدالة والديمقراطية والمساواة ليست أكثر من واجهات خداعية يستخدمها المستعمرون، ومع كل هذه الشرور يجب عدم نسيان قصور الأحزاب عن الدفاع لضمان مصلحتك، فهيّا بنا لنمسك يدا بيد، ومعنا إخوتنا في المشرق وفي المغرب، والذين يموتون لتعيش أوطانهم .. إننا ندعوك لاستعادة حريتك، ولو كان دمك ثمنا لها، نظم عملك إلى جانب قوات التحرير التي تطلب مساعدتك، وعليك واجب حمايتها وتقديم العون لها.

إن عدم المبالاة والتخلي عن الصراع أصبح جريمة، أما الخيانة فهي في مقاومة الثورة، إن الله مع المجاهدين المدافعين عن قضيتهم العادلة وليس هناك قوة يمكن لها إيقافهم منذ اليوم، فإما الموت بفخار و إما تحرير الوطن.

عاش جيش التحرير، وعاشت الجزائر مستقلة"[1]

.. ولعبت كلمات ذلك البيان دورها في توعية الشعب الجزائري الذي احتضن الثورة بكل ما أوتي من قوة، وعن هذا الموقف الشجاع يقول المجاهد لخضر بن طوبال:

".. عندما توجهنا إلى الشعب لم نجد صعوبة كبيرة، هذا في أول نوفمبر فالشعب لم يسبب لنا مشاكل وقبلنا .. وجدنا كل الناس فرحين وكلهم مستعدون عندما نطلب منهم التضحية كانوا راضين .. كانوا يتساءلون ويقولون: "إذا لم يكن عندكم سلاح فإننا على استعداد لبيع جميع أرزاقنا بشرط واحد هو ألاّ تقترضوا من عند الدول حتى لا تكون الجزائر مرهونة عند الاستقلال"[2]

---

1 بسام العسلي: الله أكبر، دار النفائس، بيروت 1986، ص 148.

2 مجلة أول نوفمبر: العدد 55،ص 56، السنة 1982.

.. وكانت بعد ذلك أكبر مشكلة واجهتها جبهة التحرير في البداية هي كيفية الحصول على الأسئلة من ناحية، وإقناع الجماهير من ناحية أخرى بأن السلاح متوفر حتى لا تفقد حماسها، وتضعف معنوياتها، وكثيرا ما واجه المجاهدون أسئلة محرجة من طرف المواطنين حول هذا الموضوع "بأي شيء ستحاربون فرنسا"، "إنكم تذهبون بالشعب إلى الموت"، ولم يكن أمام المجاهدين سوى جمع الأسلحة الموجودة في حوزة الشعب، وهي في الغالب بنادق صيد، وشراء بعض القطع الأخرى بطرق سرية، ومن ثم فلم تكن لجيش التحرير أسلحة ولا ذخيرة حربية ذات أهمية تذكر.

فقد كان الجانب المادي للثورة قريبا من الصفر، كما أشار إلى ذلك المجاهد عبد الله بن طوبال قائلا:

".. وقد كان مع إندلاع ثورة نوفمبر 1954، رغم القوة البشرية المتوفرة فإن الجانب المادي بما فيه الأسلحة كان صفرا."[1]

وبما أن السلاح والمال هما عصب أي ثورة تهدف إلى النصر، فإن السؤال الذي قد يبدو ملحا هنا هو:

- كيف تمكن جيش التحرير الوطني من تسليح الثورة؟

- ما هي الطرق والوسائل التي مكنته من مجابهة جيش استيطاني يفوقه عدّة وعددا، ومتمركزا في كل أنحاء التراب الوطني تقريبا؟

وهل كان مستوى التسليح خلال كل مراحل الثورة في مستوى المواجهة مع الجيش الفرنسي؟

كل تلك التساؤلات التي تفرض نفسها في إشكالية هذا الموضوع حاولت الإجابة عنها ستكون ضمن فصول هذا البحث.

---

1 منشورات قسم الاعلام والثقافة: من معارك ثورة التحرير، ص 73.

الفَصل الأول

في الطريق نحو تفجير الثورة..

.. ليس من الممكن الحديث عن اندلاع الثورة الجزائرية دون التطرق إلى المراحل الشاقة من التحضير التي سبقته، ودون الإلمام بموضوع المنظمة السرية "OS" التي ظهرت عام 1947، والتي عملت عدّة سنوات في الخفاء تمهيدا لولادة عسيرة ولكن فعالة وناجحة لحدث تاريخي عظيم اسمه أول نوفمبر 1954. تلك المنظمة والتي انبثقت عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد موافقة رئيسها مصالي الحاج بقوله:

" .. إني أوافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسيا وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد"[1].

فبعد أحداث 8 ماي 1945، تأكدّت قيادة الحزب بأنه يستحيل تحرير البلاد عن طريق الصراع السلمي، قررت تكوين جهاز عسكري أطلقت عليه اسم "الشرف العسكري"، أما السلطات الفرنسية فقد سمته بالتنظيم الخاص أي (OS» L'organisation Spécial»).

.. ففي فضاء ذلك الحزب فقط الذي هيمن على الساحة السياسية الوطنية آنذاك، نشأت فكرة الكفاح المسلّح، والتي مثلها التيار الثوري الذي ظهر كشق في أفق الحزب، والذي رأى أن الشروع في العمل الثوري ضرورة لا بدّ منها وذلك بتكوين منظمة عسكرية سرية تكوّنها عناصر متحمسة. وقد أسندت مهمة إنشائها إلى الشهيد "محمد بلوزداد" وكان من أهم أعضائها (ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، سويداني بوجمعة، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط عمار بن عودة، لخضر بن طوبال، محمد بوضياف، أحمد بن بلة، أمين دباغين، آيت أحمد، كريم بلقاسم.. وغيرهم).

---

1 أزغيدي محمد الحسن: مؤتمر الصومام، وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية. ص 46، المؤسسة الوطنية للكتاب 1989.

ومن ضمن أهم الشروط التي وضعت لكل منخرط فيها:
- أن لا يكون معروفا لدى السلطات الاستعمارية، ليضمن لها السرية والاستمرار.
- أن يكون مؤمنا بالعمل المسلح وأن يكون كتوما لأمر انضمامه، وكثيرا ما كان يلتقي المنخرطون ببعضهم فيفاجئون ببعض أقاربهم أو إخوانهم مجندين مثلهم.

.. وقد كانت المنظمة منتشرة تقريبا في كل القطر الجزائري عن طريق الفروع التي أنشأتها في بعض الولايات، بحيث أسست فرعا في الأوراس عام 1947، وترأسه مصطفى بن بولعيد؛ وقد لعبت دورا كبيرا في توعية الجزائريين بأهداف الثورة، عن طريق تحرير بيانات ومنشورات سرية، وحتى إصدار بعض الكتيبات عن الجزائر قبل الاستعمار، وعن جرائم هذا الأخير.

.. وعن هدفها يقول السيد آيت أحمد في تقرير قدمه في اجتماع اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في ديسمبر 1948:

".. المنظمة السرية، منظمة نخبة، عددها محدود بسبب طبيعتها السرية يجب في الأول أن تكوّن إطارات في القتال التحريري، هذا العمل هدفه ترقية المستوى التقني والتكتيكي لهذا الكفاح، على المستوى التقني، قمنا بدراسة نظرية وتطبيقية حول استعمال الأسلحة الحديثة والمتفجرات، وعلى المستوى التكتيكي. اخترنا الأعمال الحديثة التي عالجت حرب العصابات (Guerilla)، حروب الفلاحين والكومندوس، أي الدروس التي تتكيف بصورة حسنة مع معطيات بلادنا والتي هي في مستوى استيعاب مناضلينا .. التكوين التكتيكي يتم نظريا وتطبيقيا.. لقد ضاعفنا استراتيجياته في الريف لتكييف العناصر معه المشاكل التي تفرضها حرب العصابات .. في المجموع عناصرنا استوعبت ذلك التكوين جيّدا، فبدؤوا يهتمون بالأمور العسكرية

منهم من احبّوها ويبذلون مجهودات خاصة في الدراسة والبحث"[1]

.. فالنسبة للتكوين، وعلى سبيل المثال، أسس مصطفى بن بولعيد خلايا للتدريب العسكري، وأشرف على تدريب المنخرطين على حرب العصابات وبما أن التدريب نفسه يتطلب أسلحة، فإن هذه الأخيرة مثلت بالنسبة للمنظمة عائقا كبيرا.

قال السيّد آيت أحمد: ".. غير أن منظمة في مثل هاته الأهمية، لا تقدر فقط بعددها أو بأخلاقها، وفعاليتها تتعلق بكل إمكانياتها، .. هنا تبرز نقاط الضعف للمنظمة، الضعف القاتل للثورة" نحن ينقصنا السلاح والمال، ليس لدينا لا السلاح ولا المال، مقارنة مع قوة عسكرية لديها أحدث تسلح في القوات البرية والجوية والبحرية، جيش كلاسيكي مع قوة تقاليده وخبرته، و (OS)، لا تملك حتى الأسلحة الكافية لتكوين عناصرها"[2]

.. غير أن ذلك العائق، سرعان ما عرف الحل، وإن كان جريئا، فتم تدبير الأسلحة بطرق مختلفة:

– عن طريق مساعدات المواطنين، وهنا يقول المجاهد عبد الله بن طوبال: "كل دار في الأوراس لديها بندقية عسكرية، وكان الناس ينتظرون متى يأتي الأمر من الحزب للدخول في الكفاح المسلح"[3]

– طريق عملية الشراء: بحيث اشترت المنظمة السلاح من صحراء فيض أولاد عامر قرب زريبة الواد بالقرب من بسكرة سنة 1948، وبلغ عدد القطع 320 بندقية حربية، وفي ربيع نفس العام، اشترى مرة ثانية 230 بندقية حربية، وتوجه بعض المناضلون للمرة الثالثة إلى تونس لنفس الغرض وكانت تلك

---

1 Mohamed Harbi: Les archives de la révolution algérleene, p31.
Les éditions Jeune-Afrique, 1981.

2 Mohamed Harbi : OP cit, p 33.

3 مجلة أول نوفمبر: العدد 55, 1982.

الأسلحة تخزن في منطقة الأوراس"[1]

ويرجع توافر الأسلحة بتلك المنطقة أي صحراء فيض أولاد عامر، إلى تواجد الجيش الأمريكي بها بعد انهزام ألمانيا وإيطاليا في الحرب العالمية الثانية. هذان الجيشان اللذان كانا بتونس."

- القيام ببعض العمليات المسلحة:

مثلا قام الشهيد سويداني بوجمعة عام 1948 بهجوم على مخزن مفرقعات كما قام أيضا المجاهد أحمد الوهراني - ولقلة المال- بهجوم على بريد وهران يوم 07 أفريل 1949، وتم الحصول على مبلغ قدر بمليون دولار تقريبا.

.. وحول تلك النقاط يقول أيت أحمد:

".. مشكل التسليح، يجب أن يكون هو الشاغل الأكبر للحزب، وبالنسبة لنا مشكل الأسلحة هو مشكل المال، بواسطة النفوذ نستطيع أن نجمع في الجزائر كمية لا بأس بها من الأسلحة والذخائر المنتشرة منذ الاستعمار..، بفضل تبرعات محلية في القبائل يمكننا شراء البنادق من العاصمة لتسليح الثوار؛ .. من جهة أخرى استطعنا تدبير ميزانية هزيلة كافية فقط للإبقاء على حياة المنظمة، ونظمنا عملية شراء أسلحة هامة في الخارج .. بنادق بثمن زهيد 500 فرنك فرنسي نقدا .. كنّا قادرين على استغلال تلك الفرصة وذلك التنقل، لو كانت لدينا النقود الكافية.. هناك إمكانيات للشراء عن طريق البضائع المهربة .. نحن يلزمنا المال .."[2]

.. ذلك بغض النظر عن العناصر المسلحة من المواطنين الذين لجئوا إلى جبال الأوراس والقبائل بعد أحداث ماي 1945، أعطينا الكثير من الأسلحة واسترجعنا القليل منها، لأن أغلبها بقي في المداشر"[3]

---

1 ازغيدي محمد الحسن: مرجع سابق، ص 79.

2 Mohamed Harbi: OP cit, p 34.

3 Historia Magazine : l affaire des armes du slovenija, n° 236. 10.07.1972 - p 1275.

ذلك عندما وزعت السلطات الفرنسية، السلاح على المواطنين الفرنسيين للدفاع عن أنفسهم خلال موجة تلك الأحداث، فاغتنم العديد من الجزائريين الفرصة وسرقوا الأسلحة.

ـ وقد أخذ المواطنون من مختلف الأعمار يلتحقون بالجبال في سرية تامة للتدرب على حمل السلاح، وقد تمكنت من تجنيد 3000 شخص واعتبرت المنطقة الأولى – الأوراس– مكانا للتدريبات العسكرية، ومخزنا للأسلحة والذخائر، ومأوى لكل المناضلين الملاحقين من طرف السلطات الفرنسية، التي اكتشفت أمر المنظمة عام 1950 بعد حادثة تبسة التي تم فيها القبض على بعض مناضليها، فأحد مناضلي المنظمة بولاية تبسة أراد الخروج منها، وهذا محرم قانونا، فصدر قرار بقتله، فكلّف ثلاثة مناضلين هم: ديدوش مراد، مصطفى بن عودة وآخر، لذلك الغرض فعندما أطلقوا عليه النار، ظنوا أنه مات، إلاّ أنه نجا بأعجوبة من الموت فاتصل بالشرطة الفرنسية وأخبرها بكل شيء.

.. وبعد تلك الحادثة، وجدت المنظمة نفسها في مواجهة قيادة الحزب التي قررت حلها الفوري .. فانقسم الحزب على جناحين، جناح مصالي وأنصاره، وجناح اللجنة المركزية وأنصارها. .. وعن موقف المنظمة من الجناحين، فقد رأت ضرورة مواصلة الكفاح المسلح، وفي هذا الظرف يقول المجاهد لخضر بن طوبال:

".. في ذلك الوقت بدأنا الاتصالات بين بعضنا البعض، وبدأنا نتفاهم في أسباب الأزمة، ورأينا في ذلك الوقت لو نتبعهم ما تصير ثورة (أي لا تكون هناك ثورة) ولا نستقل، لأنهم أصبحوا يؤمنون بالطرق السلمية والطرق السياسية التي هي أشبه بالخيانة"[1].

لأن الجناحين اتفقا حول رؤية واحدة فيما يخص الثورة المسلحة المباشرة ضد

---

1 مجلة الباحث: العدد الأول، ص 23.

الاستعمار وحدودها بثلاث شروط :

- مساهمة الشعب فيها.

- وفرة الوسائل كمًا وكيفا.

- ملاءمة الظروف الدولية.

وذلك بعد المؤتمرين اللذين انعقدا في صيف 1954.

فتشكلت لجنة الـ 22، والتي تضم (مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد، رابح بيطاط، زيغود يوسف، بوجمعة سويداني، عمار بن عودة، باجي مختار، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الله بن طوبال، أحمد بوشعيب، رمضان ابن عبد المالك، حبشي عبد السلام، محمد مشاطي، السعيد بوعلي، سليمان ملاح، عثمان بلوزداد، الزوبير بوعجاج، محمد مرزوقي، يوسف حداد وعبد القادر لعموري)، وحاولت التوفيق بين جماعتي المصاليين والمركزيين للالتفاف حول الثورة ولكن بدون جدوى، وانبثقت عنها لجنة الستة والتي ضمت كل من محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، كريم بلقاسم، العربي بن مهيدي، ورابح بيطاط، لتطبيق قرارات اللجنة الأم، وحدث ذلك أثناء اجتماع عقد بالعاصمة يوم 10 أكتوبر 1954، والذي تقرر فيه تقسيم القطر الوطني - وذلك بهدف توزيع العمل الثوري - إلى خمس مناطق، عين على كل واحدة منها قائد، على النحو التالي :

- المنطقة الأولى - هي الأوراس - قائدها : مصطفى بن بولعيد.

- المنطقة الثانية - هي الشمال القسنطيني - وقائدها : ديدوش مراد.

- المنطقة الثالثة - هي القبائل - قائدها : كريم بلقاسم.

- المنطقة الرابعة - هي وهران - قائدها العربي بن مهيدي.

- المنطقة الخامسة - هي العاصمة - قائدها : رابح بيطاط.

.. وعلى المستوى السياسي لا يفوتني أن أشير إلى أن المنظمة عرفت بعد ذلك، تشكيلة أخرى اسمها اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التي تقرر حلها في 20 جويلية 54، لتعوض بتنظيم آخر كفيل بتعبئة الجماهير اسمه جبهة التحرير الوطني، الذي أوكل إلى بوضياف تنظيمها سياسيا وإداريا.

" وقرروا تفجير الثورة بالوسائل المحلية، وإشراك الشعب فيها، فوسعوا الاتصالات بالقاعدة النضالية وشرعوا في توفير الأسلحة بكافة أنواعها وفتحوا باب الانخراط أمام جميع القوات الحية، وبدأوا في تدريب المواطنين على فنون الحرب"[1].

- **قبل اندلاع الثورة .. الصيف الحار** 1954 :

.. المشكل الذي كان مطروحا قبل تفجير الثورة - هذه الخطوة الجريئة والجبارة التي تتطلب تحضيرات مكثفة وإمكانيات في مستوى الحدث - هو نقص الأسلحة والذخيرة، غير انه لم يكن عائقا أمام الروح المعنوية العالية للمناضلين فخلال الاجتماع الذي عقد يوم 25 جويلية 54، أثار أحد المناضلين تلك المسألة فرد عليه ديدوش مراد قائلا :

" إذا كنت تمتلك رصاصتين لبندقيتك، فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك" .. ثم واصل كلامه قائلا:

" .. يجب أن نعطي الانطلاقة، وإذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون يواصلون السير بالثورة قدما نحو الاستقلال .. يجب أن نشعل الفتيلة .. ومن أجل هذا فلسنا في حاجة إلى وسائل ضخمة"[2].

---

1 أزغيدي محمد الحسن: المرجع السابق . ص 54.

2 المرجع السابق . ص 56.

كيف تم تحضير السلاح وتوزيعه؟

.. في البداية -وكما أشرت إلى ذلك عند حديثي عن المنظمة السرية- فإن عملية التسليح كانت انطلاقتها محلية، وشملت حتى عملية صنع القنابل، فمثلا القادة "بن بولعيد، بيطاط، بوضياف، وعبد الحفيظ بوالصوف"، قدموا دروسا في ذلك للثوار، وقد استغل موسم القنص في التدريب على تفجيرها. غير أن التسليح بقي يعاني نقصا كبيرا.

" .. فبالنسبة لقضية التسليح، لاحظ أعضاء لجنة الستة، أن السلاح فعال في كل ثورة وهم لا يملكونه، ولا يتوفر في الجزائر، حتى يمكنهم شراؤه ولاحظوا بصفة خاصة أنه لا سلاح بمنطقة وهران، وكذلك منطقة الجزائر وليس السلاح وحده مفقودا، بل المال كذلك، فلو توفر المال لأمكن طرق أبواب عديدة معروفة بتجارة الأسلحة .. ورغم ذلك قرروا إعلان الثورة وتفجيرها ولو بالسلاح في منطقتي الأوراس والقبائل"[1]

.. وفعلا ففي صيف 54، أعطت اللجنة الأمر باستخراج السلاح من المطامر (المخازن الأرضية) لتنظيفه وإصلاحه، وتم توزيعه ابتداء من يوم 08 أكتوبر 54 من قرية الحجاج بالأوراس وعلى خمس مراحل:

- المرحلة الأولى: تكفل كل من مصطفى بن بولعيد، وشيحاني بشير، وبغري لخضر بحمل كمية كبيرة في شاحنة إلى مدينة تيزي وزو.
- المرحلة الثانية: نقلت شاحنة أخرى إلى ذراع الميزان، وتكفل بذلك كل من بن بولعيد وشيحاني بشير.
- المرحلة الثالثة: نقلت شاحنة أخرى إلى بريكة.
- المرحلة الرابعة: يوم 12-10-54 أخذ عمار معاش 45 بندقية بذخيرتها من قرية الحجاج.

1 المرجع السابق: ص 59.

- المرحلة الخامسة: ليلة 21 أكتوبر وُزّع السلاح على مناضلي قرى الأوراس.

.. وفي 23 أكتوبر من نفس العام، اجتمعت لجنة الستة بالريس حميدو (بولوغين)بالعاصمة من أجل إعطاء تسمية جديدة للحركة، وتحديد تاريخ إندلاع الثورة، فسمي التنظيم السياسي بجبهة التحرير الوطني، أما التنظيم العسكري سمي بجيش التحرير الوطني. وحضر ديدوش وبوضياف نداء لتوزيعه في الخارج، وتولى هذه المهمة بوضياف الذي لاقى صعوبات هناك بسبب السيطرة شبه الكلية لمصالي الحاج على هياكل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فترك فكرة التسلح، وتفرغ إلى توعية مناضلي الحركة إلى أن تمكن من استمالة عدد كبير منهم، سمح له بإنشاء هياكل لجبهة التحرير الوطني وتزويدها بالرجال والسلاح والمال فيما بعد.

ومن جهة أخرى كلّف كل من محمد خيضر وأحمد بن بلة وآيت أحمد بتمثيل الثورة في المشرق العربي، فاحتضنتهم القاهرة.

واستقبلهم السيّد جمال عبد الناصر ودرس خطتهم باهتمام وطلب منهم منحه ثلاثة أيام، وبعد نفاذ تلك المهلة، وعدهم بمساندة الثورة ومدّها بما يمكن من السلاح والمال، وبالسعي لدى الدول العربية وخاصة منها السعودية.

وكانت النتيجة أن السعودية منحت الثورة 100 ألف جنيه أي ما يعادل 100 مليون فرنك فرنسي. وأرسلتها إلى إسبانيا -بأمر من رئيس مصر- أين يتواجد بوضياف آنذاك ليتسلمها.

وعن الجاني المصري، فقد أرسل السيد عبد الناصر، كمية من السلاح وساعد الوفد في شراء كمية أخرى، وأرسلوها إلى رجال الثورة، كما منحهم مقدار من المال قدر بمليوني فرنك فرنسي وفقا لمجلة Magazine Historia العدد 2040.

.. واستنادا إلى العدد 290 من جريدة البصائر والصادر يوم 20-10-54 فإن السيد جمال عبد الناصر استقبل وفدا عن جمعية العلماء المسلمين، مثله الشيخ البشير الإبراهيمي، يحيى الفضيل الورتلاني والعربي تبسي وغيرهم. وأكد لهم أن الحكومة المصرية وبالاشتراك مع الحكومات الأخرى ستبذل أقصى جهودها للمحافظة على عروبة كل دولة، ونشر الثورة العربية فيها، وأن العرب كلهم عائلة واحدة.

واندلعت الثورة:

"في ليلة أول نوفمبر" وبعد صدور الأمر الأخير من طرف القيادة انطلقت الرصاصة الأولى في كل المناطق، وفي نفس الوقت تقريبا وقدر عدد العمليات التي نفذها الثوار بـ 40 عملية استهدفت مراكز الشرطة والدرك والثكنات وقدر عدد المجاهدين بـ 650، غير أنه في مصادر أخرى أشير إلى 800 مجاهد .. حتى ولو بلغ 10 آلاف، فهو رقم هزيل وتافه إذا ما قورن بعدد جنود الجيش الفرنسي في نفس الفترة والذين قدروا ووفقا لمصادر مختلفة بـ 50 ألف جندي، بغض النظر عن الآلاف الأخرى من قوات الشرطة والدرك.

ويعود النقص في صفوف مجاهدينا إلى نقص الأسلحة التي لم يفق تقدير عددها 400 قطعة.

" كانت الجبهة تضم بين مناضليها

" كانت جبهة التحرير تضم بين صفوها 1200 مناضل لم يمنعهم عن حمل السلاح إلا افتقارهم له"[1]

ويمكننا إدراج على سبيل المثال، ما عانته منطقة خنشلة عند اندلاع الثورة من خلال رواة أحد المجاهدين:

"..أصدرت قيادة الثورة تعليماتها الأخيرة وطلبت من لغرور الاتصال مع

---

1 مجلة الجندي : ديسمبر 1978، ص 13.

بن بولعيد في الأوراس للحصول على أسلحة إضافية، إذ كانت الأسلحة المتوفرة للمجاهدين في خنشلة غير كافية للقيام بهجوم واسع النطاق في يوم الأحد 31 أكتوبر. كان على سليم بوبكر نقل الأسلحة والذخائر المخزونة في منزله (قنابل كوكتيل مولوتوف، قنابل حارقة، مواد طبية وألبسة وأطعمة) وإخراجها إلى ظاهر المدينة في مكان محدد اسمه "النبع الدافئ" يبعد بـ 7 كلم عن خنشلة، تمت العملية بنجاح لحدوث مقابلة كرة قدم بين قسنطينة وخنشلة، ولما تم اللقاء بين المنفذين انتظروا وصول 20 أوراسيا دون جدوى. وقال لهم لغرور:

إن علينا القيام بالهجوم على الأهداف كلها، وذلك على الرغم من عدم وصول الأسلحة التي كان من المفروض أن تصلنا مع زمرة 20 رجل من درار يابوس (الأوراس). وعلى كل واحد منّا بذل قصارى جهده لضمان النجاح على أفضل صورة ممكنة إنني أعرف بأننا سنجابه العدو وأيدينا فارغة عمليا، وليس لدينا إلاّ الإيمان الذي يعمر قلوبنا .. ويحمل كل فرد منا في شخصه الآن وفي هذه اللحظة بالذات قسما كبيرا من المسؤولية عن نجاح الهجوم ضد الأهداف المحددة، وجمع الأسلحة المتوافرة لدى العدو.."[1].

ونفذوا مهمتهم بنجاح رائع دون أن يصاب أحدهم بأذى وفقا لتلك الرواية، وكأمثلة أخرى فإن:

- المنطقة الثالثة: كان التجنيد بها يتم ببطء، بسبب عدم كفاية الأسلحة، فلم تبدأ العمليات إلا في ربيع عام 1955 في شكل كمائن للحصول على السلاح.

- المنطقة الرابعة: كانت أسوأ حظا إذ اعتقل عدد كبير من مناضليها فكادت تختنق بعد 70 يوما من اندلاع الثورة، ويعود الفضل في إصلاح وضعها إلى العقيد أوعمران الذي تمكن من السيطرة على الوضع.

---

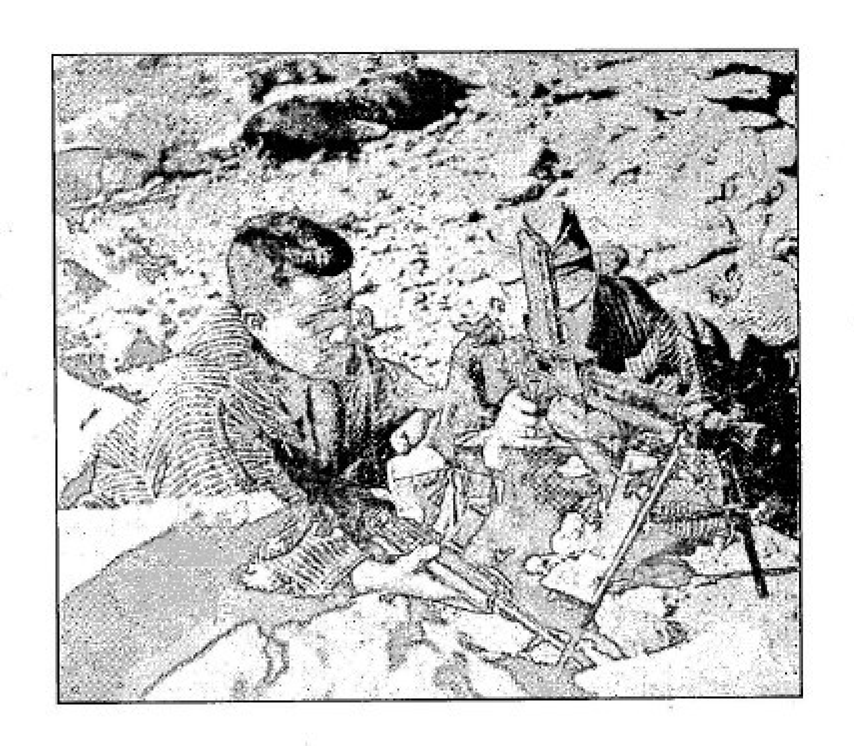
1 بسام العسلي: الله أكبر، دار النفائس، بيروت 1986، ص 148.

أما في المنطقة الخامسة فإن عمليات أول نوفمبر لم تكن ناجحة، فألحقت القوات الفرنسية خسائر فادحة بقوات العربي بن مهيدي، الذي صدمته تلك النتيجة فحاول الاتصال بالمغرب الشقيق للحصول على الأسلحة لتجاوز تلك المحنة وقد ساعده في ذلك نائبه عبد الحفيظ بوالصوف الذي بذل مجهودات جبارة لتوفير تلك الإمكانيات المادية ويتجلى هذا في رواية نشرت بمجلة "Historia-Magazine" :

".. في أول نوفمبر 54 على بعد 80 كلم من غرب وهران على ساحل "Turgot"، وفي منطقة عين تموشنت، تمّ إفراغ شحنة من الأسلحة عن طريق بواخر انطلقت من المنطقة الاسبانية لشمال المغرب واكتشفت الشرطة القضائية بين واد سالادو "Rio de Salado" والرحال مخازن لقنابل تقليدية كانت تستخدم للمقاومة في المدن والأرياف، .. ولكن على بعد 800 كلم جنوب الحدود الجزائرية -المغربية، فإن تصحر المنطقة سهل عبور قوافل كل واحدة منها تحمل السلاح ومعدات الحرب. .. في وهران مسؤولان عن جبهة التحرير الوطني، بن مهيدي وعبد الحفيظ بوصوف أقاما عدّة مرات في الناظور، منذ عدة شهور مناضلو الغرب الجزائري لم تكن بحوزتهم سوى بنادق صيد قديمة إيطالية 'Stati'، وبعض البنادق الألمانية 'Mausers'. والأسلحة الأوتوماتيكية كانت قليلة."[1]

وسنتعرض إلى هذا الموضوع أي مشكل نقص السلاح الذي عانت منه كل المناطق عند تفجير الثورة في الفصل الموالي وبصورة مفصلة.

1 Historia Magazine: N° 234, 26.06.1972, p 1236, p 1237.



انطلقت أول رصاصة

الفَصل الثانِي

بعد إندلاع الثورة كيف واجهت جبهة التحرير مشكلة التسليح؟

أزمة نقص السلاح والذخيرة لدى المجاهدين – وخاصة بعد تفجير الثورة التي تطلبت منهم الاستمرار في مواجهة العدو –. كانت خانقة، ولكن قادة الثورة عرفوا كيف يضعون منهجا مناسبا للخروج من تلك الأزمة.

فمن بين الخطوط العريضة للبرنامج السياسي لجبهة التحرير الوطني، هو أن وسائل الكفاح عنصر هام من ذلك البرنامج، وفيها ورد ما يلي :

".. إن جبهة التحرير الوطني، ولكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما:

- العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض.
- العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين، إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا، ولكن النصر محقق"[1].

.. وذلك ما حدث فعلا .. فتوفير السلاح ولوازمه للثوار، تمّ على مستويين أي داخل الوطن وخارجه.

---

1 أزغيدي محمد الحسن: مرجع سابق . ص 67، ص 68.

أولا – على المستوى الداخلي :

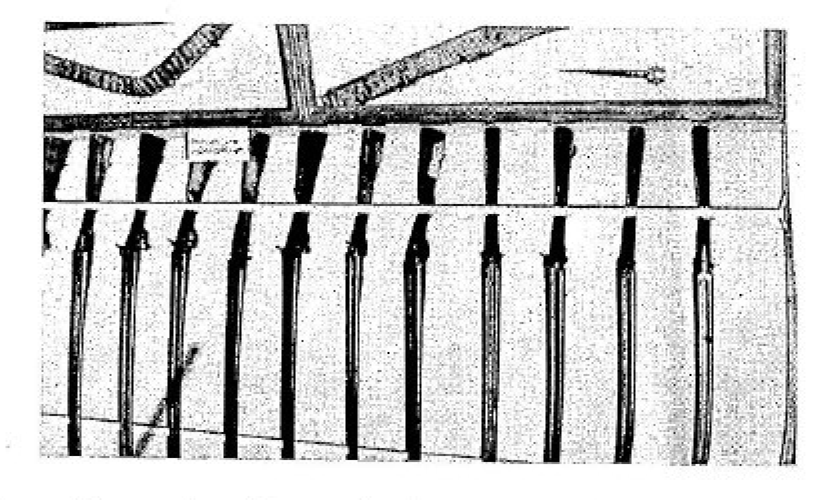
.. ليس من المبالغة لو قلنا أن الشيء الذي يميز ثورتنا هو أنها تسلحت ذاتيا في بداية طريقها، وفقا لشهادات مجاهدين كانوا من بين أكبر المسؤولين في قيادة الثورة:

".. الانطلاقة كانت ببنادق صيد، مسدسات، وبعض الأسلحة الأخرى مثل ستاتي وهي بنادق التي كانت موجودة في الصحراء الجزائرية بالإضافة إلى القنابل اليدوية التي سرقت من المخازن الفرنسية و اشتريت، أي في البداية، المصدر كان داخليا، وكان البارود يصنع محليا بالنسبة لبنادق الصيد، وكذلك الرصاص، وبعض قنابل المولوتوف. بعد الثورة بحوالي ثلاثة أشهر في مناطق في ستة أشهر في مناطق أخرى، وعام في مناطق أخرى، قامت الجبهة بجمع الأسلحة الموجودة عند المواطنين، بنادق الصيد كما كانت هناك أسلحة مخفية منذ الحرب العالمية الثانية .. مجموعة من الأفارقة أي مجموعة اللفيف الأجنبي المرتزقة، وبعض المغاربة قبل خروجهم ساهموا في تسليح الثورة عن طريق البيع والإهداء، .. القياد جمع قادة، الذين أعطت لهم فرنسا الأمر بجمع الأسلحة، والباشاغوات كان بعضهم إذا بلغ العدد الذي جمعه 1000 أو 2000 من البنادق فإنه يسلم لهم عددا رمزيا، والبقية الكبيرة يسلمها لجيش التحرير خوفا من جبهة التحرير وشعورا بالوطنية"[1].

.. والأسلحة التي استعملت في مختلف الولايات عند اندلاع الثورة، طرق تحصيلها هي واحدة (تبرعات المواطنين، شراؤها من السوق السوداء، تدبيرها من دول مجاورة صديقة، كليبيا والمغرب. وأكبر نسبة منها تتمثل في بنادق الصيد، وبعضها من صنع أمريكي وهي من مخلفات الحرب العالمية الثانية، مثل القارة الأمريكية، الموسكو طو الفرنسية، و PM38 الفرنسية.

---

1 خليفة الجنيدي: حوار حول الثورة الجلد الأول ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1986، ص 433.



نموذج من بنادق صيد استعملت في بداية الثورة التحريرية

.. وهذه قائمة لمختلف أنواع الأسلحة التي استعملتها الثورة في بداية اندلاعها:

".. كانت متنوعة وحسب المناطق والجهات، حيث وجدت من بينها الفرنسية والانجليزية والإيطالية والأمريكية، نذكر منها على سبيل التوضيح ما يلي:

- الصابيو (الفردي) - بندقية الصيد (مسمار)- بندقية الصيد(صنطرة)- ستاتي(إيطالية)- المقرون(صنطرة - كابسون)- رباعي (موسكوطو)- خماسي (مصري)- السباعي (86)- مسدس(35-6 و 65-7) - مسدس بولانق - طامسون- مسدس (روضة)، مسدس (بروجي)- قارة- موزير (إسبانيول)- خماسي (أمريكية) - خماسي (بلجيكية)- خماسي (إسبانيول)- الربطة(إيطالية)- سباعي (أمريكية) - الفال ميار (أمريكية) - عشاري (إنجليزي) - موزير (ألمان)"[1]

---

1 المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء II، المجلد الأول 8-10 ماي 1984، ص 243.

بالإضافة إلى تلك الأسلحة التي كان أغلبها بنادق صيد، استعمل إلى جانبها السلاح الأبيض كالخنجر البوسعادي المشهور.

ولكن السلاح لم يكن متوفرا كما أشرنا إلى ذلك من قبل، لهذا فإن هناك من ولايات الوطن من تأخرت عن مواكبة الثورة في بدايتها، كما سيتجلى ذلك من خلال إجابة المجاهد "محمد يوسفي" - الذي كان مسؤولا عن التسليح بالولاية الخامسة - على بعض أسئلة مجلة الباحث:

"الباحث: ما هو دور أعضاء الوفد الخارجي في عملية التسليح؟

محمد يوسفي: .. المسؤولون في الوفد الخارجي هم آيت أحمد، محمد خيضر، أحمد بن بلّة .. الأسلحة التي كان يحصل عليها الوفد الخارجي كانت تذهب إلى الشرق ومن هنا فمنظمة الوسط والغرب، كانت تجد صعوبات في الحصول على الأسلحة وهذا بسبب تأخر منطقة الغرب عن مواكبة الثورة في بدايتها.

الباحث: أليس الهدف من هذا التأخير هو التستر والسرية البالغة في إدخال الأسلحة؟

محمد يوسفي: لا .. لأن المغرب في تلك الفترة لم ينل استقلاله بعد، وكانت عمليات الولاية الخامسة غير منظمة بسبب قلة الأسلحة، والولاية الأولى هي التي كانت تملك كثيرا من الأسلحة، وبفضلها استمرت الثورة، وبفضلها أكمل الآخرون تنظيمهم، ولأن الوضع الجغرافي للأوراس ساعدهم كثيرا بحيث كانت الأسلحة تأتيهم من طرابلس وتونس، هذا ما دفع مصطفى بن بولعيد للذهاب إلى طرابلس وكانت الأسلحة تأتي من القاهرة إلى طرابلس ومنها تمر إلى الولاية الأولى سواء عن طريق تونس أو عن طريق الصحراء هذا زيادة عن الأسلحة التي جمعوها من هنا وهناك و العكس ما

حدث للولاية الخامسة، ووسط البلاد التي واجهت صعوبات إذ اعتمدت على نفسها في الأول، مما دفعنا إلى جمع الأسلحة من الريف والمغرب بصفة عامة، وكانت هناك قاعدة أمريكية في "نواصر" بالقرب من الدار البيضاء، ولكنها لم تكن كافية ولما ذهبت إلى القاهرة وجدت "العربي بن مهيدي" الذي كلّف بتكوين قاعدة للإمداد بإسبانيا ولكنه دخل إلى الجزائر، فتوليت مسؤوليتها"[1]

وفي الولاية الرابعة ووفقا لنفس المصدر السابق، إن عدد الأسلحة لم يتجاوز 30 قطعة بناء على شهادة المجاهد "حمدان محمد" مسؤول المنطقة.

وكما هو واضح بالنسبة للتسليح الذاتي، فإن المجاهدين صنعوا القنابل والبارود وحتى البنادق والرشاشات بل وحتى المدافع الرشاشة في التراب الوطني وخارجه أي ي التراب المغربي.

أ- في الوطن:

كان بعض المجاهدين يقومون بجمع القنابل التي أطلقتها طائرات العدو – خلال هجوماته- والتي يصل وزنها إلى 15 قنطار، فيستغلون مادتها "TNT" في صناعة القنابل وبارود بنادق الصيد. كما كان بعض المواطنين ممن كلفهم جيش التحرير بصفة خاصة بالتقاط القنابل المزروعة بالمناطق المحرمة والتي لم تنفجر، لتفكيكها وإعادة ضبطها، فاستشهد خلال هذه العملية 15 شخصا تقريبا بالولاية الرابعة مثلا، كما أشار إلى ذلك المجاهد ومسؤول المنطقة حمدان محمد.

كما كانت أيضا في العاصمة بعض الأماكن التي خصصتها الجبهة لصناعة المتفجرات والتي كان رائدها الشهيد الشاب البطل "عبد الرحمن طالب"

---

1 مجلة الباحث: جويلية 1987، ص 20.

الذي أراد استغلال معارفه في مادة الكيمياء في مساعدة ثورة وطنه وشعبه.
".. في أول نوفمبر ومنذ اندلاع الكفاح المسلح أراد عبد الرحمن العمل وقرر الاتصال بقيادة الولاية الثالثة، وتمكن بصعوبة كبيرة بفضل أصدقائه من بلوغ غايته فعرض على القيادة مشاريعه، وبموافقتها أقام مخبره الأول في "رقم 5 بممر الزواف" لتزويد المجاهدين بقنابل متفجرة .. وخلال سنة 1956 وجهت الورشات الموجودة لصناعة المتفجرات وأدمج عبد الرحمن في فرقتين أخريين، تتكون الأولى من "رشيد كواش" وعناصر أخرى حدد مجال عملها بالأبيار في قطاع بيرطرارية في "فيلا الورد" التي كان يمتلكها بائع عقاقير بالأبيار. وتعمل الفرقة الأخرى في شارع "غرناطة" تحت أوامر قائد المجموعة المسلحة، والوسائل القليلة المتوفرة كانت جدّ بسيطة: أسلاك حديدية منبهات، قطع خشبية، قارورات .. بالإضافة إلى تجهيز متواضع للمخابر ونقص فعاليتها ورغم ذلك فقد جرب عبد الرحمن خليطا مفجرا جديدا.. في هذا الوقت تخلى عبد الرحمن عن متابعة دروسه، إذ كرس كل وقته للمخبر .. فقد تخصص في تحضير المواد الكيميائية بينما كانت المواد الأخرى لصناعة القنبلة تصنع في جهات أخرى ومن طرف آخرين. في 10 أوت 1956 قررت العملية الإجرامية الشنيعة لشارع "تابس" التي قام بها صقور الاستعمار بتواطؤ مع البوليس والجيش توجيه معركة الجزائر الشيء الذي دفع المسؤولين لزيادة إنتاج القنابل ووضعها في الأماكن التي يتردد عليها المجرمون الكبار لحرب الجزائر.
وفي 11 أكتوبر 1956، سمح حادث انفجار من اكتشاف "فيلا الورد" وقتل "رشيد كواش" في هذا الحادث، وسمحت جثته للأمن الإقليمي للاستخلاص أن القنابل تصنع في الجزائر ومن طرف جزائريين فوجهت تحقيقاتها نحو طلبة العلوم الجامعيين .. وخان دفتر الحضور في الكلية عبد الرحمن، فتخلى عن

المحاولات التي شرع فيها لصنع آلة تفجير القنابل على مسافة بعيدة، وقرر الالتحاق بالجبل"[1]

والتحق بالولاية الرابعة، وعمل كملازم أول، ألقي عليه القبض يوم 5 جوان 1957، إثر وشاية، ونفذ فيه حكم الإعدام يوم 23 أفريل 1958 رحمه الله.

ب- خارج الوطن:

فكرة صناعة القنابل والأسلحة أتت من طرف مسؤولي الولاية الخامسة لحاجتهم إليها، في أوائل عام 1956 وبما أن هذه الصناعة تتطلب أماكن سرية لتقام فيها المصانع، قامت الجبهة بشراء مزارع في الأرياف المغربية، وأنشأت فيها مراكز لذلك الغرض وهي:

- "سوق الأربعاء"، تم فيه صنع الرشاشات وبعض قطع المدفع.
- "بوزنيقة"، وفيه أنشئت المسبكة (La Fonderie) لصناعة القنابل اليدوية وكذلك صنع الأخمس الخاصة بالرشاشات.
- تمارة، لصناعة ماسورات الرشاش (Les canons des Mitrallettes) وحتى البنقالور، وفيه تم تركيب قطع الأسلحة.
- المحمدية، لصنع قطع خاصة بالمدفع والرشاش وبه مخبر للمواد الكيميائية.
- السخيرات، فيه نصبت المضاغط (Les presses) لصناعة عبوات الرصاص (Les chargeurs).

وأسماء تلك المراكز هي مجرد أسماء تمويهية، لكي لا يعرفها الناس فيكتشفها العدو. مثلا سوق الأربعاء اسمها الحقيقي "بئر خادم السويسي"، بوزنيقة (تفليت)، تمارة (القنيطرة)، السخيرات (سيدي سليمان)، والمحمدية (قنيطرة فورات).

1 معارك ثورة التحرير: مرجع سابق. ص 160.

وكان يحرس تلك المزارع -والتي توجد بها الأبقار والأغنام والتي حولت إلى مصانع لإنتاج السلاح- رعاة جزائريون يرتدون البرانيس ويخفون تحتها رشاشاتهم M49، ولكن هم في الحقيقة جنود جيش التحرير الوطني.

وعن ظروف إنشاء تلك المراكز، وظروف العمل فيها يقول المجاهد بوداود منصور -الذي عمل منذ عام 1955 في جمع الأسلحة وإدخالها إلى الجزائر على الحدود الغربية، ثم أصبح مسؤولا عن عملية التسليح حتى الاستقلال- في إجاباته عن بعض الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع:

" الباحث: كيف كان التنظيم الداخلي لوحدات التصنيع؟

السيد بوداود منصور: كان تنظيما عسكريا، وكل مركز له مصلحة أمن وله مسؤول يشرف على شيء وله نظامه الداخلي مثل المالية والتموين يعني فيه نظام عسكري، ولكي لا يتسرب السر إلى الخارج، هناك بعض الجنود بقوا في الداخل، ولم يخرجوا مدة سنتين، وبالنسبة لهذه المراكز منها ما اشتريناه باسم الجبهة وبعضها هدايا من بعض الجزائريين مثل الثري خطاب رحمه الله (أهدى لنا مركزين) وكان معروفا من طرف الحكومة المغربية وصرح بأن هذه المراكز ما هي إلا مراكز لاستقبال الجرحى وما شابه ذلك، وبقينا نعمل إلى غاية الاستقلال دون أن يعلم بها أحد.

الباحث: هل بإمكانكم أن تتحدثوا لنا عن نظام العمل داخل هذه الوحدات؟

السيد بوداود منصور: من بين الأنظمة السائدة في داخل هذه الوحدات هو عدم وجود العطل بالنسبة للعاملين داخل هذه المراكز والسبب هو الخوف من خروج السر، ولذلك منعنا الخروج على كل العمال، بينما المختصين بالتموين وجلب المادة الأولية ونقل الأسلحة كان يسمح لهم بالخروج، ولقد بلغ عدد الأشخاص الذين لا يسمح لهم بالخروج أربعمائة شخص، ووصلنا إلى مرحلة

استلزم بنا الأمر إلى السماح لهم بالخروج أو يتوقفوا عن العمل وأنا شخصيا تكلمت مع سي بوالصوف وقلت له: لا أتحمل المسؤولية إذا لم تسمحوا لهم بالخروج وطلبوا منا تنظيمهم دون أن يتسرب السر إلى الخارج فكوّنا فوجا وتمّ إخراجهم على شكل مجموعات صغيرة في الرباط والخميسات فأخذناهم بواسطة حافلات صغيرة إلى تيطوان وطنجة للتسلية وفي الأخير كوّنا لهم مراكز على الشاطئ على شكل فيلات (منازل) تذهب إليها مجموعات صغيرة من أربعة أو خمسة أفراد وهذا تحت مراقبة وحراسة مستمرة ولكي نحافظ على السر استلزم الأمر بإنشاء مخبرة داخل الوحدات ومنعنا شراء اللحم من الخارج، فكنا نشتري أغناما ونعين شخصا يرعاها ويقوم بحراسة الوحدة في نفس الوقت.."[1] وقد كلف هذا المشروع فيما يخص صنع القنابل فقط 20 مليون فرنك. والأسلحة تطلبت صناعتها شراء الآلات، وهذه الأخيرة منها أخذت عن المغاربة أنفسهم، بحجة تعليم الجنود وخاصة منهم الجرحى لملء وقت فراغهم، ولكن أغلبها دخل عن طريق المعارض الدولية التي كانت تقام في الدار البيضاء، إذ كانت الجبهة تطلب من المشاركين فيها من صينيين ويوغسلافيين وبلغاريين بالإتيان بالآتهم إهدائها بعد نهاية العرض إلى جيش التحرير الوطني.

وكانت اتصالات الجبهة في هذا المجال الصعب، تتم عن طريق الفيدرالية الفرنسية لتعاملها مع الكثير من الأجانب وبما أن صناعة الأسلحة تحتاج إلى تقنيين مختصين، فقد اتصلت الجبهة بالفيدرالية التي أرسلت لها حوالي 300 جزائري عملوا في الدراسات المعدنية (سباكة، خراطة، تركيب آلات) كما استعانت بخبراء أجانب أرجنتينيين، هولنديين، وألمانيين ويعتبر روبرتو منيث (Robert Muniz) والمدعو محمود، أحدهم وعن تجربته الطويلة في

---

1 مجلة الباحث: مرجع سابق ، ص 75, ص 76.

تلك المراكز - وهي رحلة مليئة بالأخطار، فمنهم من ضعفت ذاكرته، ومنهم من لم يقو على المشي عندما خرج من مركزه كما حدث في مركز تمارة الذي يقع تحت الأرض، ومنهم من مات إثر حادث فظيع هناك- كما سيتضح ذلك في شهادته: "..من يقول عملا مسلحا، يقول الحاجة إلى السلاح والذخائر .. ما هو الحل الآخر؟(أي بعد حل الشراء) .. صناعتها بأنفسنا؟ ولما لا؟ هكذا نشأت الفكرة .. انطلاقا من عام 1956، بدأ الإخوان وبواسطة إمكانيات محلية في صناعة متفجرات بطريقة تقليدية في البداية، ثم بالتسلل فيما بعد، وأنشأوا أفرانا لتذويب الحديد وصناعة القوالب .. النتائج الأولى المحصل عليها كانت مشجعة وكللت جهودهم بنجاح كبير، كما أصبحت حافزا لهم على التفكير في تحقيق أعمال أخرى كالقذائف مثلا، أو المدافع للوصول إلى إرساء مصانع حقيقية لإنتاج القطع بالتسلسل وتنصيب سلاسل المونتاج -أي التركيب- لمجموعة من 10.000 رشاش و 100.000 عبوات الرصاص ومجموعة من المدافع 50 سم و60 سم، كل هذا ابتداء من عام 1959 مع الاستمرار في صناعة القنابل اليدوية والقذائف التي بدأت عام 1956 .. في عام 1959 بدأ تنصيب مجموعة هامة من الآلات الحديثة في المزارع الريفية .. في نفس الوقت الذي تمّ فيه تنصيب جميع الآلات في "بوزنيقة"، انتقلنا إلى "سوق الأربعاء" للإقامة في مقرنا الجديد .. في هذه المزرعة بدأ الإنتاج للقطع الأولى للرشاش الجزائري .. الأشهر الأولى من العمل كانت صعبة كونها كانت تتطلب منا معرفة الآلات، ترويض المجاهدين على عمل جماعي، التعود على الحياة الجماعية ليلا ونهارا، وتجاوز كل الطباع الخاصة في بداية عام 1960، اضطررنا إلى الرحيل ومغادرة بوزنيقة، لأن مركزنا خلال هذا الظرف أصبح معروفا .. أثناء ذلك بقي قسم في عين المكان لمواصلة صنع القنابل والقذائف وكل ما هو ضروري لهذه الصناعة .. فيما بعد هذه المزرعة أصبحت شبه مركز

للتجارب .. فانتقلنا إلى مركزين آخرين هما تمارة والسخيرات .. في الأول نصبنا كل الآلات لصناعة القطع الميكانيكية بالتسلسل، وفي الثاني أقمنا ورشات التسوية (Ajustage) لصناعة القوالب، والضاغطات للتقطيع والطي والتطريق (Embouitissage) في بوزنيقة القديمة بعد بعض الوقت أنشأنا نفقا استخدمناه في تجريب كل الرشاشات التي صنعتها الجزائر قبل استقلالها ... القيمة الحقيقية لهذه الأسلحة والتي هي أكثر من قيمتها التقنية كانت العزيمة، الإرادة والقوة المبدعة للثورة ... بعد أكثر من سنة من العمل في تمارا أنشأنا مركزا جديدا هو مركز المحمدية الذي نقلت إليه جميع الآلات لمباشرة العمل فتمت صناعة كل القطع الميكانيكية لتركيب 10.000 رشاش، وتواصل العمل لتصنيع قطع نوعين من المدافع 50 سم و 60 سم في 1961، كل قطع الرشاش مصنوعة، لم يبق لنا سوى الشروع في تركيبها، فقمنا بتركيب النماذج الأولى، ثم جربنا إحداها في بئر ماء موجود بالمزرعة، وقمنا بتجارب أخرى ببوزنيقة، .. الفريق ضم حوالي ثمانية جنود أنا أحدهم.

لتركيب النماذج الأولية من الرشاشات، أثناء تلك التجارب، زارنا قائد أركان جيش التحرير الوطني، فشاهد مختلف التجارب والتي بعدها أهديت أول رشاشة جزائرية.

يوم 19 مارس 1962 لم يكن بالنسبة لنا يوما لوقف إطلاق النار، لأننا كنا مستمرين في إطلاق نار الرشاشات لإنهاء التجارب، فقط مع نهاية ذلك الشهر أتممنا عملنا، وقضينا شهر جوان في تفكيك معدّاتنا .. الآلات التي استعملناها هي اليوم تستعمل في ورشات الجيش الوطني الشعبي في الجزائر.."[1]

والأسلحة التي تم صنعها هي رشاشات M49، 500 مدفع من ثلاث عيارات (50 مم، 60 مم، 80 مم)، والقنابل (نموذجين انجليزي وأمريكي)، 100.000

---

1 Révolution Africaine: N° 1393 du 08.14 Nov 1990

L A.L.N et la question des armes. p 30, p31, p 32.

قنبلة، البنقالور القذائف، كما تمّ الاتفاق على برنامج لصناعة 10.000 رشاش. وكانت كلها تسلم إلى الولاية الخامسة، المكلفة بإدخالها إلى التراب الوطني بحيث تسلمت تلك الولاية حوالي 150 ألف أو أكثر من القنابل اليدوية، و10.000 رشاشة، 1000 مدفع من عيار 50 مم و 60 مم، منها 500 مدفع أدخل إليها على شكل قطع غيار بعد الاستقلال، وكان نصيب الولاية منها حوالي 40 رشاش في المرة الأولى وكمية من القنابل وذلك قبل اكتشاف الشاحنات التي كانت تحملها إليهم من المغرب بحيث اشترت الجبهة شاحنات مغربية للسمك وكانت ترسل فيها تلك الأسلحة إلى الولاية الخامسة، وبعد ذلك تولت قيادة الحزب العامة للمغرب تلك العملية فأصبحت ترسلها عن طريق الطائرات وسط بضائعها التجارية.

وقد وصلت الولاية الخامسة المدافع والرشاشات ابتداء من عام 1961.

وبالرغم من كمية الأسلحة التي تمّ تدبيرها، والقنابل والبارود والسلاح الذي صُنع محليا، إلا أن الحاجة الملحة بقيت قائمة، فالمواطن الذي يريد الانضمام إلى إخوانه المجاهدين يشترط فيه أن يكون مسلحا فإن لم يكن لديه، فله أن يختار طريقة لتدبيره، إما الهجوم أو السطو أو الشراء.



رشاش من صنع جزائري

كما أن المجاهد عندما يغنم قطعة سلاح حديث، يطير من شدة الفرح ويشعر وكأنه ولد من جديد، والمجاهد الذي يسقط جريحا في معركة ما، يقول لأخيه في الجهاد، "خذ سلاحي وفر بنفسك"، مما يدل على أن قطعة السلاح كانت غالية.

سلاحنا نفتكه من عدونا:

هذا شعار رفعته الثورة، وكان جيش التحرير يصّر على أن تكون مخازن الجيش الفرنسي مصدرا لسلاحه لهذا".. فأوامر الثورة كانت مشددة لتوفير الذخيرة وعدم تبذيرها، وهي تحرص على أسلحة القتلى الفرنسيين فمسألة الادخار والاستيلاء على أكبر عدد ممكن من السلاح هو من صميم التكتيك الذي تتبعه الثورة في معركتها"[1]

وفي ظل تلك الظروف الصعبة .. وخاصة بعد الإرهاب والحصار اللذين فرضتهما القوات الفرنسية على المنطقة الأولى – الأوراس مهد الثورة– ، والمنطقة الثانية، ففي يوم 23 جانفي 1955، شرع الاستعمار في تنفيذ عمليات فيولات وفيرنيك لتمشيط المنطقتين من أجل القضاء على مراكز الثورة، وجيء بأحسن الضباط السامين –لذلك الغرض– والذين لهم خبرة في حرب العصابات مثل العقيدين "بارالنج وبيجار" للقيام بالهجوم المكثف، وكرد فعل، دعا زيغود يوسف الذي عيّن قائدا للولاية الثانية عند اندلاع الثورة. وفي الفترة الممتدة بين 25 جوان وفاتح جويلية 1955 إلى عقد اجتماع –اعتبر الاجتماع التحضيري الأول لجبهة التحرير الوطني– بسكيكدة والذي حضره 100 مجاهد وأعضاء من الولاية الثانية منهم الأخضر بن طوبال، مصطفى عمار بن عودة وعلي كافي، ولم ينضم مسؤولو الولايتين الأولى والثالثة لانقطاع الاتصال بين الولايات بسبب حالة الحصار المذكور سابقا ..

---

1 جريدة المجاهد، العدد 86، 2 فيفري 1961، ص 8.

وكان الغرض من الاجتماع هو رسم الخطوط العريضة للعمليات العسكرية وتحديد توقيتها وأماكنها وتنظيم العمل السياسي، وتوعية الشعب، وحثه على المشاركة لتصبح ثورة شعبية.

.. ونوقشت خلاله مشاكل تزويد المجاهدين بالسلاح، وخاصة بعدما شدّدت الرقابة وعمليات التفتيش من قبل الشرطة والجيش الفرنسيين بحثا عن السلاح لدى المواطنين، وإنزال أشدّ العقوبات على كل محرز للسلاح وكذلك فرض القيود على بيع البنزين والكيروزين خوفا من استعمالها في صنع قنابل المولوتوف.

وكانت مشكلة توفير السلاح من كبريات المشاكل التي طرحت للمناقشة والبحث للنهوض قليلا بالحالة السيئة التي كان يعانيها التسليح.

وتمّ بعد موافقة مجلس المنطقة تحديد قطاع الشمال القسنطيني - من جيجل إلى عنابة مرورا بقالمة والخروب وخاصة في قسنطينة وسكيكدة ووادي الزناتي وعين عبيد وعين قايد حيث تركزت واشتدت مقاومة العدو- كمجال لتلك العمليات، وخاصة منه المدن، لتوفرها على معسكرات الجيش الفرنسي (المطارات، الموانئ، مراكز الشرطة والدرك) كما حددت الساعة منتصف النهار من ذلك اليوم لأسباب مختلفة هي كون الأوروبيين أي الفرنسيين في منازلهم في تلك الفترة، وكون ذلك اليوم هو يوم سوق وهذا من شأنه تسهيل عملية النفوذ والتنكر لعدم جلب انتباه رجال الشرطة والدرك.

وتلك العمليات تتطلب دون شك وسائل معينة من العتاد، لكن المجاهدين عوضوا أسلحتهم البسيطة والبدائية بالعزيمة والإصرار".. كان التجنيد للعملية قد أخذ صداه عند الشعب، فكان المجاهدون والمسبلون حيثما توجهوا يجدون الجموع الغفيرة من الشعب رجالا ونساء تهرع إليهم في تظاهرات صاخبة بالزغاريد والهتافات، وهي تحمل الأعلام الوطنية والفؤوس والسكاكين

والمداري والعصي وحتى القطع الحديدية البسيطة. بينما كانت أكثر رجال جيش التحرير الوطني والفدائيين والمسبلين لا يحملون إلا سلاح الصيد أو السلاح الأبيض، ونادرا بينهم من يحمل القطع العسكرية الآلية، بالرغم من ذلك، وفي فورة ذلك الحماس الشعبي الدافق فقد احتلت بعض المدن والقرى احتلالا كاملا لمدة ساعات، ولم تظهر القوات المسلحة الاستعمارية أو ظهرت في موقف دفاع متخاذل، غنم خلاله المجاهدون كثيرا من الأسلحة والأموال، وأحرقت محطات البنزين، ونفذ الإعدام في كثير من الأوربيين السفاكين"[1].

ومن بين الأهداف التي حققتها عمليات 20 أوت 55 والتي امتدت حتى اليوم الثاني والعشرين من نفس الشهر:

- الحصول على قدر لا يستهان به من الأسلحة.
- فك الحصار العسكري والسياسي حول الثورة، وتحرير العديد من المناطق كالأوراس التي أصبحت خاضعة لسلطة جيش وجبهة التحرير الوطني وخارجة عن نفوذ السلطة الفرنسية.
- تسجيل قضية الجزائر في شهر سبتمبر من نفس العام، لدى هيئة الأمم المتحدة.

.. والثمن لتلك العمليات كان غاليا، فخلال ثلاثة أيام فقط استشهد 121 ألف و 955 جزائري.

والغنيمة من الأسلحة بعد تلك الأحداث يتحدث عنها العقيد أوعمران من خلال استجوابه من طرف مجلة الباحث:

" الباحث: - إذن من أول نوفمبر إلى مؤتمر الصومام حصلتم على أسلحة من الكمائن فهل في استطاعتكم أن تقدموا لنا توضيحات أوفر فيما يخص الأسلحة التي استفدتم بها من عملية 20 أوت 1955؟

---

1 معارك ثورة التحرير: مرجع سابق. ص 45.

- العقيد أوعمران: فيما يتعلق بالأسلحة أتذكر أن زيغود يوسف قال آنذاك: "أنه يملك 1200 بندقية حصل عليها من العدو ومن بينها 12 رشاش من نوع بران ومن نوع 29/24 الفرنسي وبنادق من نوع قارة و PM38 و 7-12 الأمريكية"، أما بالنسبة للولاية الرابعة، فإن على خوجة رحمه الله، وسي لخضر، وسي محمد غنموا لنا أسلحة كثيرة، وسجلنا في التقرير في ذلك الوقت بأننا نملك قطعة سلاح، من بينها 10 رشاش من نوع FM BART الأمريكية، وأما المناطق التي لم تأت بالأسلحة فهي القبائل، ما عدا منطقة الصومام التي كان على رأسها عميروش. وأرسلنا كمية من الأسلحة إلى كل من المنطقتين الثالثة والرابعة، التي كان على رأسها سي الشريف ملاح، وتتمثل في رشاشات 29/24 ذلك حتى يتسنى لها القيام باشتباكات وغنم السلاح"[1].

فخلال السنوات الأولى من الثورة 54، 55 و 56، كان يتم تسليح الثوار عن طريق الكمائن والهجومات وفقط في عام 1956، عرفت بعض الولايات إمداد من الخارج، مثل الولايتين الرابعة والخامسة . .

وفي نفس العام حصلت الولاية الثالثة على 650 قطعة سلاح عن طريق منظمة العصفور الأزرق (L'oiseau Bleu) وهي مجموعة فرق من الجزائريين كوّنها لاكوست لمحاربة الثورة، فاستغل المجاهدون سلاح أولئك المواطنين في محاربة العدو، ثم يرجعونه إليهم، وعندما بدأ ينكشف أمرهم في شهر أكتوبر، أصدرت قيادة جيش التحرير الوطني في نهاية ذلك الشهر الأمر إلى تلك الفرق بالالتحاق بإخوانهم الجنود، ومعهم أسلحتهم وذلك ما حدث فعلا.

- وعن عدد الأسلحة التي كان يحصل عليها المجاهدون كغنائم من خلال معاركهم أو هجوماتهم، يقول أحدهم وهو السيّد محمد بهلول من الولاية الأولى:

"الباحث: ما هو عدد الأسلحة التي كنتم تحصلون عليها في كل معركة؟

---

1 مجلة الباحث: مرجع سابق، ص 15.

- السيّد محمد بهلول: هناك معارك نحصل فيها على 4 أو 5 أو 6 أسلحة حسب المعارك، مثلا المعارك الليلية يفرون منها تاركين أسلحتهم أو يموتون وخاصة في الأماكن الوعرة، إذن كنا نحصل على هذه الأسلحة بواسطة الهجومات لأن بعض الجنود لا يملكون سلاحا وعليهم أن يحصلوا على السلاح أثناء العملية وذلك مهما كانت صعوبة هذه العملية.

- الباحث: هل كان جيش التحرير يخسر الأسلخة في المعارك التي يخوضها؟

- السيّد محمد بهلول: خسرنا أسلحة في معارك كثيرة، ولكن كنا لا نرسل الفوج بأكمله أثناء العملية، ونكتفي بإرسال ثلاثة أو أربعة أشخاص ومعهم قطعة أو قطعتين من السلاح فقط، وإذا استشهد الجندي الأول يأخذ سلاحه الجندي اثاني الذي يكون بدون سلاح ويواصل القتال في المعركة أو الكمين ... في الولاية الأولى"[1].

ولنا أن نستشف ذلك من خلال سرد بعض المعارك التي خاضتها بعض وحدات الثوار، والتي حدثت في فترات مختلفة، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

معركة دوار لقهاليز – الاربعاء- البليدة:

في أحد أيام شهر ماي، اتجهت كتيبة من 40 مجاهد إلى دوار لقهاليز لنصب كمين للعدو لإشعاره بتواجد المجاهدين، وانتظروا يومين بفارغ الصبر، وفي اليوم الثالث على الساعة السابعة إلا ربع، نشبت المعركة المنتظرة ودامت نصف ساعة، ثم انضمت إليهم صدفة كتيبة أخرى بحوزة جنودها 4 قطع رشاش 29/24، والباقي أسلحة أوتوماتيكية بما فيها بنادق الصيد، وكانت بقيادة الشهيد سي عمر حيشم الذي أمر جنوده –وبلغ عددهم ثمانين– بإطلاق النار على قوات العدو، عندما تتوغل في المنطقة، ثم ينسحبون، فنجحت خطته،

---

1 مجلة الباحث: مرجع سابق. ص 98.

واستمرت المعركة إلى ثلاث ساعات وكانت النتيجة كما يلي:
- خسائر العدو: 375 قتيل، و 70 جريح، أما في صفوف المجاهدين فقد استشهد اثنان منهم، وغنموا مدفع رشاش عار 29/24، وأسلحة 40 جندي.

معركة تسقيفت -جنوب غرب الميلية-:

في قرية تسقيفت، وهي منطقة جبلية وعرة المسالك مغلقة الاتجاهات وفي يوم 26 أفريل 1957، تمركز بها فيلق من جيش التحرير بلغ عدده 500 مجاهد، بعد أن حصل على معلومات قيمة تفيد أن قافلة التموين التابعة للعدو وقوامها 100 شاحنة سوف تغادر قسنطينة في اتجاه الميلية وجيجل، فقرروا نصب كمين على جانبي الطريق غرب وشرق الوادي المحاذي للطريق الذي تسلكه قافلة العدو... ويوم 27 أفريل على الساعة الثامنة، ظهرت طائرات العدو الاستكشافية محلقة فوق المنطقة، فظن المجاهدون أن أمرهم اكتشف، ولكنهم أساؤوا الظن لأنها كانت تحلق لحماية القافلة، ولما اقترب جنود العدو من منطقة الكمين، انقسم المجاهدون إلى قسمين -كون الطريق غير ممهد- قسم سلك الطريق المعبّد في اتجاه قرية تسقيفت، وقسم اتخذ حافة الوادي طريقا... واستطاع المجاهدون في لحظات قصيرة القضاء على جزء كبير من جنود العدو، الذين استعملوا دباباتهم لما رأوه من بسالة الثوار، ولكنهم فشلوا رغم استعانتهم بسلاحهم الجوّي.
(مرجع المعركتين هو كتاب معارك ثورة التحرير).

ووفقا لهذا المرجع الذي تطرق مؤلفه إلى سرد العديد من المعارك التي وقعت في مناطق مختلفة من الوطن، فإن الخلاصة التي قد يصل إليها أي قارئ هي أنه نظرا لانعدام التكافؤ بين الجيشين الفرنسي والوطني، فإن هذا الأخير اعتمد أسلوب حرب الكمائن، ورغم قلة عدده وعدته إلاّ أنه كان يخرج من كل معركة منتصرا، غانما ومحملا العدو خسائر فادحة في الأرواح والعتاد.

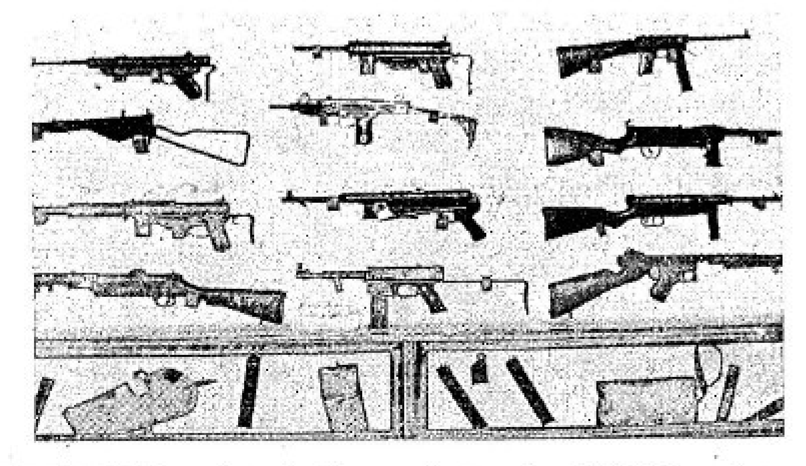
معركة منتصرا، غانما ومحملا العدو خسائر فادحة في الأرواح والعتاد.

وهكذا تحسن وضع تسليح المجاهدين، وقبل نهاية عام 1955، بفضل إغاراتهم المتتالية على وحدات الجيش الفرنسي ومعسكراته، وبفضل التكتيك العسكري المتمثل في حرب العصابات التي تتميز بنصب الكمائن المباغتة والضرب بشدة، ثم الانسحاب، وفقا لبعض مبادئ جيش التحرير الوطني، فالمبدأ الثاني ينص على "مواصلة تحطيم قوات العدو والاستيلاء على المواد والأدوات إلى أقصى حدّ ممكن".

وينص المبدأ الرابع على "الجنوح بأقصى ما يمكن إلى الحركة والخفة وإلى التفرق والالتئام بعد ذلك والهجوم".

فالتخطيط العسكري -الذي أدهش القادة الفرنسيين أنفسهم- لأي هجوم يحضر له نظريا بأيام قبل تنفيذه، والمجاهدون يسيطرون على مكان العملية قبل البدء ويضعون نصب أعينهم النصر أو الشهادة، وعزيمتهم تفوق أية صعوبات.

وهذه صور بعض الأسلحة التي غنمها المجاهدون من قوات العدو واستعملوها في ثورتهم (المرجع مجلة الباحث، مرجع سابق).



مسدسات رشاشة غنمها جيش التحرير الوطني ما بين 1956-1958

ثانيا – على المستوى الخارجي :

.. قبل الحديث عن النشاطات المنتظمة لممثلي الجبهة على المستوى الخارجي لتدبير الأسلحة، يجدر بنا القول أن تلك المهمة كانت من نصيب مصلحة جمع الأسلحة داخل الوطن وخارجه، والتي أنشئت عام 1955 هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مثل تلك النشاطات قد سبقتها اجتماعات هامة نظمتها قيادة الثورة مثل مؤتمر الصومام الذي هو صغير بحجمه، عظيم بأعماله، كما قال السيّد توفيق المدني .. " .. أخضع الكل لسلطة مركزية واحدة أوامرها مطاعة .. تحدت مناطق النفوذ، ومناطق القيادات وتعين المسؤولين عن السلاح وعن حمله وعن تبليغه لمراكز التموين العسكري .. تغيرت طريقة الثورة وعملها وأصبحت لها قيادة سياسية – عسكرية واحدة، هي المجلس الوطني للثورة وأصبحت لها هيئة تنفيذية واحدة: لجنة التنسيق والتنفيذ .. وأنشأت جبهة التحرير جيشا واحدا منظما منقادا"[1].

- لجنة التنسيق والتنفيذ :

.. من أجل الحصول على الأسلحة خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج (القاهرة)، ثم استقرت بتونس لقربها من الجزائر، بحيث أنشئت بها دائرة خاصة بالأسلحة عُيّن العقيد أوعمران على رأسها، وعن كيفية التسليح قبل تكوين تلك اللجنة يقول السيّد أوعمران:

"قبل إنشاء تلك اللجنة، فإن الوفد الخارجي هو الذي كان يتكلف بالتسليح، يعون منطقة سوق أهراس، وأحيانا الولاية الأولى، وذات يوم جاءني كريم بلقاسم وعبان رمضان إلى المستشفى بالبليدة وأخبراني أنه تمّ تعييني عضوا في الخارج تحت مسؤولية الدكتور الأمين ونحن كنا قد كلفنا محمدي

---

1 أحمد توفيق المدني : حياة كفاح . مع ركب الثورة التحريرية . الجزء الثالث. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982. ص 231.

السعيد للذهاب إلى الخارج والتكفل بالتسليح لأنه كان يعرف بألمانيا"[1]

وبما أن تلك اللجنة كانت مهمتها هي مراقبة المنظمات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية، وإلزام قادة الولايات بتقديم تقريرات عامة عن وضعية وتطورات الثورة في مختلف جوانبها كل ثلاثة أشهر.

وفي إطار تقييمها الدوري، أعدت في سبتمبر 1958، تقريرا حول وضعية الثورة آنذاك تحت عنوان "حصيلة وآفاق":

" .. فيما يخص القرارات:

على الصعيد الجزائري، فيما يتعلق بالجيش:

1- الأولوية المطلقة لمشكلة توصيل السلاح والذخائر:

أ – بالنسبة للحدود الشرقية:

1 – ضرورة فتح ثغرات تسمح بتوصيل الأسلحة.

2 – التفكير من الآن في إمكانية إلقاء الأسلحة بواسطة المظلات.

ب– بالنسبة للحدود الغربية:

1 – محاولة الحصول على الموافقة الضمنية لإسبانيا على الخصوص.

2 – الحصول بشتى الوسائل على الأسلحة والذخائر الموجودة في مستودعات الفرنسيين والأمريكيين والتي توجد فوق التراب المغربي"[2].

.. ورغم كل تلك المساعي التي كانت تبذلها اللجنة في سبيل تدبير الأسلحة للثوار، إلاّ أن مساعيها وصفت بالفوضى لعدم قدرتها على تموين جميع الولايات بالسلاح الذي تحتاجه، غير أنها زالت بعد قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة.

" .. قبل تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958، فإن عمليات جمع الأسلحة، كانت تتم بطريقة فوضوية، ولكن بعد إنشاء تلك الوزارة

---

1 مجلة الباحث: مرجع سابق، ص 18.

2 مجلة المجاهد الأسبوعي: العدد 1526، الموافق لـ 3 نوفمبر 1989.

وعلى رأسها بوالصوف، قضى على تلك الفوضى"[1].

فإنشاء الحكومة الجزائرية المؤقتة، عيّنت تشكيلتها، وأنشئت ضمن وزارتها المختلفة وزارة التسليح والتموين العام التي عيّن على رأسها محمود الشريف، وفي تشكيلتها الثانية، استبدل محمود الشريف بعبد الحفيظ بوالصوف الذي كان وزير المواصلات والاتصالات العامة في التشكيلة الأولى للحكومة، فأضيفت إلى وزارة التسليح الاتصالات العامة، فأصبحت تسمى بعد ذلك وزارة التسليح والاتصالات العامة أي "MALG"، وشملت ثلاث مديريات:

- مديرية التسليح.
- مديرية الإدارة.
- مديرية التموين العام.

وقد عقدت الوزارة بقيادة عبد الحفيظ بوالصوف اجتماعا شارك فيه مصطفى بن عودة، وبعض المجاهدين مثل بوداود منصور، وشارف والمدعو بسي المهدي و بوزيد عبد المجيد، وكان الهدف منه التنسيق في توزيع الأسلحة والحصول عليها، فتم الاتفاق على تشكيل قواعد للإمداد في كل من الشرق والغرب، فعين بوداود منصور مسؤولا على قاعدة المغرب وبن عودة، و بوزيد عبد المجيد على قاعدة تونس.

فبالنسبة لمنطقة الشرق فالأسلحة تأتي من سوريا، العراق، ومصر عن طريق ليبيا وتونس، أما بالنسبة لمنطقة الغرب فإن جميع الأسلحة مصدرها المصانع الجزائرية السرية -التي تحدثنا عنها سابقا- وعمليات الشراء والجمع .. ، تذهب إلى الولاية الخامسة.

وقبل ظهور الحكومة الجزائرية المؤقتة، وقبل تشكيل قواعد الإمداد في منطقتي

---

1 مجلة الباحث : مرجع سابق ، ص 30.

الغرب والشرق وحتى في أوروبا، فإن نشاطات الوفد الجزائري بالمشرق العربي وبالضبط في مصر، كانت قائمة منذ اندلاع الثورة -كما رأينا هذا من قبل- إذ كانت تموّن الثورة بالسلاح والمال وقبل قيام وزارة التسليح، لهذا سنتناول هنا، نشاطات أولئك المناضلين وغيرهم على مستويين واسعين متكاملين هما المشرق العربي وأوروبا.

I- المشرق العربي:

الوفد الجزائري الذي كان مسؤولا عن التسليح والتموين العام لثورتنا بالقاهرة، كان مكونا في بدايته من محمد خيضر، أحمد بودع، بن بلة، فرحات عباس، أحمد فرنسيس، أحمد بيوض، بوجملين، أمين دباغين، عبد الرحمن كيوان والعباس بن الشيخ.

ونظرا للنقص الكبير في التسيير والتنسيق الذي كان يعانيه، كلفت الجبهة السيّد توفيق المدني بالسفر إلى مصر لتغطية ذلك النقص، ويقول هذا الأخير -الذي وصل إلى هناك بأعجوبة في شهر أفريل 1956 نظرا لترصد رجال المخابرات الفرنسية لتنقلات الجزائريين إلى الخارج:

" .. لقد قال لي يومئذ الأخ عبان رمضان، "إننا لنشعر بنقص كبير بين صفوف وفدنا الخارجي فسر إليهم بأسرع ما يمكن، ولتعمر ذلك الفراغ واعلم أن حظك في الجهاد هناك يعادل أو يفوق حظك لو أنك عمدت إلى جبل وحملت بين إخوانك السلاح .. السلاح يحمله كل المجاهدون، أما القلم والكلمة والمسعى الحميد فلا يقوم بأعبائها إلا الندرة من المجاهدين"[1].

وفي أول اجتماع للسيد توفيق المدني بالوفد بالقاهرة، قال لهم:

" .. اعلموا أن الثورة اليوم لم تعم كل جهات الوطن وإن كانت ضعيفة اليوم ببعض المواطن، فما ذلك إلى أن السلاح غير موجود والثورة سلاح

---

1 حياة كفاح أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 105.

وعزيمة، فإن قويت العزيمة وقل السلاح تغلب علينا العدو"[1].

وأجرى بعد ذلك إصلاحات على المكتب، وأنشأ فيه لجانا مختلفة، مالية سياسية، دعاية ولجنة السلاح، وقد كان نجاحه في أداء مهامه معتبرا، وهذا ما سيتضح لنا من خلال الإعانات المادية من المال والسلاح والذخيرة، التي قدمتها دول عديدة للثورة الجزائرية بشكل مستمر.

أ – مساعدات الدول :

من بين أهم الدول العربية التي ساعدت الثورة الجزائرية هي مصر، السعودية، تونس، المغرب، سوريا، ليبيا والعراق – أما البقية التي لم تقدر على دعمها ماديا، اكتفت بالدعم المعنوي–، وسنتناول كل واحدة منها على حدا.

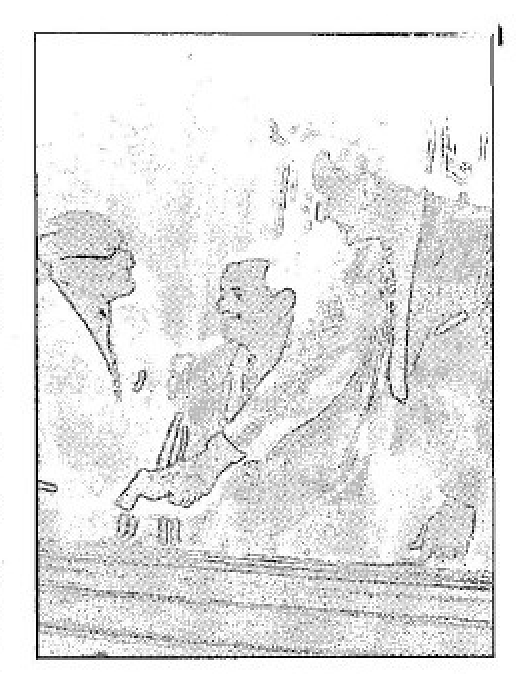
1- مصر :

هذا البلد العربي وخلافا لبلدان عربية أخرى احتضن ثورتنا بكل قوة ولم يدخر أي جهد في دعمها ماديا ومعنويا قبل اندلاعها وقد أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول.

كان رجلا المخابرات المصرية فتحي الديب وعزت سليمان الواسطة الوحيدة بين الزعيم الراحل عبد الناصر والوفد الجزائري بالقاهرة وعن أول لقاء للسيد توفيق المدني بهما رفقة السيد بن بلة بإدارة المخابرات وعن أول إعانة يتلقيانها يقول السيد المدني: "... تم فتح الأخ عزت خزانة حديدية ضخمة، وقد سحب منها ملفات ضخمة، ووضعها بيننا على المنضدة، وأخذ الأخ فتح يشرح لي بإسهاب قضية السلاح منذ البداية إلى ذلك اليوم، ويعود لي ما أرسل منه عن طريق طرابلس، وما أرسل منه بحرا إلى الساحل الشمالي المغربي، ويقص علي قضية السفينة الحربية التي ذهب هو عليها، وهي مملوءة بالسلاح والذخيرة من مختلف الأنواع حتى إذا وصلوا ليلا إلى المركز المتفق إليه وهو الناظور على

---

1 المرجع السابق: ص 129.



الرئيس الراحل جمال عبد الناصر
في لقاء مع توفيق المدني

ساحل المغرب وأرسلوا الإشارة المتفق عليها، لم يجدوا الإخوان الجزائريين في الانتظار كما كان مقررا فاضطروا إلى الرجوع على أعقابهم، وأموا مدينة اسبانية ساحلية، فرحبت بهم واحتفلت بقدومهم وكانت تجهل مهمتهم، وما يحملونه للثائرين، ثم اتصلوا من هنالك مع الإخوان ورتبوا موعدا آخر، وانسحبوا ليلا إلى الساحل المغربي، حيث اشتركوا جميعا في إنزال السلاح، وقال الأخ فتحي، وكان بدينا، "كدت أستريح من حياتي إذ سقطت عليّ وأنا اجتاز الماء حزمة كبيرة من السلاح أدمت رأسي، واضطرتني إلى الغوص في الماء مرغما، وأبت عليّ شهامتي -بالحرف- أن أترك حزمة سلاح تغوص وأقنع من الغنيمة بالإياب، فأخذت أحاول وأكرر المحاولة إلى أن تمكنت منها ورفعتها فوق كاهلي وسلمتها لأصحابها ولي بذلك والحمد لله فضل المجاهدين،"، .. ثم بسط أمامي لفافة حمراء فيها تفاصيل ما هو مهيأ الآن من سلاح ومن ذخيرة للإرسال وأنهما يتفاوضان مع عدد من السفن لانتقاء أحسنها، مما تتوفر شروط الأمانة في رجالها كي يبلغوا بها ساحل المغرب الأقصى، ومن هنالك تتسرب إلى مجاهدي الناحية الغربية .. ثم في صبيحة اليوم الموالي قال لنا أنه يوجد بين أيدينا مقدار 150 طن من السلاح المصري، وأننا ننتظر في وقت قريب وصول شحنات أخرى ابتعناها

الخارج، لنرسل بالمجموع إلى ناحية الغرب فشكرناه جميعا على تلك المساعي، وإن كانت كما أجمعنا غير موفية الغرض"[1].

.. وقد وصل 36 طن من تلك الكمية إلى مركزي الاتصال بأرض الوطن وتمّ ذلك عن طريق ليبيا.

وفي أواخر شهر جويلية 1956، ذهب كل من توفيق المدني، ابن بلة ومحمد خيضر إلى مقابلة الرئيس عبد الناصر، بعد أن حدّد لهم فتحي الذيب موعدا معه- وذلك لتهنئته على تأميم قناة السويس، وبعد كلمة ألقاها عليه السيد المدني ذكره فيها بوجوب مساندة الثورة، شكره الرئيس وهذا جزء مما تضمنته إجابته على الوفد:

".. الأمة العربية الحية جسم واحد في السراء وفي الضراء .. وسننتصر لا محالة آجلا أم عاجلا، أما قضية الجزائر المجاهدة، فنحن منذ البداية معها، وسنظل إلى النهاية المشرفة معها هي منّا ونحن منها وما بعثنا ولا ريب أن الأخ بن بلة قد أخبركم بما بذلناه من جهود في قضية السلاح وما بعثنا وما نبعث به إلى الجزائر .. وأما من حيث المال، فإنا أقرر أمامكم أن المداخيل الأولى من قناة السويس ستكون لكم خاصة إلى غاية 3 مليون جنيه وستوضع في حسابكم الخاص"[2].

- يوم 13 أوت من نفس العام، أعلم "بن بلة" اللجنة بأنه تسلم كميّات مهمة من الأسلحة والذخيرة وغيرها وبأنه قرر إرسالها في المستقبل إلى الناحية الشرقية (ناحية الأوراس، قسنطينة والقبائل الكبرى)، أما بالنسبة للناحية الغربية فقد جهز بمساعدة فتحي الذيب وعزت سليمان سفينة لحمل كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة.

- يوم 07 أفريل 1957: شهر رمضان، قبل الإفطار توجه عزت سليمان إلى

1 أحمد توفيق المدني: مرجع سابق. ص 132، ص 133.

2 أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص 183.

توفيق المدني وأمين دباغين وتوجه بهما نحو صحراء مصر غربا وعندما وصلوا، وجدوا عددا كبيرا من سيارات نقل ضخمة حولها رجال، ينتظرون قطارا قادما ناحيتهم، والقطار كان محملا بصناديق مملوءة بالأسلحة التي اشتراها بمال الثورة، حدث ذلك على الخط الصحراوي القاهرة – مرفأ السلوم.

.. وأولئك الرجال هم ليبيون جاؤوا لنقلها برًا إلى طرابلس، وقد استغرقت عملية التعبئة خمس ساعات حرموا أنفسهم خلالها من حقهم في الإفطار.

– سفينة آتوس والشحنة الضخمة:

.. سفينة كبيرة قام بشحنها جزائريون ومصريون بكميّات كبيرة من السلاح والذخائر والمتفجرات، بعضها من مصر، وبعضها الآخر اشتراه الوفد من الخارج، وتعتبر شحنتها أكبر شحنة كانت ستحظى بها الثورة الجزائرية، لأن السفينة احتجزت يوم 16 أكتوبر 56 ناحية وهران بعد إقلاعها يوم 04 أكتوبر ليلا من ميناء الإسكندرية-مصر، وسنتعرض إلى هذه القضية في الفصل الموالي، لأن آتوس ليست السفينة الوحيدة التي احتجزتها القوات الفرنسية مستعملة أسلوب القرصنة.

.. وبعد السيدين فتحي الديب وأحمد عزت، رجلا المخابرات المصرية كلّف الرئيس عبد الناصر، السيّد كمال الدين رفعت، وزير الدولة بتولي شؤون الثورة الجزائرية عن طريق اتصاله الدائم بالوفد الجزائري، ويوم 18 مارس 1958 قال السيّد المدني، السيد كمال رفعت، وحدثه عن ضرورة إعانة الثورة بالمال والسلاح، وبعد ذلك حرر له مذكرة هذه بعض مقتطفاتها:

".. لقد عرضت على سيادتكم أثناء هذا الاجتماع، حاجة جبهة التحرير الوطني الجزائري الملحة لمدد سريع جدا، مالا وسلاحا، لكي تستطيع أن تجابه الموقف الحاضر في الجزائر بنجاح، وأن تخيب كل برامج الجنرال ديغول.

– أما من حيث المال، فقد طلبت الجبهة مددا عاجلا مقداره مليونين من الجنيهات المصرية (أي مليارين من الفرنكات)، مما تفضلت الجمهورية العربية

المتحدة بصرفه للجهاد الجزائري خلال هذه السنة.

– أما من حيث السلاح، فقد سلمت لسيادتكم قائمة بها الأنواع المطلوبة التي تلح القيادة العامة لجيش التحرير في طلبها إلحاحا شديدا لكي تتمكن من تحطيم الخطوط الدفاعية الفرنسية الموضوعة تجاه الحدود التونسية، وإننا لنأمل من حكومة الجمهورية العربية المتحدة أن تحقق بأقصى سرعة رجاء قيادة جبهة التحرير الوطني مع الشكر والتحية والاعتراف بالجميل"[1].

وكمية السلاح التي تلقاها الوفد الجزائري في مصر خلال الفترة الممتدة بين نهاية شهر نوفمبر 1958، ونهاية شهر فيفري 1959 – والتي كانت دون حجم الطلب والحاجة – تتمثل في الجدول التالي:

نوع السلاح	عدده
بازوكا	20 بالإضافة إلى 500 قذيفة
بنجالور	12300
بادبي	23000
كبسولة للقنابل اليدو ية (ميلس)	25504 قطعة
فتيل أمان	106210 مترا
فتيل مفجر	92000 مترا
مفجر	15160 قطعة
ت . ن . ت	1500 قالب
مسدس إشارة	30 مع 1200 طلقة
جليثايت	625 كلغ
ألغام ضد الدبابات	300 قطعة
ألغام ضد الأشخاص	500
مقصات	480
باحث في الألغام	350 *

[1] حياة كفاح: مرجع سابق . ص 378.

* حياة كفاح: مرجع سابق : ص 379.

– وفي يوم أول نوفمبر 1959، حرر السيد توفيق المدني، مذكرة وجهها إلى السيد جمال عبد الناصر، يذكره فيها بحاجة الثورة الماسة إلى المال وعتاد الحرب، وخاصة بعد إنشاء الخطوط المكهربة على الحدود الجزائرية–الشرقية والغربية لمنع مرور السلاح إلى الثوار.

وهذه بعض نصوصها:

"سيادة الأخ الرئيس ... بطلب من حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة يسعدني أن أوجد إلى سيادتكم هذه المذكرة المستعجلة، وفيها بيان للحقائق وفيها مطالب مستعجلة، وفيها استصراخ لسيادتكم و لحكومة الجمهورية العربية المتحدة أمام حالة ضنكى يوشك بها الكفاح الجزائري أن يبوء بسوء المنقلب، وحاشا الجمهورية العربية المتحدة، وحاشا رئيسها العظيم المجاهد أن يرضيا بتردي الجزائر المجاهدة أمام الجلادين الفرنسيين، بعد الجهود العظيمة التي تذكر وتشكر .. التي بذلتها الجمهورية العربية المتحدة شعبا وحكومة لفائدة الجهاد الجزائري العظيم ... وهذه النقط التالية سيادة الرئيس الكريم تبين لكم موقفنا، وحالتنا ومتطلباتنا:

1 - إن هذه الحرب التحريرية الشاملة التي دخلت سنتها الخامسة، لا يمكن أن تنتهي إلا بإرغام فرنسا على الدخول في المفاوضات مع الحكومة الجزائرية لتحقيق استقلال الجزائر ولا تقبل فرنسا هذه المفاوضة بهذه الصفة، إلا إذا كانت لنا قوة عسكرية كافية وأسلحة كافية، تتأكد معها فرنسا أن الحل العسكري الذي ترجوه لا يمكنه أن يتحقق أبدا فالقضية، قضية قوة قبل كل شيء..

2. الناحية العسكرية:

حالتنا تكاد تكون حرجة في الوقت الحاضر، وخاصة فيما يتعلق بالناحية الغربية (للمغرب)، فهذه الجهة تكاد تكون معطلة تماما منذ 18 شهرا، لعدم إمدادها بالسلاح والعتاد، ولتلافي هذه الحالة نطلب من الجمهورية العربية المتحدة ما يلي:

1 - التدخل لدى إسبانيا لكي تفرج عن الباخرة التي حجزتها بسبتة.

2 - السعي لدى إسبانيا لكي تسمح لنا بشراء الأسلحة وإرسالها من إسبانيا إلى المغرب حيث تتسرب بسرعة إلى ميادين الجهاد بالجزائر.

3 - إرسال باخرة مصرية تحمل أغذية وألبسة وغير ذلك مما يحتاجه سكان الغربية بالميدان الجزائري، على أن يكون إرسال الباخرة المذكورة إلى إحدى مراسي مملكة المغرب.

4 - إن البنادق الميترايوز والبنادق الرشاشة التي نتسلمها من الجمهورية العربية المتحدة لم تعد في الوقت الحاضر كافية ولا موفية بالغرض، ولهذا فنحن نطلب من سيادة الرئيس أن يأذن بإعطائنا الأنواع الآتية من ذخيرتها:

أ – مدافع 57 ضد الدبابات.

ب – رشاشات ضدّ الطائرات.

جـ – البازوكا.

د – مدافع الهاون من نوع 50.

هـ – كمية كبيرة من المتفجرات وعلى الأخص البنجالور، لنسف خط موريس.

و – كمية كبيرة من البلاستيك، ومادة ت . ن . ت وما يلزمها.

ز – كمية كبيرة من القنابل اليدوية والألغام ضد الدبابات.

كما نرجو دراسة قضية إلقاء الأسلحة على المجاهدين بواسطة المظلات من الأراضي التونسية.

- **الناحية المالية:**

إننا نعاني أزمة مالية عنيفة ازدادت خطورتها شدة خلال الأشهر الأخيرة .. ولملافاة هذه الأخطار التي تهدد كيان الثورة وتهدد تحقيق الاستقلال الجزائري نرجو سيادتكم:

1 - أن تأمر بدفع حصة الجمهورية العربية المتحدة من الإعانة السنوية التي أخرتها جامعة الدول العربية.

2 - أن يكون دفع حصة الجمهورية العربية المتحدة نقدا بالعملة الأجنبية أو بالليرة السورية ليسهل صرفها في الأسواق الخارجية. ....

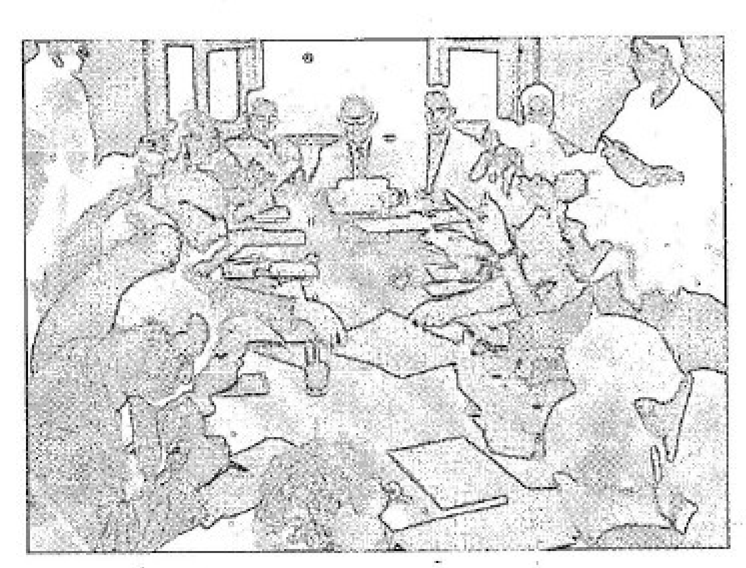
ونلاحظ لسيادتكم أننا ننتظر مع الحكم الجديد في فرنسا تصلبا في مواقفها وشدة أكثر مما سبق في محاربتها للجزائريين ... ومن أجل مجابهة هذه الحالة وإدراك هذه الغاية يلزمنا كل يوم المزيد من السلاح والمزيد من المال، فالميزانية التي قررتها جامعة الدول العربية لا تعتبر إلا حدًا أدنى لما يتطلبه الكفاح الجزائري.

وتفضلوا سيادتكم بقبول تحياتنا المخلصة مع فائق التقدير والاحترام"[1]. وقد فعلت تلك المذكرة مفعولها وبعد مدة شهر، أي في أول ديسمبر في نفس العام، استدعى السيد كمال الدين رفعت السيد توفيق المدني وأخبره بأن الرئيس قد أمر بدفع قسطين من ميزانية الدولة، وأصدر أمرا بتسليم ما تحتاجه الثورة من سلاح وغيره في الحين.

1 حياة كفاح: مرجع سابق، ص 460، 461، 462، 463.

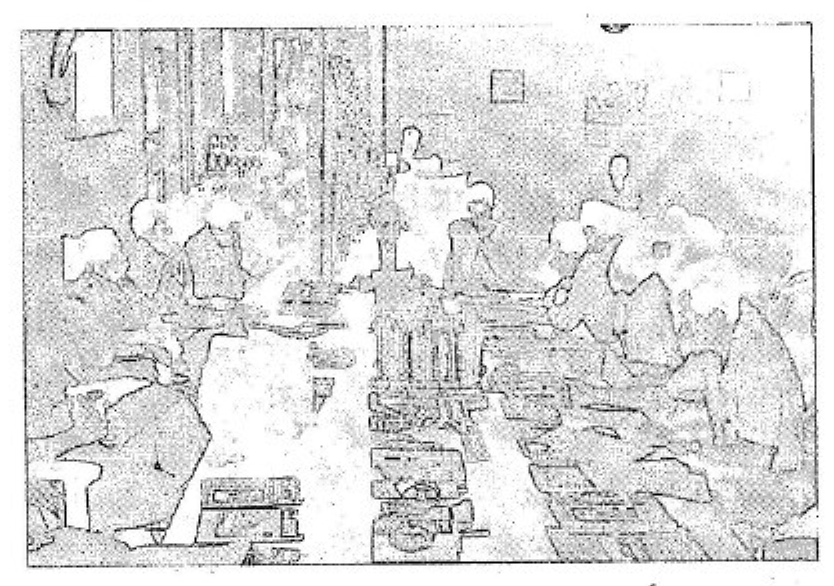


توفيق المدني يحادث الدكتور الزيات وزير خارجية مصر وإلى جانبهما ممثل المملكة العربية السعودية الدائم بالجامعة



المؤتمر الصحفي بالقاهرة 1956.

أحمد توفيق المدني يلقي تصريحه وعلى يمينه الأستاذ محمد خيضر رحمه الله وعلى يساره الأستاذ عبد الرحمن كيوان



في أندونيسيا ، صورة عامة للمؤتمر الصحفي

2 - العراق:

إلى هذه الدولة الصديقة أرسل الوفد السيد أحمد بودع لطلب مدّ يدها إلى الجزائر لمساعدتها على التخلص من الاستعمار فاستجابت حكومتها وكانت إعانتها مباشرة، ويتجلى من خلال الخطاب الذي أرسله أحمد بودع إلى مكتب القاهرة يوم 20 جوان 1956:

" .. كنت سافرت لدمشق لقضية السلاح الذي كنا على عزم إرساله من بغداد على طريق سوريا، فقد خصصت لنا حكومة العراق ألفي بندقية فرنسية من نوع (أوتشكيس)، و 50 ألف طلقة، تلك هي الكمية التي وعدتنا الحكومة العراقية أن تدفعها لنا في الحدود السورية كما اتفقنا مع الحكومة السورية أن تأخذها من الحدود لتسلمها لنا في مينائها أو في مطارها لإرسالها إلى الذي نريد، وبعدما أرسلت حكومة العراق على الطريق التي أخبرتكم بها إهانة مالية للجزائر قدرها 80 أو 75 ألف فرنك، دفعت لنا 30 ألف (30

مليون فرنك)، حولناه إلى بنك الرافدين بسوريا على إسم الأخ عبد الحميد مهري، وقد وصلته بالفعل ... وينبغي أن نعمل برنامجا، ونخطط مشروعا وتقدر ما نحتاج إليه تقريبا .. ونحدد إعانة العراق، لأن هي الدولة الوحيدة في الدول العربية التي تدفع لنا الإعانة مباشرة ... على كل حال اتصلوا في القاهرة بسفير العراق وابعثوا بواسطة رسالة شكر على الإعانة الأولى، وإذا وصلت بيد الإخوان الإعانة التي وصلت بطريق مراكش .. اشكروا أيضا رئيس الحكومة عليها، تكتبون الرسالة باسم رئيس الوزراء، وتشيرون في رسالتكم التي يجب أن تكون باسم الجبهة، وتحمل الطابع والإمضاء على إعانة الأسلحة التي سلمتها حكومة العراق ..."[1].



اللواء عبد الكريم قاسم
رئيس جمهورية العراق

.. وفي يوم 21 أفريل 1959 وعد العراق وفد لجنة السلاح عندما زاره وكان يضم --كل من فرحات عباس، توفيق المدني، كريم بلقاسم، عبد الرحمن اليعلاوي وإبراهيم مزهودي- بدفع مبلغ 3 مليار فرنك على شكل دفعات كل مرة 750 مليون فرنك، بعد تفاوض رجال الوفد مع كل من السيّد حديد وزير المالية، وعبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وفعلا فقد تمت كل الدفعات منذ ذلك اليوم إلى يوم الاستقلال أما فيما يخص أمر السلاح فقد تم الاتفاق على أن يسلم إلى مركز طرابلس، مركز جبهة التحرير الوطني بواسطة الطائرات العراقية حاملة الأسلحة، وقد تولى هذا الأمر المقدم يوسف عزيز من سلاح الطيران العراقي هذا الأخير الذي روى للسيد توفيق المدني كيف نفذ تلك

1 المرجع السابق: ص 173، 174.

المهمة الصعبة في لقاء لهما بعد الاستقلال:

"قابلت بعد الاستقلال عندما عينت سفيرا بالعراق السيد الأخ يوسف عزيز فأعلمني أنه قام بسفرات عدة متقاربة ناقلا السلاح من العراق إلى ليبيا، وأنه كان في كل مرة يخترق ممرا في المجال الجوي الإسرائيلي جريا وراء السرعة والاقتصاد للوقود، قلت مندهشا:

– وماذا لو اعترض الاسرائيليون طريقك؟ قال: لقد كان ذلك مستحيلا عليهم لأنني أخترق مجالهم في ثوان قليلة نظرا لضيق أرضهم، فلا يكادون يشعرون بي، إلا بعد أن أكون في سماء البحر المتوسط، وأنا أسير بأقصى ما لدّي من السرعة، ثم إني لا أكون عراقيا إن لم أفعل ذلك وضحكنا معا"[1].

– وقد أرسلت الحكومة الجزائرية المؤقتة، السيلم توفيق المدني، مرة أخرى إلى العراق وكان ذلك يوم 27 أوت 1961، لمقابلة اللواء عبد الكريم قاسم، ليطلب منه كمية مستعجلة من السلاح، فاستجاب هذا الأخير في الحال.

ويعتبر المقدم يوسف عزيز الصقر.العربي الذي حلق بسلاح الجزائر في سماء الخطر.

3- سوريا:

يوم 15 مارس 1957 بقصر الرئاسة، بدمشق، وبمناسبة أسبوع الجزائر الذي أقيم هناك والذي التقى فيه وفد لجنة السلاح ببعض إخوانهم الجزائريين هناك (الشيخ البشير الإبراهيمي، القائد عمر أوعمران، عبد الحميد مهري، وغيرهم)، سلم رئيس سوريا شكري القوتلي للوفد صكا بمبلغ 132.130.47 دولار، وصكا آخر بمبلغ 1.800.000 ليرة سورية. وأصر أن مساعدته تلك رمزية وقال للوفد في شجاعة عند توديعه:

"إن سوريا مشتركة معكم في القتال، إذ أردتم سلاحا أمددناكم بالسلاح وإذا

---

1 المرجع السابق: ص. 424.

أردتم مالا عندنا ما نستطيع بذله، وإذا أردتم رجالا فرجال سوريا مستعدون لخوض معركة الوغى إلى جانبكم، أقول هذا لكم علنا جهارا لكي تسمع فرنسا قولنا، ولكي تعلم أننا قوم جدّ لا هزل وأنا أكلم قائد الجيش السوري هنا أمامكم لنفتح مخازن الأسلحة، ولنفتح مخازن الذخيرة حتى يأخذ المجاهدون الجزائريون، لقد عقدنا العزم النهائي على أن نموت مع أو نحيا معا"[1].

وبقيت الإعانات السورية مستمرة وسخية، ففي يوم 26 نوفمبر 1957 التمس وفد من جبهة التحرير الوطني من سوريا دعما، فمنحته 300 مليون ليرة، وساعدته على إنشاء محل للرهان (Loterie) فوق ترابها لصالح الهلال الأحمر الجزائري عمليات شراء الأسلحة"[2].



الوفد الجزائري لتسلم إعانة سوريا

الجلوس: الأستاذ العلامة البشير الإبراهيمي وعلى يمينه أحمد توفيق المدني ،وعلى يساره الدكتور احمد فرنسيس.
الواقفون من اليمين إلى اليسار ممثلنا في جدة – الأساتذة المجاهدون: أحمد بودع – عمر دردور – العباس بن الشيخ الحسين – محمد القسيري – عبد الرحمن كيوان – عبد الحميد مهري.

---

1 المرجع السابق: ص 300.

2 Historia Magazine: N° 236, p 1277.

وبصفة عامة، فإن الإعانات من الأسلحة من الدول العربية كان مصدرها سوريا ومصر:

"... مصر وصلت بـ 50.000 قطعة سلاح، وسوريا بـ 30.000 قطعة منها مجموعة أسلحة FM 24/29 ، MAS 39، رشاشات هوتشكيس ، مدافع هاون 81 التي منحتها فرنسا إلى الجيش السوري منذ 10 سنوات من قبل، في جانفي 1958 مصر وسوريا منحوا في المجموع:

100 رشاش FM وبرين، FM 30C، 3000 بريطاني، Beretta، بندقية 303، 2000 بندقية 7-29 تشيكية، 1700 سلاح أوتوماتيكي تشيكي (MG: 150) بازوكا، 60 رشاشة (Vickers)، و133 مليون خرطيش"[1].

4- السودان:



السيد توفيق المدني يصافح مدير التشريفات السوداني وعلى جانبه المجاهدان الشيخ العباس بن الشيخ الحسين (على يساره) وبو رقيبة (على يمينه)

نظرا لحالة الفقر التي كان يعانيها شعبه، فإن حكومته عندما زارها الوفد يوم 17 ... 1956، اعتذرت عن عجزها لإمداد الثورة الجزائرية ماديا، ونلمس ذلك من خلال مجلس السيادة السوداني على الوفد:

"السودان معكم، كفاحكم شريف عادل، النصر محقق لكم، ليت لنا المال ومن السلاح ما نمدكم به. لكن العين بصيرة

1) Historia Magazine: N° 236, p 1276.

واليد قصيرة ... لا تستغربوا منّا سوء الحظ، أمّا إعانة مالية أو أمّا مدد من السلاح يكاد يكون مفقوداً لدينا، أمّا إذا أردتم رجالاً، فالسودان مفتوح أمامكم وكله مستعد للنضال والكفاح في ميادين الإسلام والحرية"(1).

... ولكن أمام عجز الحكومة، لم يبق الشعب السوداني مكتوف الأيدي تجاه ثورة متأججة في سبيل الحرية ورفع الاستعباد، فبعد اجتماع شعبي كبير سمحت به السلطة للوفد الجزائري في "أم درمان"(2) ليلاً في مكان فسيح يسع حوالي 6 آلاف شخص، ألقى فيه السيد توفيق المدني خطبة عن الثورة وظلم الاستعمار، تعاطف السودانيون مع إخوانهم الجزائريين وتحمسوا فشكلوا لجنة مهمتها جمع المال لإرساله إلى الوفد عن طريق السفارة السودانية بمصر. وهكذا فقد قدم السودان إعانات مالية بقيت مستمرة إلى يوم النصر وإن كانت بسيطة فهي معتبرة.

5 - المغرب:

بطلب من الجبهة غادر السيد المدني رفقة عبد الحفيظ بوالصوف القاهرة يوم 6 فيفري 1957 متجهين نحو مدريد لمقابلة محمد الخامس ملك المغرب آنذاك أثناء زيارته لإسبانيا، وفي اليوم الحادي عشر من نفس الشهر، خص الوفد بجلسة خاصة وأكد لهم بأنه مستعد لإمداد الثورة الجزائرية بما تحتاج إليه، وأن السلاح الجزائري سيجول بحرية في التراب المغربي... وبعد أسبوع من ذلك أي في يوم 18 فيفري، طلب الملك مقابلتهم من جديد، وقبل الاجتماع به أخبر بوالصوف توفيق المدني بوجود سفينة في مرفأ طنجة تحمل شحنة هامة من السلاح وذخيرته وهي مهربة، وصاحبها يريد بيعها، فاقترح عليه عرض أمرها على الملك لمساعدتهما في شرائها وخاصة أن النقود التي في خزينة اللجنة غير كافية ولما أخبره المدني بالأمر ردّ عليه الملك قائلاً:

---

(1) حياة كفاح: مرجع سابق، ص 190.

".. لا أرد لك رجاء، ليتصل بي الأخ المبروك بوسيلته المعروفة وأنا أكمل الثمن المطلوب اشتراكا مني خاصا في الجهاد"[1].

وقد وفى الملك بوعده.

ملاحظة: الأخ المبروك هو عبد الحفيظ بوالصوف.

وقد ساعدت السلطة المغربية الثورة ببعض الأسلحة الخفيفة بنادق ورشاشات كونها لم تكن متوفرة لديها، بالإضافة إلى بعض سيارات أندوفو، وكل ذلك دون أي مقابل.

غير أنه من جهة أخرى قد قدمت للثورة مساعدات عظيمة فيما يخص إمداد المجاهدين بالسلاح الذي يرسل إليهم من الخارج، شأنها في ذلك شأن تونس وليبيا وسنتعرض إلى هذه النقطة بالتفصيل عند حديثنا عن كيفية نقل الأسلحة وذخيرتها إلى الحدود الجزائرية الشرقية والغربية.

واسطة جامعة الدول العربية:

الاتصال بجامعة الدول العربية، كان من ضمن أهم نشاطات الوفد. كما كانت القضية الجزائرية من أهم اهتمامات الجامعة، فكانت كلما اجتمعت لجنتها السياسية، قدم لها الوفد تقريرا عن وضع الثورة الجزائرية وما يلزمها من مدد عاجل، فعملت الجامعة على إلزام أعضائها من الدول العربية بتخصيص ميزانية سنوية ثابتة لصالح الجزائر، قدرت في نوفمبر 1957 بـ 10 مليون فرنك فرنسي، غير أنه في العام الموالي حددت بمليوني جنيه، غير أن الوفد طالب بـ 12 مليون. وسنلمس ذلك من بين بعض سطور الكلمة التي ألقاها السيد توفيق المدني أمام مجلس الجامعة العربية، يوم 20 ماي 1958:

".. وأما فيما يتعلق بالميزانية، فقد قرر المجلس مبلغ مليوني جنيه ميزانية

---

1 حياة كفاح: مرجع سابق: ص 285.

سنوية مبدئية، وقد أحدث هذا القرار تأثيرا لا أقول مؤلما وإنما أقول أنه كاد يحدث نوعا من اليأس في نفوس الجزائريين فقد سبق أن تقدمنا للجامعة، وأن قابلنا ملوك ورؤساء الدول العربية ورؤساء الحكومات وأوضحنا حقيقة الوضع في الجزائر من الناحيتين المالية والعسكرية، وبيّنا لهم أن الحاجة لمزيد من العون المالي لاستمرار الكفاح وخاصة في هذه المرحلة التي يستمر فيها الفوز على التوالي، .. ولذلك فإذا كنّا قد طلبنا 12 مليون جنيه مساعدة سنوية من الدول العربية مع علمنا بأن هذا المبلغ قد يكون كبيرا بالنسبة لبعض الدول التي ليست لها موارد، فإننا نقول أن ذلك هيّن إذا تصورنا أن الحرمان الجزئي لهذه الدول لمدة قصيرة ربما تكون سنة واحدة، هذا الحرمان سنشتري به استقلال دولة عربية جديدة .. هذه صرخة صادقة مدّوية نوجهها إليكم ونرجو كل عضو من أعضاء اللجنة أن يقوم بواجبه في إبلاغها إلى حكومته وفي الاستجابة لها .. ونرجو أن تكون هذه السنة آخر سنة نطالبكم بأداء المال"[1].

وقد عقد المجلس دورات أخرى في السنوات الموالية 1959–1960 ألزم فيها الدول العربية على مساندة الثورة الجزائرية بالمال وبالسلاح والمتطوعين وبالمساعي الدبلوماسية، لأنها ثورة العرب عامة ضد الاستعمار.

والدول العربية في مجملها لم تنتظر قرارات مجلس جامعة الدول العربية أو مؤتمر القاهرة الذي انعقد في عام 1957 خصيصا للقضية الجزائرية – لمساعدة وتدعيم الثورة الجزائرية ماديا ومعنويا كما رأينا ذلك من قبل– من بين تلك الدول من وعدت بدفع أموال ووفت مثل السعودية، سوريا، الكويت، وأخرى وعدت ولم تف بوعدها مثل العراق، وبالنسبة للتي وجدت نفسها عاجزة عن ذلك، فهي لم تبخل بدعمها الدبلوماسي مثل لبنان، والأردن، والسودان وقد وصلت التبرعات في نهاية عام 1957، إلى مبلغ 7 مليار فرنك فرنسي قديم

---

1 المرجع السابق: ص 385، 386.

"وقد صرح أحد قادة جبهة التحرير الوطني في دمشق بأنهم بحاجة على الأقل إلى 10 مليار فرنك في السنة"[1].



عند الملك سعود في الرياض وإلى يساره الأستاذ إبراهيم مزهودي، وأمامه الرئيس فرحات عباس، وكريم بلقاسم، و توفيق المدني، والدكتور أحمد فرنسيس، والمرحوم عبد الرحمن العلاوي.

إعانات الدول غير العربية:

1- تركيا:

.. عندما كانت الثورة تجتاز سنواتها الأولى، فالمعروف أن حكومة تركيا كانت مؤيدة للاستعمار الفرنسي بالجزائر لوجود مصالح بينها وبين حكومة فرنسا، ولكن بعد اتصال الوفد الجزائري بها عام 1958، تغير موقفها ومال لصالح الثورة، كيف كان ذلك؟

في تلك السنة ولما علم وفد القاهرة، بأن وفدا تركيا بقيادة رئيس الحكومة التركية السيد عدنان مندريس سيتوجه إلى ليبيا، اغتنموا الفرصة وتوجهوا أي

---

1 Historia Magazine: p 1257. N° 236.

توفيق المدني، الشاذلي، وأحمد بودع، إلى هذا اللقاء ... وأثناء اللقاء الليبي -التركي وقد مثله من طرف ليبيا قائد جيشها مصطفى بن حليم الذي اغتنم الفرصة وحدّث الوفد التركي عن الثورة الجزائرية وقهر الاستعمار للشعب الجزائري، وتمكن بتدخله الأخوي الحماسي، من إقناعهم بثلاثة أمور:

- إقلاع حكومة تركيا عن إعانة فرنسا ضد الجزائر.
- مناصرة مبادئ الحرية.
- إرسال كمية من الأسلحة الحديثة إلى ليبيا كهدية لترسلها بدورها إلى جبهة التحرير الوطني.

وقد أثمر هذا اللقاء عن نتائج جدّ إيجابية، فبعد شهرين تقريبا تلقى مركز طرابلس مايلي:

- 100 بندقية عيار 3×2.
- 100 رشاش إنجليزي هوتشكيس عيار 3×3.
- 18 مدفع هاون عيار 81 مم مع 1800 قذيفة.

وكل تلك الأسلحة أرسلت مصحوبة بذخيرتها وقطع تجديدها، بالإضافة إلى 25 مدفع كبير فوق العجلات مع لواحقه، استغنت عنهم الثورة وتركتهم للجيش الليبي ... ثم تغيرت سياسة تركيا الرسمية نحو الجزائر وفتحت لجبهة التحرير الوطني مكتبا بأنقرة ترأسه العقيد أوعمران.

2- روسيا:

وفقا لمصادر أجنبية مثل مجلة Historia Magazine المخصصة لحرب الجزائر فإن روسيا هي الممول الرئيسي لتسليح الثورة الجزائرية، بناء على تقرير وقعه العقيد الفرنسي Jackquin C-R: "... الدعم السوفياتي لجبهة التحرير الوطني لم يكن سياسيا ومعنويا فحسب، فالاتحاد السوفياتي استقبل عشرات

المتربصين الجزائريين في مدارس الطيران ببلونيا، المانيا الشرقية، بلغاريا، رومانيا، التي فتحت كلها أبواب مدارسها العسكرية والسياسية - الإدارية لهم في أول جانفي 1958، كان عددهم 300 وهو مرشح للزيادة.

.. ولكن بصفة خاصة فإن المعسكر السوفياتي كان يقدم السلاح، لقد ألفنا حول تهريب الأسلحة لصالح جبهة التحرير الوطني، الكثير من قصص الجوسسة الجميلة ولكن في الواقع، المموّل الرئيسي لتسليح الثورة الجزائرية هو المعسكر السوفياتي إما عن طريق مصر أو سوريا أو مباشرة"[1].

.. وفي المقابل، ووفقا لعرضنا لكل الإعانات المختلفة من الأسلحة والذخائر، ليس فيها ما نسب إلى الاتحاد السوفياتي، وخاصة أن أكبر شحنة من السلاح والذخيرة - تبعا لشهادة الوفد - حملتها سفينة آتوس، ومصدرها مخازن السلاح المصري، وعمليات الشراء التي قام بها الوفد بنفسه، بعد تلك الفرصة الذهبية التي حرمت منها الثورة الجزائرية، لم تشر لجنة السلاح إلى أي شحنة أخرى في مستوى الطلب فأكبر جزء من الإعانات تحملتها الدول العربية.

" .. وكانت البلاد العربية هي المصدر الرئيسي للأسلحة، كما وصلت أسلحة أخرى من أوروبا، .. ولم يعثر في الجزائر على أسلحة من صنع الكتلة السوفياتية منذ عام 54، وإن عثر على أسلحة تشيكية من إنتاج الحرب العالمية الثانية، اشتراها الجزائريون من الأسواق الأوروبية، وإذا قدر لشحنات من الأسلحة الشيوعية أن تصل إلى البلاد فإنها حتما ستأتي من الصين الشعبية"[2].

2- الصين :

لقد أشرنا في فصل سابق إلى المساعدة الصينية التي وصلت مناضلي جبهة

---

1 Historia Magazine: p 1257.

2 بسام العسلي: جيش التحرير الوطني، دار النفائس بيروت، الطبعة الثانية، ص 72، 1986.

التحرير في المغرب والمتمثلة في الالات الخاصة بصنع قطع الأسلحة والتي سلمتها لهم الصين مجانا.

" .. لقد عاونتنا الصينيون .. فقد بعثوا لنا ا لآلات لصناعة الأسلحة وأظن أن هذه كانت دون مقابل، وبعض الأسلحة التي كانوا قد بعثوها لنا كانت هي الأخرى دون مقابل"[11]

ولم تقف تلك الإعانة عند ذلك الحدّ، إذ كانت الحكمة الصينية تمد الثورة بالمال أيضا:

".. حتى عهد قريب، فالعتاد الذي كانت تستعمله الثورة كان من المنطقة المصرية – الإيرانية أو التشيكوسلوفاكية، غير أن التمويل كان مضمونا ليس فقط من مناطق عربية، بل من مناطق من أصل صيني، ومنها بكين التي كانت تغذي بانتظام كل شهر حسابات جارية مفتوحة في عدّة بنوك سويسرية.

.. بالإضافة إلى هذين القوسين المعلقين، نقول أن العتاد الذي كان في متناول السيد محمد الشريف وزير السلاح في الجمهورية الجزائرية المؤقتة، والصين الشيوعية بدل أن تكتفي بدفع الأسلحة ثمن الأسلحة التي سلمها لها آخرون، بل تبرعت بإرسال لجبهة التحرير الوطني سلاحا وعتادا من صنع صيني، لقد علمنا منذ أيام قلائل بأن عدّة ضباط من جبهة التحرير الوطني طلبوا تأشيرات دخول إلى ألبانيا التي وصلتها سفينة صينية مملوءة بعتاد الحرب"[1]

وتلك الإعانة المادية كانت ترسل بحرا إلى مصر، وتمّ ذلك بعد مساعي الوفد الجزائري لدى سفير بكين بالمغرب.

.. كما أن هناك بلدان أخرى في الشرق الأوسط كإيران وأفغانستان وباكستان التي لم ترد الوفد خائبا عندما زارها والتمس مساعدتها، فأعانت القضية الجزائرية ماديا ومعنويا.

---

1 Revue de Presse: Janvier 1960, N° 41. L aide chinoise au F.L.N.

وحتى فرنسا فقد ساهمت بطريقة غير مباشرة في تسليح الثورة عن طريق بعض مصانعها التي كانت تهرب أسلحتها إلى الثوار، ولما علمت السلطات الفرنسية بالأمر، بعثت لجنة للتحقيق فيه، ولكن دون جدوى.

".. في أكتوبر 1957، كان جيش التحرير الوطني قد حصل على أسلحة حديثة بكميات كبيرة منها: مدافع رشاشة مضادة للطائرات، مدافع بازوكا مضادة للمدرعات، ومدافع هاون، وقد تمكن من الحصول على معظم هذه الأسلحة من المصانع الفرنسية، وعلمت السلطات الفرنسية خلال 1956 أن بعض المصانع في فرنسا تقوم بصنع الأسلحة وتهريبها إلى الثوار الجزائريين وقد شكلت لجنة برلمانية للتحقيق في هذا الحادث، إلا أن هذه المصانع سارعت بدفع رشوة إلى أعضاء اللجنة فشلت مهمتهم"[1].

وهناك أيضا دول أوروبية أخرى دعمت الثورة الجزائرية، سنتطرق إليها من خلال نشاطات وفد جزائري آخر – قد ذكرنا أعضاءه فيما سبق – على مستوى القطر الأوروبي.

III – أوروبا:

كانت بمثابة قاعدة كبيرة لإمداد الثورة، وسميت بمهمة أوروبا "Mission d'Europe" التي أوكلت للمجاهدين عيسى عبد الصمد، ورفاقه محمد يوسفي، سي المهدي وآخرين، والذين كانوا يعملون في سرية تامة، وكانت مهمتهم هي تسليح العاصمة ووهران لأن توزيع الأسلحة من الحدود المغربية – الجزائرية وحتى وهران عرف صعوبات كبيرة كما أشرنا إلى ذلك من قبل لصعوبة الطريق المليئة بالجبال–، وتسليح الولايتين الثالثة والرابعة وإيصال الأسلحة إلى الدار البيضاء لتقوم الولاية الخامسة بإيصاله إلى الحدود، وبالإضافة إلى تسليح الكومندوس الذين كانوا يعملون في فرنسا.

---

1 يسلم العسلي: المرجع السابق، ص 103.

وعن ظروف عمل أعضائها يقول أحدهم وهو المجاهد محمد بوسقي من خلال حواره في مجلة الباحث ما يلي:

* الباحث: كيف كنتم تحصلون على الأسلحة في أوروبا وأين كنتم تجمعونها؟

- محمد بوسقي: كنّا تجمعها في بيوت GERM AFRIC، بالإضافة إلى أننا اكترينا فيلتين في سويسرا.. الأسلحة تجمع في المحل ثم تؤخذ إلى الفيلتين لوضعها في سيارات ... ومصادر الأسلحة (برلين، بلجيكا، بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا التي تعد أكبر ممول للثورة سواء عن طريق الشرق أو الغرب.

- الباحث: بالنسبة لهذه الدول مثل بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا، هل كنتم تتعاملون مع الحكومات؟

- محمد بوسقي: بالنسبة لهذه الدول كنا نتعامل مع الحكومات، ولكن كل حكومة لها واحد متخصص (وكيل تجاري Agent Commercial) وهو إنسان مناضل يتصل بنا ..، كانوا مناضلين مبعوثين من طرف حزبهم أو حكوماتهم، مكلفين بهذه المهمة.."[1].

- و"GERM AFRIC" هي شركة رسمية للتجارة الخارجية اشترتها الجبهة باسم شخص ألماني، لتفادي أية شبهة، وقد كانت وكرا للقاء مناضليها ونشاطهم.

وبالإضافة إلى ألمانيا، أنشأت الجبهة في سويسرا مركزين لها، وتعتبر قواعدها في هذين البلدين من المراكز الثابتة، بالإضافة إلى قواعدها بكل من تونس والمغرب. وكان يتم حصولهم على السلاح بواسطة مهربين ألمان مثل رودي Roudi وجورج بوخارت George Bourkhart، فمثلا هذا الأخير كان يقيم بطنجة (المغرب) وتعرفوا إليه عن طريق بعض الثوار المغاربة.

1 مجلة الباحث، مرجع سابق، ص 34.

- كما كانت للجبهة قاعدة إمداد بإسبانيا، كما سيتضح لنا ذلك من خلال شهادة السيد محمد يوسفي:

" الباحث: بأي صفة كانت إقامتكم واتصالاتكم في مدريد؟

- محمد يوسفي: كنت عضوا في قيادة الأركان للولاية الخامسة التي كان يشرف عليها بوالصوف، وهنا في أسبانيا كان لنا اتصال ضعيف، بحيث اتصلت بسيد ريفي يدعى عبد القادر الذي كان يحب الجزائريين كثيرا وكان يشتغل في استيراد البارود لصنع المفرقعات فوافق على تزويدنا وكلفناه بالعمل في إسبانيا (برشلونة)، حيث كما نعمل على جلب الأسلحة من برشلونة وجنوب إسبانيا وقد كانت للإسبان قاعدة، وهي مثلا بالنسبة للقنبلة اليدوية، كانوا يصنعون نصفها في مصنع، والنصف الباقي في مصنع آخر، ثم يقومون بجمعها، والبنادق التي كانت لديهم هي الماوزر 7،92 مم، وكنا نحن نحصل على الأسلحة في شكل قطع غيار من المصانع نفسها ثم نقوم بإرسالها للولاية الخامسة، وكان يعمل معنا ضباط إسبان ويأتون بأسلحة خفيفة مع علمهم بأننا سنستخدمها ضد الفرنسيين وكانوا يكرهونهم على اعتبار أنهم ساعدوا الجمهوريين الذين ثاروا ضد الملكية في إسبانيا، وفي برشلونة جمعنا كثيرا من الأسلحة وكنا نبعثها عن طريق البر والبحر"[1].

وحتى في ألمانيا، فإن وفد القاهرة، ومن خلال نشاطاته بين مختلف دول العالم للدعاية للقضية الجزائرية ولجلب الدعم بأنواعه إليها فقد أنشأ مركزا بألمانيا الغربية للدعاية وشراء الأسلحة، ترأسه الشاب حاج علي، الذي قام بأعمال معتبرة على المستويين الإعلامي والعسكري، بحيث بعث بعدة شحنات للثوار عن طريق تونس وطنجة.

وهناك نقطة نود الإشارة إليها وهي النشاطات بين المناضلين في المشرق العربي وفي أوروبا في سبيل تدبير الأسلحة والذخائر للثورة -- كانت متكاملة.

---

1 مجلة الباحث، مرجع سابق. ص 21.

كيف تم إيصال السلاح إلى جيش التحرير الوطني؟

مختلف الأسلحة والذخائر وبعض الهيات التي كانت ترسل إلى جيش التحرير الوطني من الخارج، وصلته عن طريقين، طريق بري وآخر بحري رغم مراقبة القوات الفرنسية التي كانت بالمرصاد له.

أ – الطريق البري:

لقد وصلت الكثير من الشحنات إلى مراكز جيش التحرير بالحدود الشرقية والغربية، من مصر وعن طريق ليبيا، تونس والمغرب، هذه الدول الشقيقة التي قدمت مجهودات جبارة في هذا المجال كما سترى ذلك:

1- تونس : (اتفاق مسلم)

منذ اندلاع الثورة الجزائرية لم تجعل تونس حكومة وشعبا، فرقا بين ترابها والتراب الجزائري .. فإلى ترابها لجأوا الجزائريون الذين اضطهدهم الاستعمار، وفي عام 1957، تمّ إنشاء قاعدة عسكرية لجيش التحرير الوطني في المنطقة الحدودية، كما أنشئت قاعدة أخرى على الحدود المغربية الجزائرية في نفس السنة،



القاعدة العسكرية لجيش التحرير الوطني بتونس

وذلك بهدف تأمين وصول الأسلحة والرجال إلى الثورة .. وفي يوم 22 جانفي من نفس السنة انتقل كل من أمين دباغين وتوفيق المدني من ليبيا إلى تونس لمقابلة الدكتور الصادق مقدم، والأستاذ الطيب سليم، فأمضوا اتفاقا سموه

"اتفاقا مسلم" "أي" "م" "زمتز ملفتي،" "س" "المسليم،" "ل" "للامين و م لـ مقتلم،"

وأهم ما نص عليه ذلك الاتفاق هو أن الحكومة التونسية تتعهد بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد إليها من الحدود إلى ممثلي جبهة التحرير الوطني وتسليمها على الحدود للمكلفين بذلك، وبأن لا تسرب من تونس أية قطعة سلاح موجهة إلى الثورة الجزائرية.

2- ليبيا:

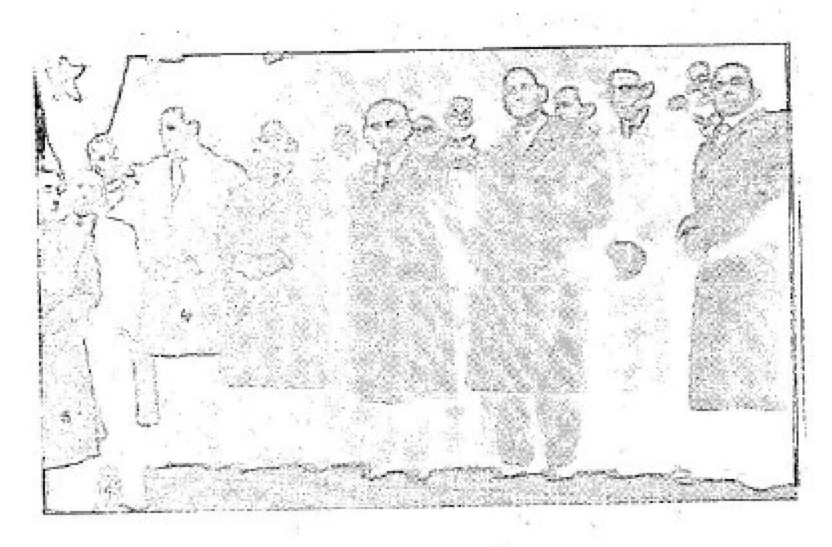
لقد أشرنا سابقا إلى المساعدة التي قدمتها الحكومة الليبية للوفد الجزائري فيما يخص نقل الأسلحة من التراب المصري إلى التراب الليبي، برا وجوا، ولم يتم ذلك إلا بعد مساعي ديبلوماسية لم تواجه أية بروتوكولات بيروقراطية ففي يوم 15 ماي 1956، استقبل إدريس السنوسي ملك ليبيا ممثلين عن الوفد الجزائري وهم توفيق المدني، أمين دباغين، أحمد فرنسيس وفرحات عباس، وناقشوا معا مسألة مرور السلاح إلى الجزائر عن طريق ليبيا وكان رد فعله كالآتي:

"... إن ليبيا حكومة وملكا، لا تؤيد الكفاح التحريري الجزائري فقط بل هي تشترك فيه روحا وبدنا... اعتبروا المطارات بين أيديكم الآن، فمتى أتم الأخصائيون المصريون إصلاحها فهي مطارات جزائرية وما علينا إلا أن علمت فرنسا بذلك، أما السلاح الجزائري، فقد أصدرت أمري للقائد الجيش وهو أصدر أمره لقائد الحدود بأن يدخل حرا طليقا، لا يعترض عليه معترض وأنتم خذوا حذركم كي لا يطلع على ذلك ما هو موجود من جواسيس مختفين عندنا.

اعتبروا حكومة ليبيا حكومتكم الخاصة، وما أرجو أن تتوسط لكم فوراً في شراء السلاح أو مسعى سياسي أو ديبلوماسي إلا وكانت مستجيبة لكم فورا"[1].

---

1 جيلة كفاح: مرجع سابق، ص 170.



خطابي لأهل مدينة درنة في ليبيا

1 - الرئيس فرحات عباس. 2 - توفيق المدني. 3 - المرحوم كريم بلقاسم
4 - المرحوم عبد الحفيظ بوالصوف. 5 - الأستاذ ابراهيم مزهودي.
6 - الأستاذ أحمد بودع ممثل الثورة في ليبيا.

... وقد تمت مناقشة الخطط العملية مع قائد الجيش الليبي ابن حليم وقائد الطيران، والمسؤول عن مطارات الجنوب، وقد تم الاتفاق على تخصيص مطار أو مطارين بجنوب ليبيا، وطائرة أو اثنتين لتوصيل الأسلحة إلى نقطة بصحراء الجزائر تعينها السلطة العسكرية الجزائرية، وكنتيجة لذلك الاتفاق:

— وضع مطار بلدة تالوت، ومطار آخر يقع جنوب فزان بعد إصلاحهما من طرف لجنة حربية مصرية، تحت سلطة الجبهة، كما وضعت طائرات من نوع داكوتا DAKOTA، كونها صالحة للتسرب بين الجبال على ارتفاع منخفض فلا يتمكن الطيران الفرنسي من اكتشافها بواسطة الرادار. وتحمل تلك الطائرات السلاح بعد وصوله إلى الحدود الليبية جوًا بواسطة مصرية .. وعن طريق ليبيا فقط تلقت الجبهة السلاح جوًا. كما ساعدت الحكومة الليبية الوفد

الجزائري، في عقد صفقات شراء أسلحة باسمها، وبمال الجبهة لصالح الثورة. وتحت غطاء الهلال الأحمر مولتها بـ 315.000 ليرة في شهر أكتوبر 1957.



هكذا أحاط بسيارتنا أهل بن غازي في ليبيا (توفيق المدني)

.. الشعب الليبي يهتف للقضية الجزائرية ..

جـ - الطريق البحري:

هذا الطريق كان مجالا لمرور عدّة سفن محملة بالإمدادات الضرورية للثورة، سواء كانت نقطة انطلاقها مصر أو دول أوروبية أخرى. وقبل وصول أية دفعة من السلاح إلى القواعد التي أنشأتها الجبهة على شواطئ المغرب. وخاصة إذا كانت مرسلة من ألمانيا مثلا، فإنها تخضع لجولات برية في عدّة دول أوروبية إلى أن تصل إلى الميناء الذي سترسل منه، وكانت الوسيلة المستعملة في ذلك هي السيارة على اختلاف أنواعها، كالسيارة العادية، والحافلة، و النقالات (Roulottes) التي استعملت في تسليح الكومندوس بفرنسا وأول من استعمل السيارات لهذا الغرض هي شبكة إسبانية.

يقول السيد محمد يوسفي: "في برشلونة جمعنا كثيرا من الأسلحة وكنا نبعثها عن طريق البر والبحر، فالنسبة للبر كنا نملأ جوانب السيارات التي تذهب من برشلونة إلى خسيراس ومنها إلى طنجة، ثم تيطوان، حتى تصل إلى الولاية الخامسة.

وبهذا لعبت قاعدة الإمداد في أسبانيا دورا كبيرا في تزويدها بالأسلحة.

.. لم نتكلم عن كيفية وصول الأسلحة بواسطة الباخرة دينا DINA كنا في مدريد وعلى اتصال بالملحق العسكري النجار... بحيث كانت مراسلاتنا تأتي بواسطته. وقد جاءتني برقية تخبرنا بوصول باخرة، تحمل كمية من الأسلحة وهذا في جويلية 1956 وقبل وصولها وضعت في طرابلس، ثم وصلت إلى المغرب ونزلت في Capo de Agria" وكنّا في استقبالها وكان المسؤول عن الرحلة شخص سوداني يدعى سي إبراهيم مكلفا من قبل المصريين وأنزلت كمية لا بأس بها من الأسلحة ووصل على متنها حوالي أربعة أشخاص من بينهم سي بومدين، وكان وصول الباخرة حوالي الساعة منتصف الليل أو الواحدة صباحا، ولم ترسى على الشاطئ بل بقيت بعيدة عنه وكنا ننقل الأسلحة بواسطة زوارق صغيرة"[1].

وكان مناضلو الجبهة يتصلون بمهربي الأسلحة مثل بوخارت، لتنظيم عمليات نقلها، فهذا الأخير بعد اتصالهم به سافروا معه إلى بون عاصمة ألمانيا الاتحادية، للاتصال بمهربين ألمانيين آخرين، وبعد ذلك سافروا دونه إلى كوبنهاجن عاصمة الدانمرك لزيارة مصنع المدافع -مدافع الهاون- وذخيرتها، ثم إلى النرويج وهناك اتصلوا بأشخاص مكلفين بالنقل البحري. واتفقوا معهم على نقل كمية من المدافع وذخيرتها من كوبنهاجن إلى المغرب، ثم رجعوا إلى بون وطلبوا من بوخارت تكوين قاعدة بألمانيا لتموين الولاية الخامسة بالسلاح، غير أن المصالح الفرنسية السرية والتي تدعى الأيادي الحمراء اكتشفت أمر بوخارت فقتلته وبعد ذلك قرر بوالصوف الذي كان قائدا للولاية الخامسة بإرسال سي المهدي لدراسة مشروع القاعدة بألمانيا.

وبعد ذلك وفي ألمانيا اشتريت حافلتان كبيرتان من نوع مرسيدس، أخفيتا

---

1 مجلة الباحث: مرجع سابق، ص 22.

في شركة GERM-AFRIC وفكت كراسيها وملئت بالأسلحة وأرسلت الحافلتان إلى وهران باسم جزائري هو بن خيرات.

وقد وجد أعضاء مهمة أوروبا تسهيلات في ألمانيا- فيما يخص مهمتهم التي كلفوا بها-، مقارنة مع دول أوروبية أخرى. وهنا يقول السيد عيسى عبد الصمد:

" .. إذا راجعنا قوانين أوروبا في ذلك العصر لابد من الإشارة إلى أن ألمانيا بقيت تقريبا وحدها هي البلاد التي توجد فيها تسهيلات لجمع وتوصيل السلاح مثلا يأتي السلاح من السويد يصل إلى ميناء هامبورغ، هناك نستطيع القول بأننا بعثناه – وهو مازال في الميناء -، ومن هامبورغ نستطيع أن نبعث إلى المغرب أو تونس أو إلى أمريكا الجنوبية، فكان أي شخص يأتي بورقة ويذهب إلى الملحق العسكري في السفارة يعطونه ورقة يضع عليها طلب بضاعة مثلا الشركة الفلانية طلبت ألف بندقية، ويذهب إلى إخراجها من الميناء."[1]

وفي حالات أخرى كانت السيارات المخصصة لنقل الأسلحة تنطلق من التراب الوطني، بحيث تذهب إلى فرنسا تحت أرقام سياحية بغرض سياحة أصحابها، ثم إلى سويسرا، والمناضل الذي كان مسؤولا عن هذه العملة هو لهواري صالح (صلاح الدين)، فتصل إلى هناك حوالي 30 سيارة متفرقة لإبعاد أية شبهة، ومن سويسرا تتجه إلى ألمانيا (كولونيا) فتؤخذ إلى المراكز المكلفة بتعرية السيارات لشحنها بقطع الأسلحة والمسؤول عن هذه العملية هو عيسى عبد الصمد ومركال ومناضلون آخرون، وطريق الذهاب هو نفسه طريق العودة حتى تصل تلك السيارات إلى مرسيليا وعن طريق باخرتها تصل إلى الجزائر. واستمر هذا النوع من العمليات حتى الاستقلال دون أن تكتشفه السلطات الفرنسية.

---

1 مجلة الباحث: مرجع سابق . ص 36.

- وكانت تتم عملية النقل بطريقة ذكية لا تدعو إلى أي شك، كالطريقة التي نفذها أحد المتعاونين مع أعضاء مهمة أوروبا، وهو صالح تمزالي لإدخال السلاح إلى العاصمة:

" .. بالنسبة لإدخال السلاح إلى العاصمة، فالذين كانوا يتعاملون مع مهمة أوروبا، منهم صال الهواري وصالح تمزالي الذي أتى بسيارته الرياضية وكان شابا يشبه الأوروبيين.. وكانت له فكرة إذ كان عمه يبيع الزيت في العاصمة في المزيتة الكبيرة تامزالي، فاقترح على - أي على محمد يوسفي- أن نقوم بعملية كبيرة، بحيث التقينا في سويسرا .. وهذه الفكرة هي أنه بإمكانه استقبال براميل الزيت من 200 لتر بداخلها أسلحة .. ذهبنا إلى تونس لنشتري الزيت ونبعثه للجزائر .. وقمنا بشراء 200 برميل زيت، فقمنا بنزع الغلاف الخارجي للبرميل، ونفرغ الزيت وفي داخله نضع البلاستيك ونضع الذخيرة أو السلاح أو القنابل، و نغلق عليها، ثم نضع الزيت، واستطعنا بهذه الطريقة إدخال 400 رشاش، 600 مسدس من نوع ASTROTE 500 قنبلة وذخيرة متنوعة .. إنه عمل صعب، وهذه البراميل قامت باخرة فرنسية بنقلها إلى الجزائر .. نصفها ذهب إلى الولايتين الثالثة والرابعة، وكمية أخرى إلى مسكن صالح تمزالي، وكمية أخفوها في مستودع ثم وزعت على المنطقة المستقلة للجزائر الكبرى"[1].

- وحتى في بلغاريا ومنها تم إرسال السلاح إلى المغرب لصالح الثورة. إذ فيها اتصل مناضلو الجبهة بشخص يدعى نايدانوف NAÏDANOV أحد مهربي الأسلحة الذي دبر لها شحنات كبيرة من السلاح إذا كان يرسلها من ميناء فارنا محددا وجهتها أمريكا الجنوبية في حين كانت وجهتها الحقيقية المغرب، وبالضبط ميناء الناظور.

1 الباحث: مرجع سابق، ص 42.

المغرب :

وبما أن كل من تونس وليبيا هاتان الدولتان الشقيقتان اللتان لعبتا دورا هاما في نقل الأسلحة إلى المجاهدين برّا وجوّا، فإن دور المغرب الشقيق، أيضا لا يقل أهمية عنهما في هذا المجال، فمعظم الأسلحة كانت تستقبلها موانئه سواء أتت من أوروبا أو من مصر، لتغطية الفشل أو بعض الفشل الذي عرفه الطريق البري.

فقد سمحت السلطات المغربية باستعمال بعض شواطئها في استقبال الإمدادات التي كانت الثورة بحاجة إليها، وقد كان لجيش التحرير الوطني قاعدة بالساحل الغربي للمغرب -(قاعدة الناظور)، وقد جنّد لها أشخاص متمكنون في السباحة والغطس، والذين سمّوا برجال الضفادع البشرية.

" .. جيش التحرير الوطني كانت له قاعدة بالناظور، تدرب فيها من سمّوا برجال الضفادع البشرية، وتمّ نقل أسلحة بين 50 و 100 قطعة في قوارب صغيرة إلى التراب الوطني عن طريق سواحل مثل ساحل الغزوات، وتقوم القاعدة بهذه المهمة تقريبا مرتين في الأسبوع ولم تكتشفها السلطات الاستعمارية، فعوضت ضعف التمرير الذي عرفه البر، ومن بين تلك القوارب - وهي بحجم السيارة مثلا - باخرتان صغيرتان غرقتا في البحر في المياه الإقليمية المغربية بسبب خلل فني فأنقذ رجال الضفادع ذخيرتها، وباخرة أخرى لم يتمكنوا من إنقاذ ذخيرتها"[1].

وكانت عمليات النقل تتم بسرية تامة حتى عن الحكومة المغربية التي لم تكن تعلمها الجبهة بوصول الشحنات السرية، وذلك خوفا من تسرب الأخبار، بحيث حدث وأن احتجزت السلطات الفرنسية عدّة سفن، وقد اتفق عبد الحفيظ بوالصوف مع قيادة الأركان المغربية حول هذه النقطة.

وكميات الأسلحة التي كانت تصل، توضع عند الجيش المغربي لإيهام الغير

---

1 خليفة الجنيدي: مرجع سابق ص 493.

وخاصة أعداء الثورة أنها خاصة به، لتسلم إلى الثوار في الخفاء ليلا، لترسل إلى جيش الحدود. والسلطات الفرنسية لم تكتشف مثل تلك القواعد إلا في أوائل عام 1962.

ودخول السلاح إلى التراب الوطني لم يتم فقط عن طريق تونس ليبيا والمغرب، وإنما تمّ حتى عن طريق الصحراء سواء عن طريق الحدود الليبية الجزائرية – أو عن طريق حدودنا مع كل من النيجر ومالي وفي هذه النقطة يقول المجاهد أوشيبة:

"بالنسبة لقضية دخول السلاح ليس فقط عن طريق المنطقة الجبلية أو عن طريق البحر، إنما دخول السلاح تمّ كذلك عن طريق الصحراء (الكبرى وكانت لنا في هذه المناطق قواعد عسكرية) رغم الصعوبة التي تحدثنا عنها فقد دخل عن طريق الحدود الليبية الصحراوية، ودخل عن طريق الحدود المالية والنيجيرية، وعن طريق الصحراء الكبرى وكانت لنا في هذه المناطق قواعد عسكرية واشتبكت مع فرنسا عدّة مرّات لأنها كانت تظن أن الصحراء لا يوجد فيها سكان ولا توجد فيها ثورة، وأن قضيتها قد انتهت، ويمكن أن تكون فرنسية في يوم من الأيام، ولقد أثبت الثوار أنهم قادرون على مد الثورة إلى أي مكان من القطر الجزائري في الهقار، حيث حدثت معركة سنة 1960 انتصر فيها الثوار وتكبد العدو خسائر فادحة"[1].

لأن جيش التحرير كان منظما أيضا في الجنوب، الهقار وحتى حدود مالي والنيجر وليبيا، وأنشأ عام 1957 على الحدود الجزائرية – التونسية والحدود الجزائرية – المغربية قاعدتين عسكريتين تسمى بمراكز الحدود وهي ليست تابعة لأية ولاية. لغ\عبت دورا عظيما في تأمين وصول الأسلحة والرجال إلى التراب الوطني، وإيواء الجرحى من الجنود، والسهر على راحتهم، وهنا سنضطر إلى الحديث عن جيش الحدود لعلاقته الوطيدة بتموين الثورة بالسلاح والذخيرة.

---

1 خليفة الجنيدي: مرجع سابق ص 451.

جيش الحدود:

هذا الجيش شرع في تنظيمه مع بداية الثورة، إنطلاقا من مجموعة من المجاهدين التي كانت تقوم بإدخال الأسلحة إلى التراب الوطني والتي تعتبر بذلك نواة له.

في البداية كانت تقوده جماعة تدعى بقيادة الحدود، وكان منظما على شكل وحدات، كل وحدة تمثل ولايتها، وبعد تدريب وتكوين أصبح له تنظيم آخر شبيه بتنظيم جيش التحرير الوطني، وقيادته شبيهة بقيادة المنطقة (قائد، نائب عسكري، نائب سياسي)، وكانت كل فصيلة فيه تتألف من 35 شخص. ونائب مسؤول عن المخابرات والاتصال، والفيلق يتألف من 3 كتائب فيها مشاة الأسلحة الثقيلة – مدافع محمولة، وأخرى مجرورة – منها مدافع عيار 57، وعيار 75، لاستعمالها في الهجوم على المعسكرات الفرنسية وإدخال الأسلحة.

كما أنه كانت هناك وحدات تسمى سلاسل الحراسة، مهمتها حماية قوافل السلاح من بداية انطلاقها إلى نقطة وصولها وكانت الكتيبة التي تحمل السلاح يفوق عددها 130 فردا، وكل فرد فيها كان يحمل الكمية التي تتحملها قدرته (400-500 طلقة نارية، بندقيتين أو ثلاثة أو أربعة، قنابل يدوية بالإضافة إلى المؤونة لأن الحدود الجزائرية من جهتي الشرق والغرب أقيمت فيها السدود المكهربة وأخليت من السكان – مناطق محرمة– .. وكانت الحمولة الفردية تصل إلى حوالي 70 كغ.

وفي الفصل الموالي سنتطرق إلى العمليات التي نظمتها وحدات جيش الحدود لإدخال الأسلحة والذخائر إلى التراب الوطني.

إلى أي درجة وصل مستوى التسليح:

بعد عرض النشاطات المكثفة والمساعي الكبيرة التي قام بها مناضلو جبهة التحرير الوطني في كل من المشرق العربي (أعضاء لجنة السلاح) وأوروبا (أعضاء مهمة أوروبا)، ربما قد يتبادر إلى أذهاننا سؤال أو أكثر عن عدد الأسلحة التي دخلت التراب الوطني وعن مستوى التسليح الذي وصلت إليه الثورة.

وعن السؤال الأول، يجيب السيّد محمد يوسفي قائلا:

"ليس من الممكن أن نعرف عدد الأسلحة التي أدخلناها لأننا كنّا في حرب، وبالتالي كان علينا أن ندخل الأسلحة باستمرار والشيء الذي أؤكده لكم هو أننا لم نعرف الراحة"[1].

ويقول السيد توفيق المدني:

".. كنّا نعمل بالقاهرة عملا متواصلا منظما، ينمو ويستقر وكان لعملنا من الآثار ما يشهد به كل منصف، وكانت ماليتنا منظمة مسجلة، مبوبة، يتولاها بهم ونشاط الدكتور أحمد فرنسيس ويعينه عبد الرحمن اليعلاوي من حزب الدستور بتونس"[2].

وعن السؤال الثاني، المستوى الذي وصل إليه تسليح جيش التحرير الوطني، فهنا نستدرج العديد من الشهادات التي تتفق كلها حول نقطة واحدة هي أن جيش التحرير الوطني أصبح قويا عددا وعدّة. وبداية من السنوات الأولى من الثورة.

ويقول بسام العسلي: ".. تحسن التسليح قبل نهاية 1955، بسبب حصوله

---

1 مجلة الباحث: مرجع سابق، ص 42.

2 أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 434.

على الأسلحة الحديثة التي جاءته من الخارج، أو من إغارته على المستودعات العسكرية، كما وصلته بعض المدافع من النوع الذي استخدم في الحرب العالمية الثانية، إما من سوريا أو أسواق السلاح الأوروبية ... وأصبحت بنادق الصيد التي استخدمت في الأيام الأولى للثورة مجرد ذكرى من الذكريات القديمة، واستعيض عنها ببنادق أو مدافع رشاشة خفيفة وثقيلة، ومدافع البازوكا والهاون .. فانتشرت أقوال في سنة 1958 تؤكد أن جيش التحرير الوطني سيحصل على بعض الطائرات الخفيفة لتأمين الارتباط والاستطلاع، ولكن هذه الطائرات لم تظهر حتى مطلع سنة 1959"[1].

وهذا فصل آخر من تقرير وقعه السيد المدني يوم 9 مارس 1957 – وهو بمثابة شهادة – قيّم من خلاله نتائج أعمال اللجنة خلال 1956:

".. لقد ازدادت قوتنا العسكرية خلال الستة أشهر الأخيرة زيادة ملموسة، محسوسة، فسلاحنا أصبح موفورا بالنسبة للماضي على الأقل، ونظامنا العسكري ازداد إحكاما واتساعا، وبلغ عدد جنودنا النظامي نحوا من 50 ألف مجاهد، وهم ينازلون اليوم الفرنسيين في السهول، بينما كانوا يكتفون بحرب الكمين في الجبال ...، وهكذا نحن نقوم في الميدانين العسكري والسياسي بواجبنا ونرجو أن يكون كل إخواننا العرب عند حسن الظن بهم في هذه المرحلة الأخيرة الحاسمة، فإن عمل كل منّا واجبه، فالنصر منّا على قاب قوسين أو أدنى"[2].

وهذا تقرير آخر، للجنة البرلمانية التي أرسلتها فرنسا إلى الجزائر عام 1957، للتحقيق في القوة العسكرية والنظامية لجيش التحرير الوطني، والذي حررته يوم 22 جويلية من نفس العام وجاء فيه ما يلي:

"بينما يظهر الثوار الوطنيون وهم أكثر تنظيما وأقوى مما كانوا عليه في العام

---

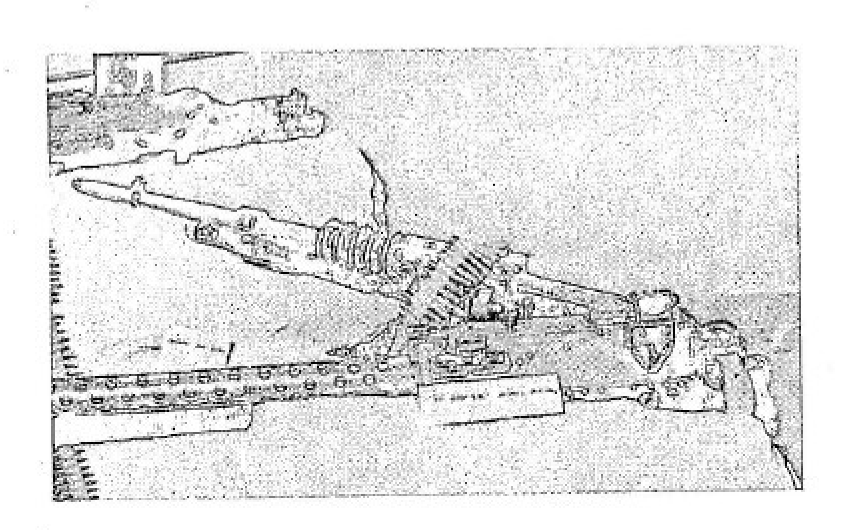
1 بسام العسلي: منهج الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت 1986، ص 72.

2 أحمد توفيق المدني: مرجع سابق: ص 293.

الماضي فإن الموقف العسكري للقوات الفرنسية هو أسوأ مما كان عليه، وتبلغ القوة الحالية للثوار 25 ألف رجل ولديهم من الأسلحة ما يكفي لتجهيز 15 ألف منهم فقط، وقد تحسنت أسلحة الثوار كثيرا بالمقارنة مع ما كانت عليه في السنة الماضية، وسيتلقى الثوار ما بين 700 و 800 قطعة سلاح حديثة في الشهر .. في نفس الفترة أصبح تحت تصرف قيادة جيش التحرير أسلحة ومعدّات ثقيلة كالدبابات والمصفحات ومدافع الميدان والطائرات النفاثة .. "[1].

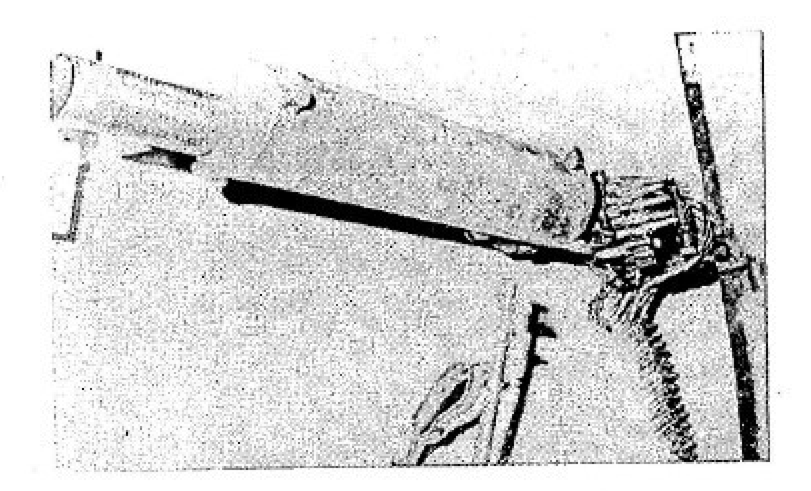
وهكذا فقد حصلت الثورة، على العديد من قطع الأسلحة الحديثة .. كادت تتحول بندقية الصيد أمامها إلى مجرد ذكرى، لأن هذه البندقية بقيت مستعملة في بعض الولايات حتى الاستقلال.

وهذه نماذج من بعض الأسلحة التي أصبحت في متناول جيش التحرير الوطني: (المرجع مجلة الباحث)

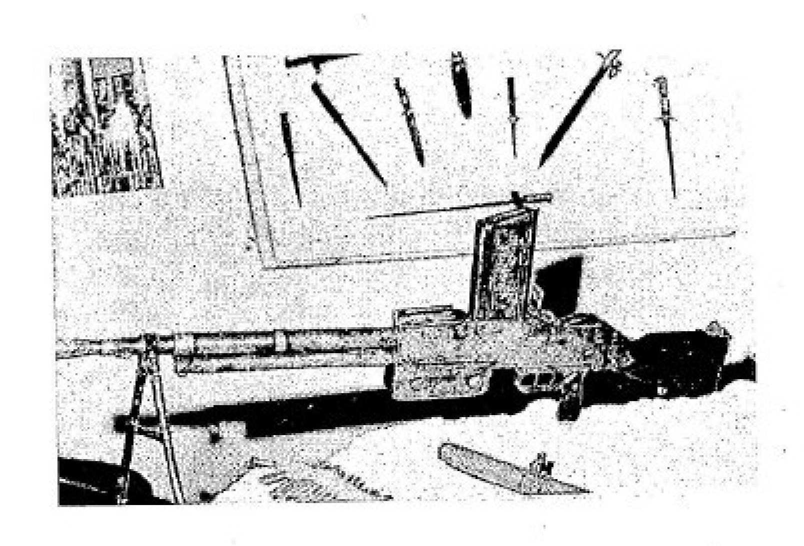


مدفع رشاش «برونينغ M30»

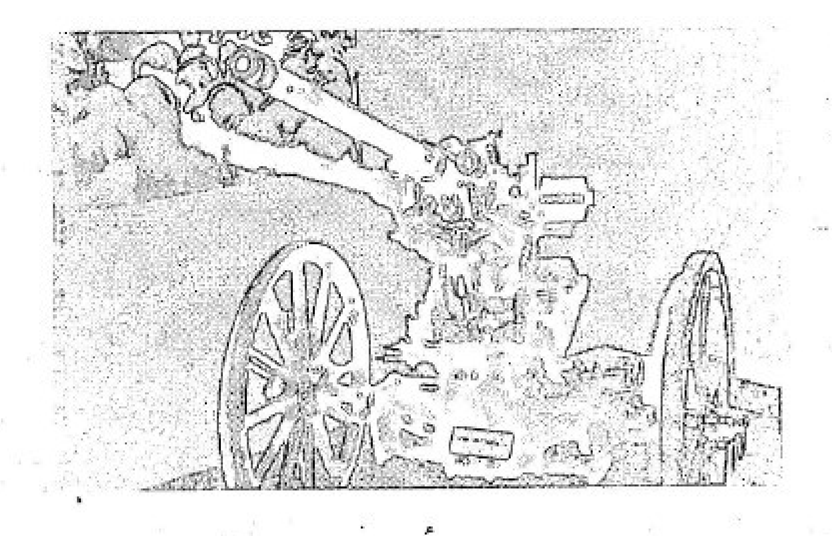
1 بسام العسلي: جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 99.



أ- مدفع رشاش «برونينغ M1917»



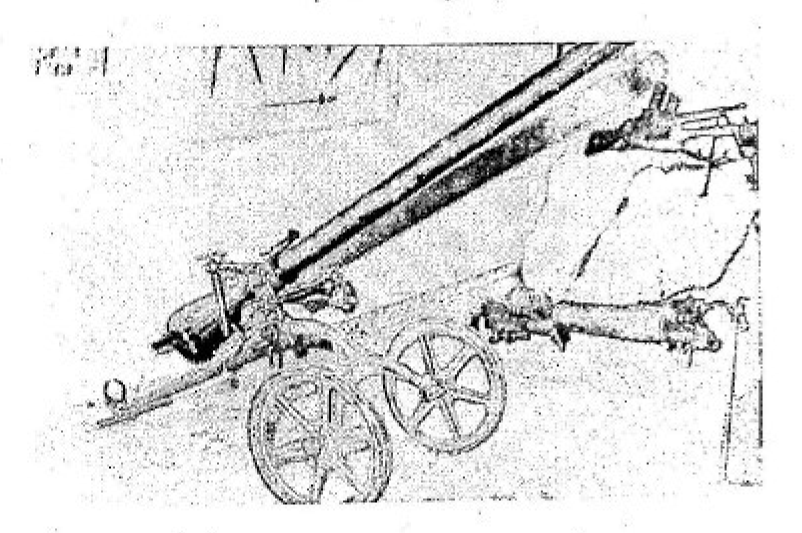
ب- مدفع رشاش "24-29"



أ-

1 – مدفع رشاش انجليزي بران 1937–1 م ك

2 – مدفع رشاش بارم 1918



ب- مدفع رشاش عيار "75مم"

وقفة :

وهكذا بعد عرضنا لطرق عمل جبهة التحرير الوطني لتسليح الثورة، داخل الوطن من خلال جيش التحرير، وخارجه من خلال مناضليها، يتضح لنا أن مصدر السلاح مصدر خارجي على وجه الخصوص، وهناك ممن كانوا مسؤولين عن تموين الثورة يؤكدون هذا الرأي، مثل المجاهد بوداود منصور أحد أعضاء مهمة أوروبا:

" -الباحث: بالنسبة لمصادر الأسلحة من أين كانت تأتيكم أغالب الأسلحة؟

- بوداود منصور: كانت تأتينا من أسبانيا، ألمانيا الديمقراطية، بلجيكا، الصين، والأكثر من بلغاريا وروسيا، وهذا في أواخر عامي 1961-1962.

- الباحث: الذي أردنا أن نستفسر عنه هو هل هذه الأسلحة من الدول الاشتراكية أم الغربية؟

- بوادود منصور: هذا السؤال في موضعه، وأقول لكم بصراحة أن الذين ساعدونا بالأموال أو بالأسلحة، هي الدول العربية سواء كان سلاحا عصريا أو قديما، المهم أنهم ساعدونا كثيرا ولكن الأسلحة التي كنا نأتي بها سواء من يوغسلافيا، أو بلغاريا أو روسيا أو تشيكوسلوفاكيا، فكنّا نشتريها بأموالنا 100 % "[1].

وعن الأموال الخاصة بتمويل عمليات شراء الأسلحة بصفة عامة نجد أن الولاية الخامسة كلفت بتمويل الأسلحة التي تجلب من المغرب وإسبانيا، في حين كانت الأسلحة الكبيرة التي تأتي الجبهة من الدول العربية، تمولها الحكومة الجزائرية المؤقتة من خلال ممثليها في القاهرة كما رأينا ذلك من قبل، أما فيما يتعلق بتمويل المناضلين بفرنسا، فإن التكليف بهذا الأمر كان من نصيب فيدرالية فرنسا .. ومثلت جميع تلك الأموال نسبة 80 % من الميزانية العامة للحكومة الجزائرية المؤقتة، وفقا لرأي المجاهد محمد يوسفي.

---

1 مجلة الباحث: مرجع سابق ص 58.

وخلافا لرأي السيد بوداود منصور، فإن المجاهد عبد الله بن طوبال يرى رأيا آخر مناقضا له، إذ يقول :

".. في رأيي وحكمي ودون أي مركب نقص ولنا الحق في أن نكون أحرار، بحيث لم نطأطئ رؤوسنا فيما مضى، لأن استقلالنا الذي حققناه حسب علمي، وفي حدود المسؤوليات التي باشرتها لا أعرف أكثر من خمسة أو ست أجانب عملوا على مساعدتنا ماديا، فالشعب الجزائري دفع ضريبة باهضة وسدد جميع احتياجات ثورتنا المباركة .. وللدلالة على ذلك بالأرقام أذكر بأنه في سنة 1960 كان ما يقارب 80 % من الأموال التي عاشت بها الثورة في الولايات أو في الخارج كان مصدرها الجزائريون ولم تتجاوز الإعانات الآتية من الكتلة الشرقية وبلدان عدم الانحياز 20 % حسب تقديرات السيد أحمد فرنسيس (وزير المالية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية).

.. وقد كان مع اندلاع ثورة نوفمبر 54 رغم القوة البشرية المتوفرة فإن الجانب المادي بما فيه الأسلحة كان صفرا .. ربما يتساءل البعض من أين كانت الثورة تحصل على الأموال؟

نقول بأن البنك الجزائري الوحيد هو جيوب شعبنا وبالتالي فإن المبالغ المالية التي كانت تدفع مقابل السلاح بطبيعة الحال كانت من جيوب أبناء الشعب"[1]

وعرضنا لبعض الآراء حول طبيعة مصدر الأسلحة والأموال خارجي أو داخلي ليس جوهرا للموضوع، فالمصدران متكاملان، والمهم فوق كل هذا هو أن الثورة عرفت سبيلها نحو التسليح على المستويين، وتمكنت من الصمود بطريقة تدعو إلى العجب رغم الكثير من العقبات.

---

1 معارك ثورة التحرير مرجع سابق ص 73.



الفَصل الثالث

عقَبات على الطريق

ن المؤكد أنّ مُختلف النشاطات والعمليات التي قام بها رجال الثورة من مجاهدين ومناضلين، سواء على مستوى الوطن أو خارجه، في سبيل الوصول بالثورة الجزائرية إلى خط النجاح.. طريقها لم يكن مفروشا بالورود.

.... ففي ذلك الطريق وجدت العثرات والصعوبات التي عرقلت الثورة بين الحين والآخر، -لأن القوات الفرنسية من جيش وشرطة ودرك ومخابرات كانت بالمرصاد - لكنها لم تحبطها، فالصمود، العزيمة والشجاعة كانت من أهم صفات جنود وقادة جيش التحرير الوطني.

وفي هذا الفصل سنتعرض إلى ذكر أهم تلك العقبات وفقا لتسلسل حدوثها.

أ- المشاكل التي تعرض لها وفد القاهرة:

المهام الكبيرة التي كلفت بها الجبهة وفدها بالقاهرة لتموين الثورة بالمال وبالسلاح، عرفت بعض العراقيل بسبب بعض المشاكل التي تعرض لها الوفد. منها الداخلية ومنها الخارجية والتي أثرت سلبا – ولو لفترات مؤقتة على مسيرة التسليح.

1- اعتقال الزعماء الخمسة:

لما اعتقل زعماء الثورة (ابن بله، آيت احمد، محمد خيضر، بوضياف، مصطفى لاشرف) يوم 23 أكتوبر 1956 وبما أن السيد أحمد بن بله كان رئيس الوفد، فقد تغيرت سياسة الحكومة المصرية نحو بقية أعضائه، إذ استولى رجال مخابراتها خلال الساعة الأولى بعد الاعتقال، على كل الوثائق الموجودة بمكتب ابن بله بحجة أنها تمثل، أسرارا عسكرية يجب إخفاؤها كي لا يطلع عليها أحد غير مسؤولة، وأخذوا مفتاح المكتب.

وخلال هذا الظرف تعرض السيد توفيق المدني لبعض المضايقات من طرف السلطة المصرية التي اعتبرته –دون غيره– المسؤول الوحيد عن الوفد وعن قضية السلاح، فحاولت جعله زعيما بوسائلها الخاصة، إذ كانت ترسل له جماعة من مراسلي الصحف الكبرى كالأهرام والمصور ليأخذوا منه تصريحات وصور

السيّد محمد يزيد



السيّد أحمد بن بلة

ثم تنشر ذلك بصفة مخالفة للحقيقة، ولما اشتكى السيد المدني هذا الأمر إلى فتحي الديب، اكتفى بقوله: « إن ذلك يقع لصالحنا، ومصر لا تعمل إلا ما يفيدنا[1] ولكن تصريحاتي المنشورة والمزيفة جعلت رجال الوفد يعتقدون أني أسعى فعلا إلى الزعامة مستغلا ظروف اعتقال الآخرين» فاجتمع السيد المدني ببقية زملائه، وأطلعهم على حقيقية الأمر، وأزال كل ظنونهم به، وعين أمين الدباغين رئيسا للوفد، ثم قرروا كلهم، التحدث إلى ممتلكي الحكومة المصرية، اللذين أظهروا عدم ارتياحها سواء لقراراتهم أو لنتائج مؤتمر الصومام. ففترت العلاقات بينهم لفترة محدودة، ثم عادت المياه إلى مجاريها الطبيعية. وهناك رواية أخرى في مرجع أخر، تبين بوضوح أسباب فتور تلك، والسلبيات التي انجرت عنها، إذ يقول السيد الزوبيري وفقا لمصدر هو السيد أيت أحمد :" . . وفي القاهرة كانت هناك مشاكل من نوع آخر تعترض مندوبية جبهة التحرير الوطني، ويقول نفس المصدر بأن السيد أيت أحمد تصادم أكثر من مرة مع السيد فتح الديب. . . إن المصريين حسب نفس المصدر، كانوا يعملون على تقسيم القيادة الخارجية وكانوا يفضلون التعامل مع السيد أحمد بن بله الذي كان يحبذ اللعبة في حين كان خيضر، أيت أحمد ومحمد يزيد (عضو اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ومسؤول فيدرالية فرنسا لنفس الحركة قبل اندلاع الثورة وهو شخص مثقف وذو ذخيرة نضالية سياسية).

يرفضون كل تدخل في شؤونهم لأجل ذلك فان ميزانية الحرب خلال الأشهر الأولى للثورة، والأسلحة لم تصل إلى المناطق حسب الوعود المضروبة. . . ولم تكن مصر وحدها بل أن كل البلدان العربية، ماعدا السعودية قد أبدت استرداد وعدم اطمئنان لإمكانية الثورة على فرنسا والانفصال عنها وإن أول جولة قام بها خيضر، عبر عواصم الوطن العربي لجمع التبرعات والمساعدات قد انتهت

---

1 السيد أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص 264

بنتيجة لا مثيل لها إذ يجلب معه إلى القاهرة سوى وعد من السعودية بإمكانية تقديم مبلغ قدره 100 مليون سنتيما... أما باقي البلدان فإن سلطاتها اكتفت بإعطاء القبلات والكلام المعسول على حد تعبير خيضر»[1]

2ـ الدعاية الإجرامية لأحمد محساس:

القرارات التي خرج بها مؤتمر الصومام، لم ترض بعض ممثلي الجبهة، منهم ممثلها بتونس السيد أحمد محساس الذي صرح علنا للتونسيين والجزائريين بأنه تأثر على تلك القرارات التي تخالف حسب رأيه مبادئ الثورة، وفعل نفس الشيء في القاهرة عندما زارها بعد ذلك وليقنعهم بأنه يتحدث باسم ابن بله المعتقل وكونه قائدا لمركز الثورة بتونس، فقد حاول إقناع قائد مركز طرابلس السيد محمد الهادي عرعار بليبيا، بالانضمام إليه وبالعمل معه في ذلك الخط.

وأعلن أنه لن يرسل السلاح حتى يتبين له الوضع ويعرف من هو المسؤول بعد ابن بله.. فأهمل العديد الكبير من الأسلحة وقدرت بحوالي 3000 قطعة لم يصل منها شيء إلى المجاهدين.

ويقول السيد المدني بمناسبة ذلك الحدث الطارئ: "فوجدنا أنفسنا يومئذ مضطرين لمجابهة حالة جديدة غير منتظرة وذلك لحمل الناس على الاعتراف بالمؤتمر ومنظماته وقراراته، للقضاء على الدعاية الإجرامية التي قام بهام محساس ومن معه للتغلب على التشكك المصري وحمل إخواننا على استئناف إمدادنا بالسلاح، ولتطهير طريق عبور السلاح وضمان مركزي طرابلس وتونس... ولقد ابتدأنا حملتنا العنيفة بتطهير الحالة في القاهرة

---

1 محمد العربي الزوبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب 1984 ص139

ونجحنا بعد صعوبات شديدة في إقناع إخواننا المصريين بأن المؤتمر هو المنظمة القومية الجزائرية الوحيدة التي تمثل الجبهة والجيش وأنه لا يوجد أي خلاف في شأن هذه المنظمة بين رجال الجبهة وخاصة الرفقاء المسجونين، وتحصلنا أخيرا من إخواننا المصريين وقد اقتنعوا على وعد استئناف إرسال العتاد."[1]

وفي يوم 29 نوفمبر 1956، قرر الوفد إرسال كل من أمين الدباغين وتوفيق المدني إلى طرابلس للتأكد من تبعية ممثلي الثورة لقيادة المؤتمر وعدم تأثرهم بدعاية أحمد محساس، وللتأكد من أن حكومة ليبيا لا تعترض طريق السلاح.

أما بالنسبة لمركز تونس فقد اتصل الوفد في القاهرة بالسفير التونسي السيد الصادق مقدم، وأقنعوه بمصداقية المؤتمر وبأن محساس لا يمثل إلا نفسه فبعث بتقرير عن ذلك للحكومة التونسية التي غيرت موقفها، وتولى قيادة المركز المجاهد أوعمران، وبقي محساس على خيانته إلى أن هرب.

3ـ الثورة الجزائرية شيوعية:

مسألة شيوعية الثورة مجرد إشاعة، روجها بقية أنصار مصالي الحاج الذين دستهم فرنسا على الثورة الجزائرية في المغرب لإفساد العلاقة بين حزب الاستقلال، الملك، وجبهة التحرير الوطني، وقد صرح جاك سوستيل مرة قائلا: " إن مصالي ورقتي الأخيرة".. ليضرب به الثورة.

وقد عملت تلك الإشاعة عملها بالمغرب، التي عاد منها ممثل الوفد عبد الحفيظ بوالصوف إلى القاهرة، وقص على زملائه ما عاناه من إخوانه هناك من جراء معارضة جهات مسؤولة عليا بالمغرب، فأعاقت سير أعمالهم، فخشوا أن تصل إلى درجة الكارثة، فأوكلت مهمة حل هذا المأزق إلى السيد توفيق المدني – نظرا لسمعته الطيبة عند المغاربة – الذي استعان بأمين الدباغين في ذلك، فذهبا

1 أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 334

إلى المغرب واجتمعا برئيس حزب الاستقلال المهدي بن بركة:

"اتفقنا على الاجتماع عند الصديق الشهيد المهدي ابن بركة، وكان يومئذ روح حزب الاستقلال وكان قوته المحركة، وحضر الاجتماع سادة أبرار أحرار مثل الفقيه غازي رجل الدين القوي ورجل السياسة المتين، وعمر بن عبد الجليل المقاوم المقدام وبقية من رجال الاستقلال ورجال المقاومة.

وبَعد تناول الطعام، افتتحت الحديث والجماعة تنصت وكأن كل طيور الدنيا حطت فوق رأسها، فذكرت الكدر الذي يسود العلاقات بين إخوة كان عليهم أن يتضامنوا في الكفاح وأن يشتركوا في الجهاد.... ورجوت ألا نخرج من اجتماعنا إلا متضامنين، عاملين اليد في اليد من أجل خير الجزائر واستقلالها ووحدة المغرب العربي. قال لي صديقي المهدي متكلما باسم الجماعة: "يا أخ توفيق إن علاقتنا بك قديمة ترجع إلى عهد الكفاح الأول ولا تنسى، ولا ينسى أحد ما قمت به من واجب النضال عن المغرب واستقلاله، وملكه الزعيم إلى أن زالت الغمة، وانفرجت الأزمة ... يوجد بيننا خلاف فعلا حول المقاصد وحول الأهداف، وهذا الخلاف يزداد عمقا واتساعا يوما بعد يوم سببه الأساسي أننا نسمع من الكثير من الجزائريين بل من بعض مسئوليهم هنا ما يفيدنا أن الجبهة تسير في طريق شيوعي وتعمل لفائدة الشيوعية، وأن انتصارها إنما هو انتصار لمبادئ الشيوعية الهدامة التي تقوض ديننا وتقوض نظامنا. وتقضي على وحدتنا وقد خاطبنا الشيخ خير الدين في الأمر فكذبه ونفاه وقال له لو أن الأمر كان كذلك، لما انضمت جمعية العلماء للجبهة ولما كان هو عاملا على رأس الجماعة بالمغرب إنما نحن خاطبنا بعض المسئولين الآخرين فمنهم من قال لنا: ليس هذا وقت المذاكرة في مثل هذه الأمور، ومنهم من أكد لنا أن الجزائريين سيقولون كلمتهم الأخيرة ولا ريب أنه يصعب علينا جدا، بل يكاد يستحيل أن نعمل على مساعدة حركة ليست لها أهداف واضحة".. انفجرت انفجارا

ثوريا وكأنني قنبلة ألهب فتيلها، فتكلمت بحماس وإيمان، وكنت أثناء كلامي خطيبا لا متحدثا، ومما قلت: "إنني قبل كل شيء، وأتكلم عن كل شيء إلا أننا نتهم في ديننا وفي أهدافنا المقررة المرسومة وفي مبادئنا التي أعلناها مرارا على الناس، ومالكم يا إخواني كلام زيد من الناس وعمرو من الناس وفيكم مثل هذا الزيد ومثل هذا العمرو، ولا ترجعون لقادة ثورتهم كأنهم يسكنون الزهرة أو المريخ، ولا ترجعون لتلاوة بياناتها، وتصريحاتها الرسمية؟.. أقولها لكم مرة أخيرة وأرجو أن تسمعوا لها جيدا: إن ثورتنا إسلامية مطهرة، وان شعبنا من أعمق شعوب الأرض إيمانا وإسلاما.»[1]

4- نكبة مصر:

السلطات الفرنسية التي كانت على علم بالدعم الكبير الذي تقدمه مصر إلى القضية الجزائرية، واتضح ذلك من خلال تصريح رئيس حكومتها في جانفي من العام الموالي للنكبة 1957 أمام مجلس الأمة بباريس إذ قال: "إن رأس الثورة الجزائرية هو مصر فبضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها: مما يفسر أهداف نية فرنسا من خلال مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956.

.. فخلال فترة الحرب (العدوان) انقطعت المواصلات البرية، والجوية والبحرية بين الوفد والخارج، فأثر ذلك على سير أعماله، ولم يعد قادرا على مطالبة مصر بالاستمرار في الإعانة، إذ ساءت العلاقة بين ليبيا ومصر بعد ذلك العدوان، فانعكست آثاره على مسألة مرور السلاح عبر الحدود المصرية الليبية التي كادت أن تكون شبه مغلقة فاضطر توفيق المدني وأمين الدباغين إلى السفر إلى ليبيا يوم 29 نوفمبر فقابلا رئيس الحكومة مصطفى بن حليم الذي أكد لهما أنه سيبذل قصارى جهده لتمهيد الطريق لمرور السلاح واقترح

---

1 السيد توفيق المدني : المرجع السابق، ص281 ،282

ثوريا وكأنني قنبلة ألهب فتيلها، فتكلمت بحماس وإيمان، وكنت أثناء كلامي خطيبا لا متحدثا، ومما قلت: "إنني قبل كل شيء، وأتكلم عن كل شيء إلا أننا نتهم في ديننا وفي أهدافنا المقررة المرسومة وفي مبادئنا التي أعلناها مرارا على الناس، ومالكم يا إخواني كلام زيد من الناس وعمرو من الناس وفيكم مثل هذا الزيد ومثل هذا العمرو، ولا ترجعون لقادة ثورتهم كأنهم يسكنون الزهرة أو المريخ، ولا ترجعون لتلاوة بياناتها، وتصريحاتها الرسمية؟.. أقولها لكم مرة أخيرة وأرجو أن تسمعوا لها جيدا: إن ثورتنا إسلامية مطهرة، وان شعبنا من أعمق شعوب الأرض إيمانا وإسلاما.»[1]

4ـ نكبة مصر:

السلطات الفرنسية التي كانت على علم بالدعم الكبير الذي تقدمه مصر إلى القضية الجزائرية، واتضح ذلك من خلال تصريح رئيس حكومتها في جانفي من العام الموالي للنكبة 1957 أمام مجلس الأمة بباريس إذ قال: "إن رأس الثورة الجزائرية هو مصر فبضرب الرأس تنتهي الثورة وتطمئن فرنسا على جزائرها: مما يفسر أهداف نية فرنسا من خلال مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956.

.. فخلال فترة الحرب (العدوان) انقطعت المواصلات البرية، والجوية والبحرية بين الوفد والخارج، فأثر ذلك على سير أعماله، ولم يعد قادرا على مطالبة مصر بالاستمرار في الإعانة، إذ ساءت العلاقة بين ليبيا ومصر بعد ذلك العدوان، فانعكست آثاره على مسألة مرور السلاح عبر الحدود المصرية الليبية التي كادت أن تكون شبه مغلقة فاضطر توفيق المدني وأمين الدباغين إلى السفر إلى ليبيا يوم 29 نوفمبر فقابلا رئيس الحكومة مصطفى بن حليم الذي أكد لهما أنه سيبذل قصارى جهده لتمهيد الطريق لمرور السلاح واقترح

---

1 السيد توفيق المدني : المرجع السابق، ص281 ،282

عليهما أن يرسل بحرا من ميناء الإسكندرية إلى ميناء طرابلس، وأكد لهما أن هذه القضية لا علاقة لها بعلاقتهم بمصر.

غير أنه بعد ذلك في شهر ماي من السنة الموالية 1957 أصدر ملك ليبيا أوامر بعدم إدخال سلاح الجزائر إليها إلا عن طريق البحر فاستدعى فتحي الديب توفيق المدني، لمناقشة الأمر، مؤكدا له إياه أنه سيخدم فرنسا التي ستتلقى شحنة السلاح لقمة سائغة كما حدث لسفينة آتوس، ولما قابل المدني الملك نبهه إلى خطورة قراره مبالغا وقائلا له: «إذا لم يدخل السلاح الجزائري إلى ليبيا فورا، فإن الجهاد يوشك أن ينهار والمسؤولية تقع عليك وحدك» غير أن الملك هدأ من روعه وشرح له خلفيات القضية التي يجهلها قائلا:

«إنَّ إخواننا المصريين وخاصة ملحقهم العسكري إسماعيل صادق فقد فقدوا اتزانهم عندما وقع العدوان الثلاثي، وحاولوا إحداث فتنة نكراء بالبلاد الليبية، ودفعوا بالعامة المتحمسة إلى إحراق بعض المحلات ووزعوا عليهم شيئا من السلاح الجزائري، فاضطررنا إلى إصدار أمر بأن لا يدخل ذلك السلاح إلا بحرا حتى تتسلمه الأيادي الجزائرية دون واسطة بمرفأ طرابلس، هذا فقط ما وقع، ولم يخطر ببالي أصلا أن يكون ذلك بلاء على المجاهدين لكننا سنصلح الأمر حالا»[1]. ... وفي صبيحة الغد، رأى المدني وهو على مقربة من طبرق، سيارات النقل الضخمة تسير بأقصى سرعتها، تحمل السلاح الجزائري إلى المجاهدين الأبرار.

5- رسول الفتنة:

بعد قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة عام 1958 ذهب إلى القاهرة، رجل جزائري مهاجر بفرنسا، مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهو من أنصار أمين الدباغين، اسمه «عميرة» فأحدث شوشرة هناك بسببه وشتمه لوزراء

---

1 أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص304، ص 305

عليهما أن يرسل بحرا من ميناء الإسكندرية إلى ميناء طرابلس، وأكد لهما أن هذه القضية لا علاقة لها بعلاقتهم بمصر.

غير أنه بعد ذلك في شهر ماي من السنة الموالية 1957 أصدر ملك ليبيا أوامر بعدم إدخال سلاح الجزائر إليها إلا عن طريق البحر فاستدعى فتحي الديب توفيق المدني، لمناقشة الأمر، مؤكدا له إياه أنه سيخدم فرنسا التي ستتلقى شحنة السلاح لقمة سائغة كما حدث لسفينة آتوس، ولما قابل المدني الملك نبهه إلى خطورة قراره مبالغا وقائلا له: » إذا لم يدخل السلاح الجزائري إلى ليبيا فورا، فإن الجهاد يوشك أن ينهار والمسؤولية تقع عليك وحدك» غير أن الملك هدأ من روعه وشرح له خلفيات القضية التي يجهلها قائلا:

«إنّ إخواننا المصريين وخاصة ملحقهم العسكري إسماعيل صادق فقد فقدوا اتزانهم عندما وقع العدوان الثلاثي، وحاولوا إحداث فتنة نكراء بالبلاد الليبية، ودفعوا بالعامة المتحمسة إلى إحراق بعض المحلات ووزعوا عليهم شيئا من السلاح الجزائري، فاضطررنا إلى إصدار أمر بأن لا يدخل ذلك السلاح إلا بحرا حتى تتسلمه الأيادي الجزائرية دون واسطة بمرفأ طرابلس، هذا فقط ما وقع، ولم يخطر ببالي أصلا أن يكون ذلك بلاء على المجاهدين لكننا سنصلح الأمر حالا»[1]. ... وفي صبيحة الغد، رأى المدني وهو على مقربة من طبرق، سيارات النقل الضخمة تسير بأقصى سرعتها، تحمل السلاح الجزائري إلى المجاهدين الأبرار.

5- رسول الفتنة:

بعد قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة عام 1958 ذهب إلى القاهرة، رجل جزائري مهاجر بفرنسا، مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهو من أنصار أمين الدباغين، اسمه «عميرة» فأحدث شوشرة هناك بسببه وشتمه لوزراء

1 أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص304، ص 305

الحكومة الجزائرية وخاصة منهم فرحات عباس وأحمد فرنسيس.
وفي جانفي 1956 تبين أنه مبعوث في مهمة خاصة لصالح الاستعمار وجماعة مصالي الحاج للنيل من الحكومة الجزائرية،... ولما دعاه فرحات عباس إلى مكتبه ليحاسبه على أقواله، تخاصما، واستعمل معه عبارات سوقية وقحة، ثم وقع من النافذة ومات على الفور، واعتبرت الشرطة المصرية ذلك مجرد حادث... غير أن أمين الدباغين - الذي يشهد له توفيق المدني كغيره بتحمسه للعمل مع الحكومة التي عينته وزيرا لخارجيتها - اتهم فرحات عباس بقتل «عميرة» وذلك بإلقائه، ونشر ذلك في الصحف المصرية، وفتح الملف من جديد، فحاول زملاؤه من الوزراء إقناعه بغير ذلك دون جدوى، وفي شهر مارس قدم استقالته وفي ظل هذا الظرف أصابت الحكومة بعض الاضطرابات، وفي هذا الشأن يقول توفيق المدني:

«... إلا أن خارجيتنا أصيبت بنكبة فادحة، منذ حادث «عميرة» ومنذ استقالة أمين الدباغين، وساد نوع من الأزمة على علاقات الجزائريين ببعضهم البعض، بتونس وبالمغرب الأقصى وتسربت أنباء على مقدار إمكانياتها إنما لم تتمكن في أي وقت من الأوقات من إمداد الداخل بكل ما كان يطلبه من مدد ومن سلاح....»[1]

.. ولم يعد هناك انسجام بين وزارات الحكومة فأصبحت تقريبا على قول المدني «أن كل واحدة منها تمثل حكومة، فجيش التحرير يحارب في الداخل كأنه لا توجد حكومة، والحكومة تمارس السياسة كأنه لا توجد حرب».. إلى درجة أن منهم من أصبح يقول أن النصر في مثل ظروف كتلك غير ممكن.» مما اضطرهم إلى عقد مجلس الوزراء بالقاهرة خلال شهري جوان وجويلية 1956.

1 أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص 435

الحكومة الجزائرية وخاصة منهم فرحات عباس وأحمد فرنسيس.
وفي جانفي 1956 تبين أنه مبعوث في مهمة خاصة لصالح الاستعمار وجماعة مصالي الحاج للنيل من الحكومة الجزائرية،... ولما دعاه فرحات عباس إلى مكتبه ليحاسبه على أقواله، تخاصما، واستعمل معه عبارات سوقية وقحة، ثم وقع من النافذة ومات على الفور، واعتبرت الشرطة المصرية ذلك مجرد حادث... غير أن أمين الدباغين - الذي يشهد له توفيق المدني كغيره بتحمسه للعمل مع الحكومة التي عينته وزيرا لخارجيتها - اتهم فرحات عباس بقتل «عميرة» وذلك بإلقائه، ونشر ذلك في الصحف المصرية، وفتح الملف من جديد، فحاول زملاؤه من الوزراء إقناعه بغير ذلك دون جدوى، وفي شهر مارس قدم استقالته وفي ظل هذا الظرف أصابت الحكومة بعض الاضطرابات، وفي هذا الشأن يقول توفيق المدني:

«... إلا أن خارجيتنا أصيبت بنكبة فادحة، منذ حادث «عميرة» ومنذ استقالة أمين الدباغين، وساد نوع من الأزمة على علاقات الجزائريين ببعضهم البعض، بتونس وبالمغرب الأقصى وتسربت أنباء على مقدار إمكانياتها إنما لم تتمكن في أي وقت من الأوقات من إمداد الداخل بكل ما كان يطلبه من مدد ومن سلاح....»[1]

.. ولم يعد هناك انسجام بين وزارات الحكومة فأصبحت تقريبا على قول المدني «أن كل واحدة منها تمثل حكومة، فجيش التحرير يحارب في الداخل كأنه لا توجد حكومة، والحكومة تمارس السياسة كأنه لا توجد حرب».. إلى درجة أن منهم من أصبح يقول أن النصر في مثل ظروف كتلك غير ممكن.» مما اضطرهم إلى عقد مجلس الوزراء بالقاهرة خلال شهري جوان وجويلية 1956.

---

1 أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص 435

وتم الاتفاق على جمع القادة العسكريين من جديد من الداخل، وانتخاب حكومة عسكرية جديدة.

6ـ الثورة لم تنته بعد!:

في نهاية عام 1959، راجت في مصر إشاعة مفادها أن الثورة الجزائرية قربت نهايتها وأن الحكومة الجزائرية دخلت المفاوضات مع الحكومة الفرنسية. مما يستلزم إيقاف عمليات الإمداد في حين كانت حاجات الثورة الضرورية مازالت قائمة. ففي نفس الفترة تلقى السيد توفيق المدني وهو بالقاهرة بصفته الممثل الوحيد للحكومة لدى مصر. من ممثلي الثورة بتونس طلبات ملحة من المال والسلاح والذخيرة، كما طلبوا منه تكذيب تلك الإشاعة ولنا أن نلمس ذلك من خلال المذكرة التي أرسلها إلى السيد جمال عبد الناصر عن طريق وزير الدولة كمال الدين رفعت، والتي عرضنا بعض فصولها في الفصل الثامن.

ب ـ تدخلات الجيش الفرنسي:

القوات الفرنسية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام تصاعد الثورة، ولقد لجأت قيادات الجيش الفرنسي إلى عدة وسائل لمنع وصول الأسلحة وذخيرتها وغيرها من الإمدادات إلى المجاهدين داخل الوطن.

كعمليات الحصار والتقسيم التربيعي للبلاد، وإنشاء الخطوط المكهربة على الحدود، لعملها بقلة السلاح لدى المجاهدين في الداخل ـ والقرصنة البحرية، التي تعتبر من أهم الوسائل التي استعملها للقضاء على الثورة، وسنتناول كل واحدة منها على حدا.

وتم الاتفاق على جمع القادة العسكريين من جديد من الداخل، وانتخاب حكومة عسكرية جديدة.

6ـ الثورة لم تنته بعد!:

في نهاية عام 1959، راجت في مصر إشاعة مفادها أن الثورة الجزائرية قربت نهايتها وأن الحكومة الجزائرية دخلت المفاوضات مع الحكومة الفرنسية. مما يستلزم إيقاف عمليات الإمداد في حين كانت حاجات الثورة الضرورية مازالت قائمة. ففي نفس الفترة تلقى السيد توفيق المدني وهو بالقاهرة بصفته الممثل الوحيد للحكومة لدى مصر. من ممثلي الثورة بتونس طلبات ملحة من المال والسلاح والذخيرة، كما طلبوا منه تكذيب تلك الإشاعة ولنا أن نلمس ذلك من خلال المذكرة التي أرسلها إلى السيد جمال عبد الناصر عن طريق وزير الدولة كمال الدين رفعت، والتي عرضنا بعض فصولها في الفصل الثامن.

ب ـ تدخلات الجيش الفرنسي:

القوات الفرنسية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام تصاعد الثورة، ولقد لجأت قيادات الجيش الفرنسي إلى عدة وسائل لمنع وصول الأسلحة وذخيرتها وغيرها من الإمدادات إلى المجاهدين داخل الوطن.

كعمليات الحصار والتقسيم التربيعي للبلاد، وإنشاء الخطوط المكهربة على الحدود، لعملها بقلة السلاح لدى المجاهدين في الداخل ـ والقرصنة البحرية، التي تعتبر من أهم الوسائل التي استعملها للقضاء على الثورة، وسنتناول كل واحدة منها على حدا.

1ـ الحصار:

أول تقنية حرب نفذتها قيادة الجيش الفرنسي لتطويق الثورة الجزائرية وخنقها بعد اندلاعها.

«.. ففي 3 أفريل 1955، أعلنت حالة الطوارئ على منطقة الأوراس لنشاط الثورة فيها لإخمادها، ولما فشلت في ذلك أعلنتها في كل البلاد فعملت على فصل الجنوب عن تونس عن طريق محاصرة كل من تبسه بسكرة والواد، وذلك لمنع مرور الأسلحة من ليبيا إلى الأوراس غير أن جيش التحرير الوطني قابل جميع تلك الإجراءات بإرادة فولاذية»[1] وفي العام الموالي في أفريل 1956 نفذت عمليات التقسيم التربيعي كبرنامج جديد لشل حركة الثورة، وهي عمليات شرعها روبير لاكوست– Robert Lacoste– وتدعى الكادرياج quadrillage والتي تقتضي تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة وحصارها للقضاء على المجاهدين، وقد جند لها أكثر من نصف مليون جندي:

".. وقد أدى ذلك إلى صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني، كما كانت الحاجة شديدة إلى السلاح، ولا يوجد من المال إلا القليل"[2]

غير أن تلك العمليات لم تحقق هدف الاستعمار الذي لجأت قيادته إلى طريقة أخرى وهي إنشاء الخطوط المكهربة على الحدود الجزائرية.

2ـ الخطوط المكهربة:

التطويق بالأسلاك المكهربة الذي عرفته حدودنا الشرقية والغربية نظرا لصعوبته وخطورته، فقد اتخذ عدة تسميات منها: خطوط الموت، الحاجز القاتل.

---

1 معارك ثورة التحرير: ص29

2 جريدة المجاهد، 20 أوت 1957، ص1

1ـ الحصار:

أول تقنية حرب نفذتها قيادة الجيش الفرنسي لتطويق الثورة الجزائرية وخنقها بعد اندلاعها.

«.. ففي 3 أفريل 1955، أعلنت حالة الطوارئ على منطقة الأوراس لنشاط الثورة فيها لإخمادها، ولما فشلت في ذلك أعلنتها في كل البلاد فعملت على فصل الجنوب عن تونس عن طريق محاصرة كل من تبسه بسكرة والواد، وذلك لمنع مرور الأسلحة من ليبيا إلى الأوراس غير أن جيش التحرير الوطني قابل جميع تلك الإجراءات بإرادة فولاذية »[1] وفي العام الموالي في أفريل 1956 نفذت عمليات التقسيم التربيعي كبرنامج جديد لشل حركة الثورة، وهي عمليات شرعها روبير لاكوست– Robert Lacoste– وتدعى الكادرياج quadrillage والتي تقتضي تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة وحصارها للقضاء على المجاهدين، وقد جند لها أكثر من نصف مليون جندي:

".. وقد أدى ذلك إلى صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني، كما كانت الحاجة شديدة إلى السلاح، ولا يوجد من المال إلا القليل"[2]

غير أن تلك العمليات لم تحقق هدف الاستعمار الذي لجأت قيادته إلى طريقة أخرى وهي إنشاء الخطوط المكهربة على الحدود الجزائرية.

2ـ الخطوط المكهربة:

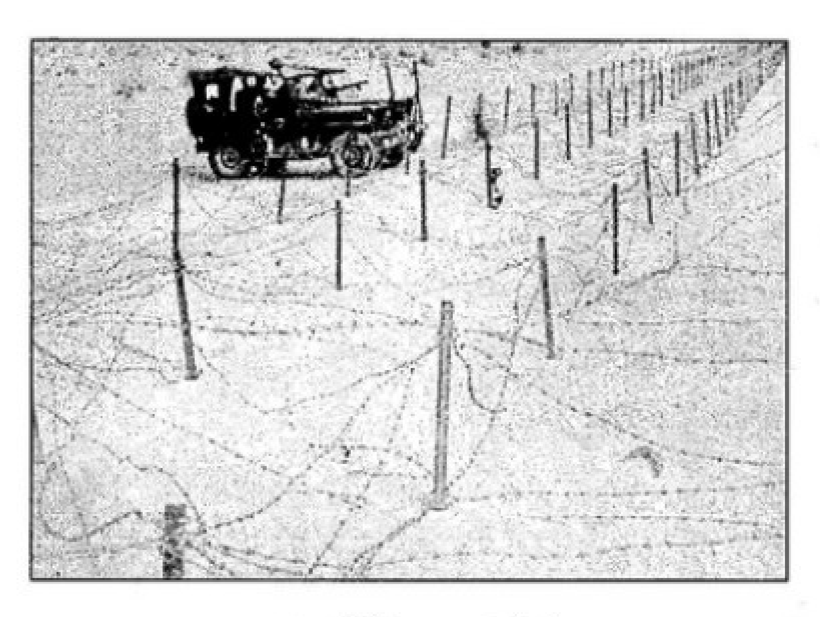
التطويق بالأسلاك المكهربة الذي عرفته حدودنا الشرقية والغربية نظرا لصعوبته وخطورته، فقد اتخذ عدة تسميات منها: خطوط الموت، الحاجز القاتل.

---

1 معارك ثورة التحرير: ص29

2 جريدة المجاهد، 20 أوت 1957، ص1

.. فتلك الخطوط الجهنمية استشهد عندها الكثير من المجاهدين ومنها الخطان المشهوران موريس وشال.



خط «موريس» المكهرب

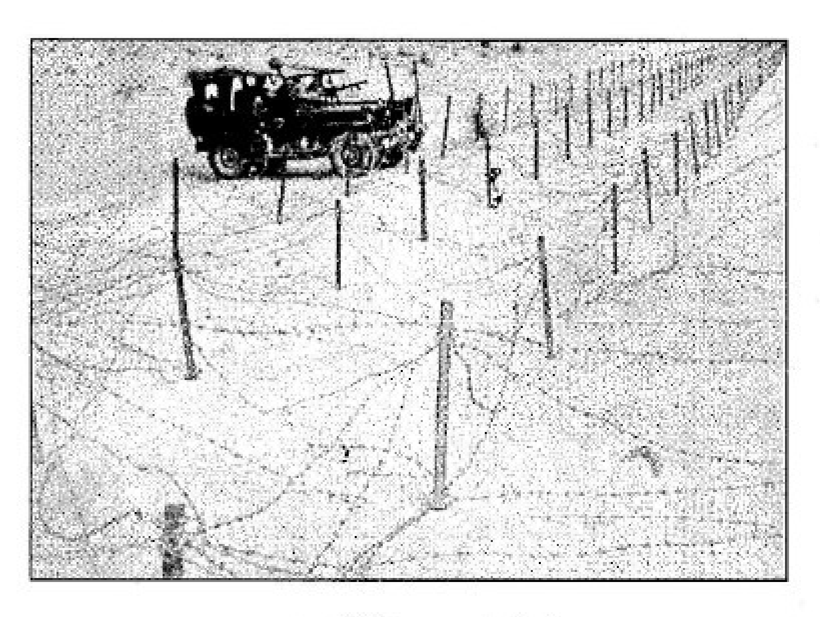
ففي أواخر عام 1956، أمر وزير الدفاع الفرنسي «موريس أندري» بإقامة خط من الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الشرقية، والذي تم إنشاؤه في سبتمبر 1957.

وهو يمتد من شاطئ البحر المتوسط، شرقي مدينة عنابه إلى جنوب مدينة تبسه حتى مشارف الصحراء.

ويصل عرضه إلى 1296 متر تقريبا وعن بعض خصائص هذه الخطوط، وعن الاحتياطات التي قام بها الاستعمار من أجل فعاليتها، يقول المجاهد الرائد السنوسي بمنطقة الحدود:

"... قبل الخط حقل من الألغام، ثم أسلاك شائكة، ثم الخط الكهربائي به

.. فتلك الخطوط الجهنمية استشهد عندها الكثير من المجاهدين ومنها الخطان المشهوران موريس وشال.



خط «موريس» المكهرب

ففي أواخر عام 1956، أمر وزير الدفاع الفرنسي «موريس أندري» بإقامة خط من الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود الشرقية، والذي تم إنشاؤه في سبتمبر 1957.

وهو يمتد من شاطئ البحر المتوسط، شرقي مدينة عنابه إلى جنوب مدينة تبسه حتى مشارف الصحراء.

ويصل عرضه إلى 1296 متر تقريبا وعن بعض خصائص هذه الخطوط، وعن الاحتياطات التي قام بها الاستعمار من أجل فعاليتها، يقول المجاهد الرائد السنوسي بمنطقة الحدود:

"... قبل الخط حقل من الألغام، ثم أسلاك شائكة، ثم الخط الكهربائي به

1500 فولط بمجرد قطعه، به جهاز إنذار لمراكز المراقبة على طول الحدود تشير إلى مكان قطع الخط. ثم أسلاك شائكة ثم ألغام، وما بين الأسلاك الشائكة والألغام ممر تمر فيه الدبابات والمدرعات، ثم مسافة على الطول داخل الحدود الجزائرية مهجرين منها الأهالي، وكانت تسمى بالأرض المهجورة، ثم يأتي خط شال وهو أقل من خط موريس.

ثم قامت السلطات الفرنسية بإجلاء سكان المناطق القريبة من الحدود التونسية من وراء خط موريس، وجعلتها منطقة محرمة، ويتراوح طولها تقريبا 400 كلم، وعرضها ما بين 30-50 كلم وأقامت بين خط موريس والمنطقة المحرمة خط آخر سمي بخط الموت، وهو عبارة عن طريق واسع معبد وملغم بحيث لا ينجو أحد يعبره... كان الخطر في المنطقة المهجورة، بحيث أن المستعمر مسيطر عليها بالقوافل العسكرية والدوريات والاستطلاعات بالطائرات، وكانت تسمى بالمنطقة القاتلة أو الخطيرة، وعندما يخترق الثوار الخط الأمامي يحاصرهم جنود الاستعمار في المنطقة القاتلة وكذلك بالنسبة لخط شال بحيث يموت الكثير ويمر البعض.»[1]

وقد أنشأ الجيش الفرنسي عدة مراكز على طول تلك الخطوط وجند لها عدة قوات، كوحدات المشاة GMS، ووحدات الطائرات العمودية (الملاحظة العمودية بيبر) PIPER ، وذلك لمحاصرة أية وحدة أو قافلة للمجاهدين وهي تعبر تلك الخطوط.

وقد تمكنت تلك القوات من أداء مهامها التي كانت تقام كما يلي:

".. عند حدوث الإنذار، وبعد التأكد من أن ما حدث هو حالة عبور للمجاهدين سواء من تونس نحو الجزائر أو العكس، تتبع آثارهم ليلا وتفحصها وحدات المشاة المكونة من جماعات الأمن المتحركة- groupe mobile de sécurité GMS - المرافقة بالكلاب الراجلة، بهدف توجيه

---

1 ازغيدي محمد الحسن: مرجع سابق، ص 166.

1500 فولط بمجرد قطعه، به جهاز إنذار لمراكز المراقبة على طول الحدود تشير إلى مكان قطع الخط. ثم أسلاك شائكة ثم ألغام، وما بين الأسلاك الشائكة والألغام ممر تمر فيه الدبابات والمدرعات، ثم مسافة على الطول داخل الحدود الجزائرية مهجرين منها الأهالي، وكانت تسمى بالأرض المهجورة، ثم يأتي خط شال وهو أقل من خط موريس.

ثم قامت السلطات الفرنسية بإجلاء سكان المناطق القريبة من الحدود التونسية من وراء خط موريس، وجعلتها منطقة محرمة، ويتراوح طولها تقريبا 400 كلم، وعرضها ما بين 30ـ50 كلم وأقامت بين خط موريس والمنطقة المحرمة خط آخر سمي بخط الموت، وهو عبارة عن طريق واسع معبد وملغم بحيث لا ينجو أحد يعبره... كان الخطر في المنطقة المهجورة، بحيث أن المستعمر مسيطر عليها بالقوافل العسكرية والدوريات والاستطلاعات بالطائرات، وكانت تسمى بالمنطقة القاتلة أو الخطيرة، وعندما يخترق الثوار الخط الأمامي يحاصرهم جنود الاستعمار في المنطقة القاتلة وكذلك بالنسبة لخط شال بحيث يموت الكثير ويمر البعض.»[1]

وقد أنشأ الجيش الفرنسي عدة مراكز على طول تلك الخطوط وجند لها عدة قوات، كوحدات المشاة GMS، ووحدات الطائرات العمودية (الملاحظة العمودية بيبر) PIPER ، وذلك لمحاصرة أية وحدة أو قافلة للمجاهدين وهي تعبر تلك الخطوط.

وقد تمكنت تلك القوات من أداء مهامها التي كانت تقام كما يلي:

".. عند حدوث الإنذار، وبعد التأكد من أن ما حدث هو حالة عبور للمجاهدين سواء من تونس نحو الجزائر أو العكس، تتبع آثارهم ليلا وتفحصها وحدات المشاة المكونة من جماعات الأمن المتحركة- groupe mobile de sécurité GMS - المرافقة بالكلاب الراجلة، بهدف توجيه

---

1 أزغيدي محمد الحسن: مرجع سابق، ص 166.

قيادة التوقيف ـ manœuvre d'interception ...عند طلوع النهار، طائرات الملاحظة الخفية (PIPER)، تحلق جوا لتقصي الآثار من فوق والتأكد منها وكتيبة المظليين التي أعلمت منذ الساعة الأولى، لا تباشر عملها ليلا بعد التأكد من تلك الآثار، لتبدأ رحلة طويلة بالشاحنات في الطرق المهتزة للوصول إلى النقاط المفتوحة في عين المكان وبفضل وحدات GMS والهيلوكبترات، يمكن توجيه قيادة التوقيف في اتجاه أو آخر.. وفي الأخير تتم محاصرتهم، وتقوم المعركة والتي تصل إلى المنازلة جسد لجسد، ولا تنتهي إلا مع سقوط الليل».[1]

.. وقد تمكنت تلك القوات من حجز كميات من الأسلحة قدرت بألف قطعة سلاح أوتوماتيكي، و600 بندقية حجزت خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 1958.

.. ولكن رغم احتياطات الجيش الفرنسي في هذا المجال، وضخامة إمكانياته، ورغم ما يدعيه من غنائم الأسلحة التي حصل عليها من خلال اشتباكاته مع قوافل المجاهدين.. إلا أن السلاح عبر تلك الحدود آمنا .. ووصل الثوار، وخدم الثورة، وفوق كل ذلك خدم المجاهدون مراكز العدو المترامية على طول تلك الحدود. كيف؟ .. كيف واجه جيش التحرير هذا الوضع الجديد؟

- كنا قد ذكرنا في فصل سابق بعض أنواع الذخيرة والأسلحة التي طلبها السيد توفيق المدني في المذكرة التي وجهها إلى الرئيس جمال عبد الناصر في أول نوفمبر 1956، بعد إنشاء الخطوط المكهربة، نذكر منها على سبيل المثال الألغام ضد الدبابات البلاستيك، مادة البارود، البنجالور، وذلك لكي يتكيف جنود جيش التحرير مع هذا الوضع الجديد، كما تم في المغرب، (طنجة) شراء مقصات لقطع الأسلاك المكهربة عن طريق مهرب الأسلحة الألماني بوخارت والتي كلفت الولاية الخامسة 4 ملاين بسيطة (Pestas).

1 Historia magazine : N° 234, p1247

قيادة التوقيف - manœuvre d'interception ...عند طلوع النهار، طائرات الملاحظة الخفية (PIPER)، تحلق جوا لتقصي الآثار من فوق والتأكد منها وكتيبة المظليين التي أعلمت منذ الساعة الأولى، لا تباشر عملها ليلا بعد التأكد من تلك الآثار، لتبدأ رحلة طويلة بالشاحنات في الطرق المهتزة للوصول إلى النقاط المفتوحة في عين المكان وبفضل وحدات GMS والهيلوكبترات، يمكن توجيه قيادة التوقيف في اتجاه أو آخر.. وفي الأخير تتم محاصرتهم، وتقوم المعركة والتي تصل إلى المنازلة جسد لجسد، ولا تنتهي إلا مع سقوط الليل».[1]

.. وقد تمكنت تلك القوات من حجز كميات من الأسلحة قدرت بألف قطعة سلاح أوتوماتيكي، و600 بندقية حجزت خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 1958.

.. ولكن رغم احتياطات الجيش الفرنسي في هذا المجال، وضخامة إمكانياته، ورغم ما يدعيه من غنائم الأسلحة التي حصل عليها من خلال اشتباكاته مع قوافل المجاهدين.. إلا أن السلاح عبر تلك الحدود آمنا .. ووصل الثوار، وخدم الثورة، وفوق كل ذلك خدم المجاهدون مراكز العدو المترامية على طول تلك الحدود. كيف؟ .. كيف واجه جيش التحرير هذا الوضع الجديد؟
- كنا قد ذكرنا في فصل سابق بعض أنواع الذخيرة والأسلحة التي طلبها السيد توفيق المدني في المذكرة التي وجهها إلى الرئيس جمال عبد الناصر في أول نوفمبر 1956، بعد إنشاء الخطوط المكهربة، نذكر منها على سبيل المثال الألغام ضد الدبابات البلاستيك، مادة البارود، البنجالور، وذلك لكي يتكيف جنود جيش التحرير مع هذا الوضع الجديد، كما تم في المغرب، (طنجة) شراء مقصات لقطع الأسلاك المكهربة عن طريق مهرب الأسلحة الألماني بوخارت والتي كلفت الولاية الخامسة 4 ملاين بسيطة (Pestas).

1 Historia magazine : N° 234, p1247

ولكن قبل استعمال مثل تلك الوسائل الحديثة في مواجهة هذا الوضع فقد عانى المجاهدون الكثير، باستعمال حيل تقليدية كالحفر تحت الأرض والمرور تحت الأسلاك، وهي عملية صعبة محفوفة بالمخاطر وقد استشهد الكثير منهم وهم تحتها "لأن الإنسان عندما يكون حاملا للذخيرة أو السلاح أحيانا يلتصق بالأعمدة المكهربة ويموت في الحين»[1]

هذا فضلا عن الرادار الذي يلتقط أمواجه الذبذبات الأرضية وسرعان ما يكشف العابر بمجرد بداية الحفر.

«وكان جنود جيش التحرير يدفعون أمامهم أحيانا قطعانا من الماشية لتفجير الألغام، ليتمكنوا بعد ذلك من المرور مع البغال المحملة بالأسلحة... الخ، وقد كلف ذلك الخط - خط موريس- خسارة كبيرة من أرواح الجنود، كما أدى إلى إبطاء وصول شحنات الأسلحة إلى الداخل، ولم يمنعها مما دفع جيش التحرير إلى التوسع في الهجومات للحصول على الأسلحة من الجنود الفرنسيين».

فإنشاء تلك السدود، سبب ضياع الكثير من قوافل السلاح، وبالتالي حرمت الولايات من الحصول على حاجياتها من الأسلحة والذخائر، مما أدى بالمجاهدين إلى القيام بهجومات وترتيب كمائن للعدو. ستتبين ذلك من أحاديث بعض المجاهدين من مسئولي الولايات:

- **الولاية الأولى:**

يقول المجاهد محمد بهلول عن كمية الأسلحة التي كانت في متناول الولاية بين عامي 1959 و1962:

«..بدأت تنتقص وذلك لأسباب معروفة، لأن جيش التحرير الوطني استقر في أماكن معينة وأصبحنا لا نهجم أو نشارك بقوات كبيرة، كما أن عدد الأسلحة قل بين 1959 حتى 1962 نظرا لصعوبة جلب الأسلحة من الحدود، لكن

1- خليفة الجنيدي: مرجع سابق، ص451

ولكن قبل استعمال مثل تلك الوسائل الحديثة في مواجهة هذا الوضع فقد عانى المجاهدون الكثير، باستعمال حيل تقليدية كالحفر تحت الأرض والمرور تحت الأسلاك، وهي عملية صعبة محفوفة بالمخاطر وقد استشهد الكثير منهم وهم تحتها "لأن الإنسان عندما يكون حاملا للذخيرة أو السلاح أحيانا يلتصق بالأعمدة المكهربة ويموت في الحين»[1]

هذا فضلا عن الرادار الذي يلتقط أمواجه الذبذبات الأرضية وسرعان ما يكشف العابر بمجرد بداية الحفر.

«وكان جنود جيش التحرير يدفعون أمامهم أحيانا قطعانا من الماشية لتفجير الألغام، ليتمكنوا بعد ذلك من المرور مع البغال المحملة بالأسلحة... الخ، وقد كلف ذلك الخط – خط موريس– خسارة كبيرة من أرواح الجنود، كما أدى إلى إبطاء وصول شحنات الأسلحة إلى الداخل، ولم يمنعها مما دفع جيش التحرير إلى التوسع في الهجومات للحصول على الأسلحة من الجنود الفرنسيين».

فإنشاء تلك السدود، سبب ضياع الكثير من قوافل السلاح، وبالتالي حرمت الولايات من الحصول على حاجياتها من الأسلحة والذخائر، مما أدى بالمجاهدين إلى القيام بهجومات وترتيب كمائن للعدو. ستتبين ذلك من أحاديث بعض المجاهدين من مسئولي الولايات:

- الولاية الأولى:

يقول المجاهد محمد بهلول عن كمية الأسلحة التي كانت في متناول الولاية بين عامي 1959 و1962:

«.. بدأت تنتقص وذلك لأسباب معروفة، لأن جيش التحرير الوطني استقر في أماكن معينة وأصبحنا لا نهجم أو نشارك بقوات كبيرة، كما أن عدد الأسلحة قل بين 1959 حتى 1962 نظرا لصعوبة جلب الأسلحة من الحدود، لكن

1ـ خليفة الجنيدي: مرجع سابق، ص451

بقيت الدوريات تذهب كما قلت لأن الجبهة قريبة منا وهذه الأسلحة سمحت لنا بالنجاح في عدة هجومات وخاصة الهجومات الليلية، وكنا لا نشارك في المعارك، ولكن نكثر من الهجومات الليلية أو الكمائن»[1]

ـ الولاية الثانية:

المجاهد عبد المجيد رزاقي، عمل كرئيس فوج أثناء الثورة، وشارك مرتين في جلب الأسلحة من تونس يقول:

«الباحث: السيد عبد المجيد رزاقي، هل بقيت عملية جلب الأسلحة متواصلة حتى 1962 أم توقفت؟

ـ عبد المجيد رزاقي: عندما أنشأوا خط شال في أواخر 1958، لم يعد السلاح يدخل الجزائر كما قلت، وبقي مصدر التسليح الرئيسي هو الغنائم التي نحصل عليها أثناء الكمائن والمعارك.

.. بعض القوافل ضاعت عن آخرها والبعض الآخر وصل منها 10 أشخاص وذلك حسب حدة المعارك التي يخوضها الأخوة في الطريق وأحيانا تقع اشتباكات قبل الوصول إلى الحدود الشرقية وبقيت القوافل لجلب السلاح من الحدود الشرقية إلى غاية 58 حيث توقفت هذه العملية وأصبحنا حينئذ نتسلح عن طريق الكمائن..»[2]

وهكذا ففي الولاية الثانية أصبح مصدر الأسلحة المستعملة في السنوات الأخيرة من الثورة هو الكمائن والهجومات على مراكز العدو، ومعظم الأسلحة المستعملة هي سلاح الحلف الأطلسي لتوفر ذخيرتها.

---

1 مجلة الباحث: مرجع سابق ص 98.

2 نفس المرجع: ص 117

بقيت الدوريات تذهب كما قلت لأن الجبهة قريبة منا وهذه الأسلحة سمحت لنا بالنجاح في عدة هجومات وخاصة الهجومات الليلية، وكنا لا نشارك في المعارك، ولكن نكثر من الهجومات الليلية أو الكمائن»[1]

- الولاية الثانية:

المجاهد عبد المجيد رزاقي، عمل كرئيس فوج أثناء الثورة، وشارك مرتين في جلب الأسلحة من تونس يقول:

«الباحث: السيد عبد المجيد رزاقي، هل بقيت عملية جلب الأسلحة متواصلة حتى 1962 أم توقفت؟

- عبد المجيد رزاقي: عندما أنشأوا خط شال في أواخر 1958، لم يعد السلاح يدخل الجزائر كما قلت، وبقي مصدر التسليح الرئيسي هو الغنائم التي نحصل عليها أثناء الكمائن والمعارك.

.. بعض القوافل ضاعت عن آخرها والبعض الآخر وصل منها 10 أشخاص وذلك حسب حدة المعارك التي يخوضها الأخوة في الطريق وأحيانا تقع اشتباكات قبل الوصول إلى الحدود الشرقية وبقيت القوافل لجلب السلاح من الحدود الشرقية إلى غاية 58 حيث توقفت هذه العملية وأصبحنا حينئذ نتسلح عن طريق الكمائن..»[2]

وهكذا ففي الولاية الثانية أصبح مصدر الأسلحة المستعملة في السنوات الأخيرة من الثورة هو الكمائن والهجومات على مراكز العدو، ومعظم الأسلحة المستعملة هي سلاح الحلف الأطلسي لتوفر ذخيرتها.

---

1 مجلة الباحث: مرجع سابق ص 98.

2 نفس المرجع: ص 117

- **الولاية الثالثة :**

يقول المجاهد محمد عامر:

«.. إحدى الكتائب خرجت من تونس ب 125 جندي، ووصلت بـ 24 جندي إلى الولاية، منهم 9 مصابين بجراح و101 استشهدوا وهناك كتائب لم تصل تماما، ولهذا لم تنجح هذه الخطة بينما الكتائب التي بقيت داخل الولاية غنمت السلاح وكان عدد ضحاياها قليلا، وفي 1959 توقف إرسال الدوريات، لأن العدو كان قد اكتشف خطة سيرنا كما وضع الخطوط المكهربة في الحدود وأصبح من الصعب على الجندي اختراق هذه الخطوط وأصبحنا نخطط العمليات لنغنم السلاح واستمرت هذه الحالة حتى عام 1962»[1]

- **الولاية الرابعة:**

يقول المجاهد حمدان حميد في نفس الموضوع:

«..وهناك من الكتائب من ذهبت وضاعت.. ثم أصبحت الدوريات تذهب لجلب السلاح منها من عاد ومنها من ضاع، وبقي أمامنا طريق آخر هو أن تتوجه الدورية إلى الشرق لأن الناحية الغربية ناحية مكشوفة ولا توجد فيها جبال، أما الدوريات التي ذهبت إلى تونس لا يمكن إعطاء العدد بالضبط، ربما 30 دورية، ولم يرجع منها ربما سوى 10 %، إذ استشهد أغلبهم في الطريق، فالكتيبة تذهب ب 120 ـ130 شخصا، يعود منهم 15 أو 30 أو 40 شخصا فقط، .. توقف عمل دوريات السلاح في ديسمبر 1958 بقرار من القيادة العامة، الوقت الذي وضعت فيه شبكات موريس وكانت الخسائر كبيرة، وأن القيادة العامة أي هيئة أركان الحرب هي التي تتكلف بقنوات توصيل الأسلحة إلى الولايات»[2].

1 مجلة الباحث: ص127

2 مجلة الباحث: ص 139، 140.

ـ الولاية الثالثة :

يقول المجاهد محمد عامر :

«.. إحدى الكتائب خرجت من تونس ب 125 جندي، ووصلت بـ 24 جندي إلى الولاية، منهم 9 مصابين بجراح و101 استشهدوا وهناك كتائب لم تصل تماما، ولهذا لم تنجح هذه الخطة بينما الكتائب التي بقيت داخل الولاية غنمت السلاح وكان عدد ضحاياها قليلا، وفي 1959 توقف إرسال الدوريات، لأن العدو كان قد اكتشف خطة سيرنا كما وضع الخطوط المكهربة في الحدود وأصبح من الصعب على الجندي اختراق هذه الخطوط وأصبحنا نخطط العمليات لنغنم السلاح واستمرت هذه الحالة حتى عام 1962»[1]

ـ الولاية الرابعة:

يقول المجاهد حمدان حميد في نفس الموضوع:

«..وهناك من الكتائب من ذهبت وضاعت.. ثم أصبحت الدوريات تذهب لجلب السلاح منها من عاد ومنها من ضاع، وبقي أمامنا طريق آخر هو أن تتوجه الدورية إلى الشرق لأن الناحية الغربية ناحية مكشوفة ولا توجد فيها جبال، أما الدوريات التي ذهبت إلى تونس لا يمكن إعطاء العدد بالضبط، ربما 30 دورية، ولم يرجع منها ربما سوى 10 %، إذ استشهد أغلبهم في الطريق، فالكتيبة تذهب ب 120 ـ130 شخصا، يعود منهم 15 أو 30 أو 40 شخصا فقط، .. توقف عمل دوريات السلاح في ديسمبر 1958 بقرار من القيادة العامة، الوقت الذي وضعت فيه شبكات موريس وكانت الخسائر كبيرة، وأن القيادة العامة أي هيئة أركان الحرب هي التي تتكلف بقنوات توصيل الأسلحة إلى الولايات»[2].

---

1 مجلة الباحث: ص127

2 مجلة الباحث: ص 139، 140.

- **الولاية الخامسة:**

وفقا لشهادة المجاهد مولاي إبراهيم عبد الوهاب فإنه ابتداء من عام 1959 لم تعد الولاية تستلم الأسلحة من الخارج (الحدود)، في عام 1961، أرسلت فصيلة مسلحة لجلب السلاح، فلم ينج منها سوى مجاهد واحد يسمى العربي وهو من تيارت، بسبب تلك الأسلاك المكهربة، فتحول جيش هذه الولاية كغيره في الولاية الأولى إلى حرب الكمائن لتدبير الأسلحة.

وعرضنا لتلك الشهادات لا يعني أن جيش التحرير الوطني لم يعد يقترب من تلك الخطوط المكهربة بعد الهلاك الذي أصاب قوافل السلاح، فبعد حصوله على الوسائل الضرورية لذلك كالمقصات العازلة، البارود، القنابل، والبنجالور

- وهو أنبوب أسطواني، يملأ بمادة TNT، أو البلاستيك الرخو بكميات تصل إلى 5 كلغ، ويتراوح طوله بين 140 سم و160 سم، ويستورد فارغا ويقوم أفراد متخصصون بحشوه وهذه عملية صعبة لما تتطلبه من ضغط وما تسببه من أوجاع للرأس وغير ذلك.

وعن هذه الوسيلة الفعالة يقول أحد المجاهدين «أحمد زياد» وهو ممن لهم خبرة في اقتحام الحدود:

ويقول أحد المجاهدين «أحمد زياد» وهو ممن لهم خبرة في اقتحام الحدود:

«.. طريقة البنقالور طريقة مشهورة استعملت في الحرب العالمية الثانية واستعملها جيش التحرير الوطني بصفة مكثفة بين عامي 60 و62. وخدمت الثورة خدمات كبرى لأن الإمدادات التي كانت تأتي من الخارج إلى الجيش في داخل الولايات كان يقوم بها الجيش الموجود على الحدود وكانت تتم بطريقة منظمة،... وكانت هناك فرق مخصصة لرصد حركات العدو، والمناطق

- **الولاية الخامسة:**

وفقا لشهادة المجاهد مولاي إبراهيم عبد الوهاب فإنه ابتداء من عام 1959 لم تعد الولاية تستلم الأسلحة من الخارج (الحدود)، في عام 1961، أرسلت فصيلة مسلحة لجلب السلاح، فلم ينج منها سوى مجاهد واحد يسمى العربي وهو من تيارت، بسبب تلك الأسلاك المكهربة، فتحول جيش هذه الولاية كغيره في الولاية الأولى إلى حرب الكمائن لتدبير الأسلحة.

وعرضنا لتلك الشهادات لا يعني أن جيش التحرير الوطني لم يعد يقترب من تلك الخطوط المكهربة بعد الهلاك الذي أصاب قوافل السلاح، فبعد حصوله على الوسائل الضرورية لذلك كالمقصات العازلة، البارود، القنابل، والبنجالور

- وهو أنبوب أسطواني، يملأ بمادة TNT، أو البلاستيك الرخو بكميات تصل إلى 5 كلغ، ويتراوح طوله بين 140 سم و160 سم، ويستورد فارغا ويقوم أفراد متخصصون بحشوه وهذه عملية صعبة لما تتطلبه من ضغط وما تسببه من أوجاع للرأس وغير ذلك.

وعن هذه الوسيلة الفعالة يقول أحد المجاهدين «أحمد زياد» وهو ممن لهم خبرة في اقتحام الحدود:

ويقول أحد المجاهدين «أحمد زياد» وهو ممن لهم خبرة في اقتحام الحدود:

«.. طريقة البنقالور طريقة مشهورة استعملت في الحرب العالمية الثانية واستعملها جيش التحرير الوطني بصفة مكثفة بين عامي 60 و62. وخدمت الثورة خدمات كبرى لأن الإمدادات التي كانت تأتي من الخارج إلى الجيش في داخل الولايات كان يقوم بها الجيش الموجود على الحدود وكانت تتم بطريقة منظمة،... وكانت هناك فرق مخصصة لرصد حركات العدو، والمناطق

الصالحة للعبور»[1].

إذن بعد تمكن المجاهدين من اقتناء مختلف تلك الأدوات والأسلحة، ومن تدريب وحدات خاصة من الجنود على عمليات الاقتحام وحماية قوافل السلاح، أصبح جيش التحرير الوطني قادرا على تدمير المراكز الفرنسية المتواجدة على طول تلك الخطوط لاصطياد قوافل المجاهدين ونهب أسلحتهم -في عام 1960 نذكر منها على سبيل المثال فقط لا الحصر معركة بكاريا ومعركة عين الزانة:

معركة بكاريا:

بكاريا هو مركز للجيش الفرنسي يقع خلف خط شال، الهجوم وقع يوم 14 ديسمبر 1960 على الساعة الواحدة صباحا، استهدف ست مراكز فرنسية، وهي مواقع محصنة تحت أرضية وتسمى البلوكهوسات، وقد دمرها المجاهدون عن آخرها بواسطة القنابل وقذائف البازوكا، وتكبد العدو خسائر فادحة في العتاد والأرواح ويقول أحد المجاهدين الذين شاركوا في هذا الهجوم:

«...وفوق كل هذا (أي الخسائر التي تكبدها العدو) أثبتنا للعدو أننا قادرون في كل لحظة على احتلال مراكزه وتدميرها وأن الخطوط المكهربة أصبحت لنا وسيلة للتزود بالأسلاك والأعمدة والألغام».

معركة عين الزانة:

عين الزانة تقع قرب الحدود الجزائرية - التونسية، شمال مدينة سوق أهراس، وفيها أقام الجيش الفرنسي مركزا لمراقبة خط موريس. وقد تمت المعركة يوم 14 جويلية 19، وكانت نتائجها كما يلي:

---

1 خليفة الجنيدي: مرجع سابق، ص480

الصالحة للعبور»[1].

إذن بعد تمكن المجاهدين من اقتناء مختلف تلك الأدوات والأسلحة، ومن تدريب وحدات خاصة من الجنود على عمليات الاقتحام وحماية قوافل السلاح، أصبح جيش التحرير الوطني قادرا على تدمير المراكز الفرنسية المتواجدة على طول تلك الخطوط لاصطياد قوافل المجاهدين ونهب أسلحتهم -في عام 1960 نذكر منها على سبيل المثال فقط لا الحصر معركة بكاريا ومعركة عين الزانة:

معركة بكاريا:

بكاريا هو مركز للجيش الفرنسي يقع خلف خط شال، الهجوم وقع يوم 14 ديسمبر 1960 على الساعة الواحدة صباحا، استهدف ست مراكز فرنسية، وهي مواقع محصنة تحت أرضية وتسمى البلوكهوسات، وقد دمرها المجاهدون عن آخرها بواسطة القنابل وقذائف البازوكا، وتكبد العدو خسائر فادحة في العتاد والأرواح ويقول أحد المجاهدين الذين شاركوا في هذا الهجوم:

«...وفوق كل هذا (أي الخسائر التي تكبدها العدو) أثبتنا للعدو أننا قادرون في كل لحظة على احتلال مراكزه وتدميرها وأن الخطوط المكهربة أصبحت لنا وسيلة للتزود بالأسلاك والأعمدة والألغام».

معركة عين الزانة:

عين الزانة تقع قرب الحدود الجزائرية - التونسية، شمال مدينة سوق أهراس، وفيها أقام الجيش الفرنسي مركزا لمراقبة خط موريس. وقد تمت المعركة يوم 14 جويلية 19، وكانت نتائجها كما يلي:

---

1 خليفة الجنيدي: مرجع سابق، ص480

- تحطيم المركز كلية، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الآليات
- مقتل عدد كبير من الضباط والجنود الفرنسيين.
- استشهاد مجاهدين وجرح 21 منهم
وهكذا أصبحت تلك الخطوط المكهربة الباهضة التكاليف مجرد لعبة أطفال بالنسبة لجنود جيش التحرير الوطني.



أحد جنود قافلة متوجهة إلى تونس

- تحطيم المركز كلية، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الآليات
- مقتل عدد كبير من الضباط والجنود الفرنسيين.
- استشهاد مجاهدين وجرح 21 منهم
وهكذا أصبحت تلك الخطوط المكهربة الباهضة التكاليف مجرد لعبة أطفال بالنسبة لجنود جيش التحرير الوطني.



أحد جنود قافلة متوجهة إلى تونس

جـ ـ القرصنة البحرية:

... حتى الطريق البحري الذي كانت تستعين به الثورة لتدبير الأسلحة كانت له القوات البحرية الفرنسية بالمرصاد، مخترقة بذلك القانون الدولي للملاحة البحرية. «فهي تحجز أي باخرة وإن كانت خارج حدود مياهها الإقليمية التي حددتها هي بـ 5 كم مع أن القانون يمنع ذلك»[1]

وإمكانيات فرنسا فيما يخص سلاح قواتها البحرية ضخمة، منها حاملات الطائرات، السفن، والغواصات التي استعملتها في حراسة الشواطئ الجزائرية.» [والحدود البحرية للجزائر من ناحية البحر الأبيض المتوسط استعملت فرنسا في مراقبتها] ويقول في هذا المجاهد عبد الحفيظ أمقران:

«... البوارج البحرية، أولا، ثم الطائرات المتخصصة، يعين السلاح الجوي التابع للأسطول الفرنسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى.. كانت لهم تجربة المدد الذي يأتي من البحر، بما يعرف بباخرة أتوس، ثم باخرة لم تصل إلى مكانها واحتجزت في عرض البحر وهي باخرة يوغوسلافية، وهكذا فإن محاولات إمداد الثورة التحريرية عن طريق البحر بالسلاح لم تنجح ماعدا واحدة أو اثنتين، ... لهذا فالطريق الرئيسي والرسمي ظل هو الطريق البري الجبلي من جهة الشمال ومن جهة الغرب»[2].

وقد كنا قد تحدثنا في فصل سابق عن سفينة أتوس، وعن الشحنة الكبيرة من السلاح التي كانت تحملها، تعتبر أكبر كمية مددت بها الثورة - لولا اكتشاف أمر تلك السفينة - وهي موضحة في الجدول التالي:

---

1 ـ جريدة المجاهد: العدد 86، ص 9.

2 ـ خليفة الجنيدي: مرجع سابق، ص 450.

جـ ـ القرصنة البحرية:

... حتى الطريق البحري الذي كانت تستعين به الثورة لتدبير الأسلحة كانت له القوات البحرية الفرنسية بالمرصاد، مخترقة بذلك القانون الدولي للملاحة البحرية. «فهي تحجز أي باخرة وإن كانت خارج حدود مياهها الإقليمية التي حددتها هي بـ 5 كم مع أن القانون يمنع ذلك»[1]

وإمكانيات فرنسا فيما يخص سلاح قواتها البحرية ضخمة، منها حاملات الطائرات، السفن، والغواصات التي استعملتها في حراسة الشواطئ الجزائرية.» [والحدود البحرية للجزائر من ناحية البحر الأبيض المتوسط استعملت فرنسا في مراقبتها] ويقول في هذا المجاهد عبد الحفيظ أمقران:

«... البوارج البحرية، أولا، ثم الطائرات المتخصصة، يعين السلاح الجوي التابع للأسطول الفرنسي هذا من جهة، ومن جهة أخرى.. كانت لهم تجربة المدد الذي يأتي من البحر، بما يعرف بباخرة آتوس، ثم باخرة لم تصل إلى مكانها واحتجزت في عرض البحر وهي باخرة يوغوسلافية، وهكذا فإن محاولات إمداد الثورة التحريرية عن طريق البحر بالسلاح لم تنجح ماعدا واحدة أو اثنتين،... لهذا فالطريق الرئيسي والرسمي ظل هو الطريق البري الجبلي من جهة الشمال ومن جهة الغرب»[2].

وقد كنا قد تحدثنا في فصل سابق عن سفينة آتوس، وعن الشحنة الكبيرة من السلاح التي كانت تحملها، تعتبر أكبر كمية مددت بها الثورة - لولا اكتشاف أمر تلك السفينة - وهي موضحة في الجدول التالي:

---

1 ـ جريدة المجاهد: العدد 86، ص 9.

2 ـ خليفة الجنيدي: مرجع سابق، ص 450.

الأسلحة و الذخائر التي حملتها السفينة "آتوس"[1]

	الصناديق	العدد	المجموع	ملاحظات مع الإرسال
بنادق «أمفيلد» بالحرب	400	5	2000	ذخارها ترسل فيما بعد
مختلفة الأنواع	38	5	190	
متريات 9 ملم	50	5	250	في كل صندوق 15 شاحنة
بنادق مترايات«أبران303		1	50	« « قطع غيار وأدوات
حاملات لمترايات «ابران»	50	1	50	تنظيف
شاحنات لمترايات «ابران	100	12	1200	
بنادق هاون 2	48	31+17-2	65	
« « 3	24	1	24	في كل صندوق ما يلزمه
رافعات مترايات هاون 3	24	1	24	من أدواته
مسدسات مختلفة	29	1	29	في كل صندوق ما يلزمه
الأنواع «فيكاكر» 303	6	1	6	من قطع غيار وتنظيف
رافعات لها	6	1	6	
	1	35	35	
بنادق 92 - 7	4	5	20	في كل صندوق ما يلزمه
حبال «ايكوبيون»	2	750	1500	
بيرات ابلاستيك	2	750	1500	
شاحنات «لويس»	4	32	128	
قطع غيار وأدوات تنظيف	1	2	2	
بنادق «لافيت» 92 . 7	17	2	34	
شرائط قماش لتنظيف	1	300 متر	300 متر	
	2	4 قالون	8 قالون	
مترايات «فام» 92 :7	12	2	24	في كل صندوق 15 شاحنة

الذخائر

ذخائر 303 اعتيادي	437	1000	437000	
303 محرقة	50	1248	62400	
7 . 92	100	1000	100000	
ومليمتر «بيريتا»	63	2000	126000	
تومي 45	111	1800	199800	
قنابل يدوية	42	12	504	كل قنبلة فيها الكرطوش يزاح الشريط قبل الرمي
«مدافع مورتي	334	12	4008	تجب إزاحة الغلاف وحاجز الأمان مع الأشرطة.
« مدافع مورتي	333	3	999	« « «
ذخائر مليمتر فرنسية	45	1600	72000	من مصادر مختلفة أرسلنا
ذخائر مختلفة	55	1000	55000	بها ويمكن الافادة منها.

1 أحمد توفيق المدني : مرجع سابق، ص 223، ص 224.

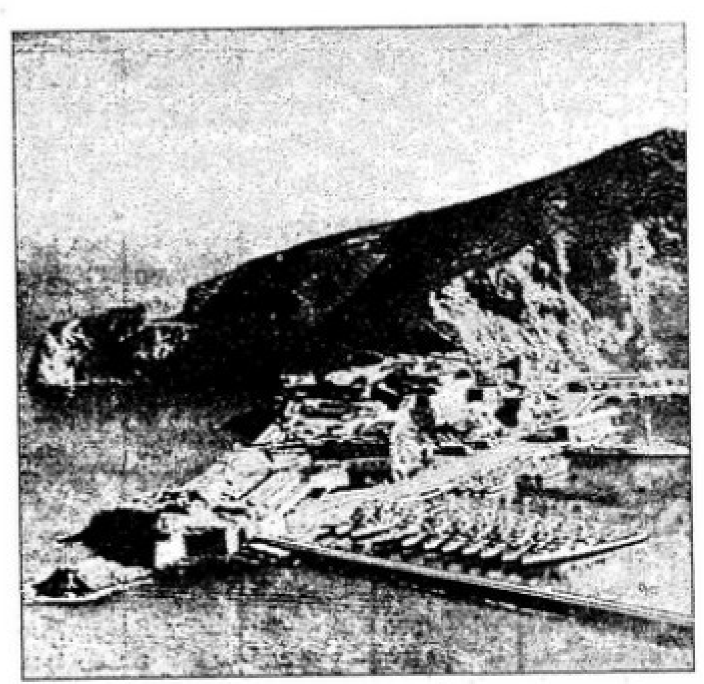
الأسلحة و الذخائر التي حملتها السفينة "آتوس"[1]

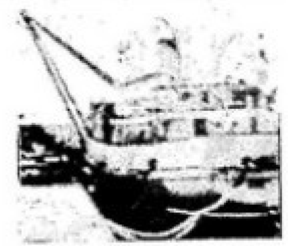
	الصناديق	العدد	المجموع	ملاحظات مع الإرسال
بنادق «أمفيلد» بالحرب	400	5	2000	ذخارها ترسل فيما بعد
مختلفة الأنواع	38	5	190	
مترات 9 ملم	50	5	250	في كل صندوق 15 شاحنة
بنادق مترابات»أيران303		1	50	« « قطع غيار وأدوات
حاملات لمترايات «ايران»	50	1	50	تنظيف
شاحنات لمترايات «ايران	100	12	1200	
بنادق هاون 2	48	31+17-2	65	
« « 3	24	1	24	في كل صندوق ما يلزمه
رافعات مترايات هاون 3	24	1	24	من أدواته
مسدسات مختلفة	29	1	29	في كل صندوق ما يلزمه
الأنواع «فيكاكر» 303	6	1	6	من قطع غيار وتنظيف
رافعات لها	6	1	6	
	1	35	35	
بنادق 92 - 7	4	5	20	في كل صندوق ما يلزمه
حبال «ايكوبيون»	2	750	1500	
ببرات ابلاستيك	2	750	1500	
شاحنات «لويس»	4	32	128	
قطع غيار وأدوات تنظيف	1	2	2	
بنادق «لافيت» 92 . 7	17	2	34	
شرائط قماش لتنظيف	1	300 متر	300 متر	
	2	4 قالون	8 قالون	
مترايات «قام» 92،7	12	2	24	في كل صندوق 15 شاخنة

الذخائر

ذخائر 303 اعتيادي	437	1000	437000	
303 محرقة	50	1248	62400	
7 . 92	100	1000	100000	
ومليمتر «بيريتا»	63	2000	126000	
تومي 45	111	1800	199800	
قنابل يدوية	42	12	504	كل قنبلة فيها الكرطوش يزاح الشريط قبل الرمي
«مدافع مورتي	334	12	4008	تجب إزاحة الغلاف وحاجز الأمان مع الأشرطة.
« مدافع مورتي	333	3	999	« « «
ذخائر مليمتر فرنسية	45	1600	72000	من مصادر مختلفة أرسلنا
ذخائر مختلفة	55	1000	55000	بها ويمكن الافادة منها.

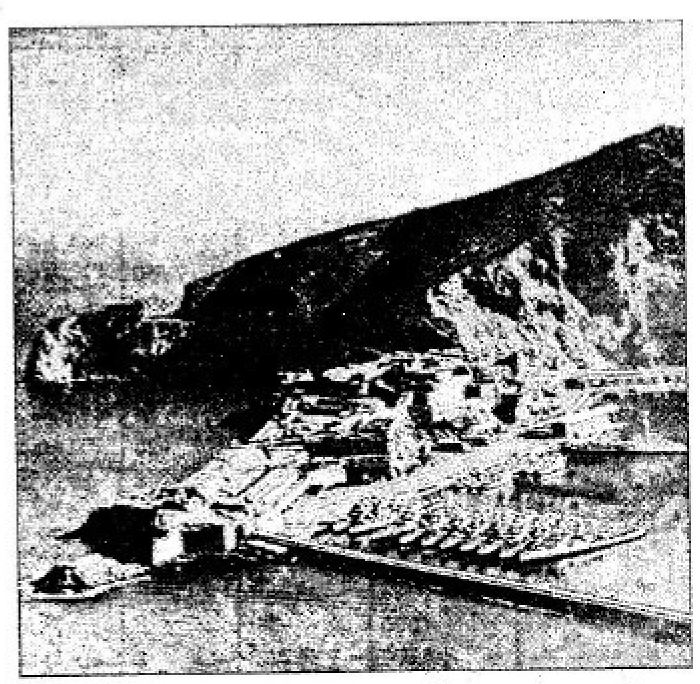
1 أحمد توفيق المدني : مرجع سابق، ص 223، ص 224.

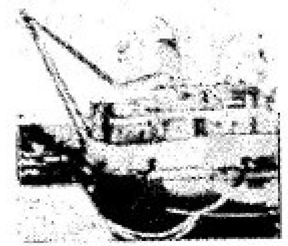




«آتوس»: خيبة لجبهة التحرير الوطني.

وعن كيفية اكتشافها وعن كيفية كشف أمر هذه السفينة، هناك روايتان الأولى عربية والثانية فرنسية.. الأولى جاءت على لسان السيد توفيق المدني، الذي قال: "لقد ثبت الآن أن الفرنسيين كانوا عالمين بتجهيز السفينة، ويقول فتحي الديب الذي وقف على ترتيب وتجهيز الأمر" إنّ قائد السفينة إبراهيم كان تابعا للجوسسة الفرنسية وأنه هو الذي أخبر الفرنسيين بإشارة خاصة، عندما اقتربت السفينة إلى حد ما من الساحل الجزائري... وبصراحة كبيرة كانت لي بهذا الشخص ثقة مطلقة وكنت أعتبره من كبار الفدائيين وكان الاتفاق





«آتوس»: خيبة لجبهة التحرير الوطني.

وعن كيفية اكتشافها وعن كيفية كشف أمر هذه السفينة، هناك روايتان الأولى عربية والثانية فرنسية.. الأولى جاءت على لسان السيد توفيق المدني، الذي قال: "لقد ثبت الآن أن الفرنسيين كانوا عالمين بتجهيز السفينة، ويقول فتحي الديب الذي وقف على ترتيب وتجهيز الأمر" إنّ قائد السفينة إبراهيم كان تابعا للجوسسة الفرنسية وأنه هو الذي أخبر الفرنسيين بإشارة خاصة، عندما اقتربت السفينة إلى حد ما من الساحل الجزائري... وبصراحة كبيرة كانت لي بهذا الشخص ثقة مطلقة وكنت أعتبره من كبار الفدائيين وكان الاتفاق

بيني وبينه وبين بن بله، أنه في حالة ما إذا حلّ بالسفينة خطر محقق فإنّه يتولى نسفها بما فيها، بعد إخلائها من عمالها بواسطة قوارب الإنقاذ، ويقول لقد اشتركنا كلنا في الغلطة" .. وفي الحقيقة أنه لم يشترك في الغلطة، كانت غلطته وحده، فهو الذي اختار الرجل وقدمه لابن بله، وهذا



أ – مصر وراء قضية «آتوس»

قبله نظرا لتأكيد فتحي وبقطع النظر عن تحديد مسؤولية الغلطة، وبقطع النظر عن خيانة إبراهيم أو أمانته إن لم نثبت تلك الخيانة بحجج بينّة، فإنَ الجزائر قد أُصيبت بنكبة فادحة من جرّاء استيلاء الفرنسيين على السفينة وعلى حمولتها»[1]

"...ومع الانتظار، أرسلت من القاهرة رسالة إذاعية تجاه الثورة الداخلية، للإعلان عن إرسال شحنة هامة من الأسلحة إلى المغرب الأقصى نحو جيش التحرير الوطني ولكن تلك الرسالة ضبطت من طرف المصالح الفرنسية، من لحظتها أنذر طاقم المراقبة في كل البحر الأبيض المتوسط،... يوم الأحد14 أكتوبر آتوس اكتشف عن طريق جهاز الملاحة البرية الجوية على بعد 100 ميل، فرقة حراسة سرية واصلت العمل خلال كامل اليوم الموالي... بعد لحظة.

آتوس تظاهرت باقترابها من ساحل ومن مرسى الميرية –ALMERIA – ثمّ فجأة غيّرت اتجاهها، وهنا أعطى قائد المراقبة الأمر بتفتيشها،... العملية تمت

1 أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص 222

بيني وبينه وبين بن بله، أنه في حالة ما إذا حلّ بالسفينة خطر محقق فإنّه يتولى نسفها بما فيها، بعد إخلائها من عمالها بواسطة قوارب الإنقاذ، ويقول لقد اشتركنا كلنا في الغلطة" .. وفي الحقيقة أنه لم يشترك في الغلطة، كانت غلطته وحده، فهو الذي اختار الرجل وقدمه لابن بله، وهذا



أ – مصر وراء قضية «آتوس»

قبله نظرا لتأكيد فتحي وبقطع النظر عن تحديد مسؤولية الغلطة، وبقطع النظر عن خيانة إبراهيم أو أمانته إن لم نثبت تلك الخيانة بحجج بيّنة، فإنّ الجزائر قد أُصيبت بنكبة فادحة من جرّاء استيلاء الفرنسيين على السفينة وعلى حمولتها»[1]

"...ومع الانتظار، أرسلت من القاهرة رسالة إذاعية تجاه الثورة الداخلية، للإعلان عن إرسال شحنة هامة من الأسلحة إلى المغرب الأقصى نحو جيش التحرير الوطني ولكن تلك الرسالة ضبطت من طرف المصالح الفرنسية، من لحظتها أنذر طاقم المراقبة في كل البحر الأبيض المتوسط،... يوم الأحد14 أكتوبر آتوس اكتشف عن طريق جهاز الملاحة البرية الجوية على بعد 100 ميل، فرقة حراسة سرية واصلت العمل خلال كامل اليوم الموالي... بعد لحظة.

آتوس تظاهرت باقترابها من ساحل ومن مرسى الميرية –ALMERIA – ثمّ فجأة غيّرت اتجاهها، وهنا أعطى قائد المراقبة الأمر بتفتيشها،... العملية تمت

1 أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص 222

يوم 16 أكتوبر على الساعة العاشرة..

والذخائر- صناديق مدافع هاون تصدرت كامل بهو السفينة»[1] أما كمية تلك الأسلحة والذخائر فقدرتها السلطات الفرنسية بما يلي:

[72 مدفع هاون، 40 رشاش، 74 بندقية رشاشة، 2300 بندقية حرب، 240 مسدس رشاش، 2000 قذيفة،

ب – أثناء تفتيش سفينة «أتوس»

وأكثر من 600.000 طلقة] وفي المجموع قدر ثمن الشحنة بـ 600 مليون فرنك فرنسي، ووزنها قدر بـ 72 طن.

وسفينة أتوس ليست السفينة الوحيدة التي احتجزتها القوات الفرنسية، فبإعانة من الحلف الأطلسي، خرقت فرنسا في عدة مرات القانون الدولي في البحر الأبيض المتوسط وذلك بإيقاف البواخر وتفتيشها:

«.. في عام 1959، تأكدت من 41300 باخرة، وراقبت 2565 باخرة، وأجبرت 83 باخرة على تغيير اتجاهها.. فالأسطول الأمريكي السادس يمنح باستمرار أجهزة الرادار إلى فرنسا واستغلت الموانئ إلى أقصى حدّ وفي البحر الأبيض المتوسط، تقدم ناقلات الطائرات الأمريكية إعانتها إلى فرنسا منها (لافابيت)،

---

1 Historia magazine : p 800

يوم 16 أكتوبر على الساعة العاشرة..

والذخائر- صناديق مدافع هاون تصدرت كامل بهو السفينة»[1] أما كمية تلك الأسلحة والذخائر فقدرتها السلطات الفرنسية بما يلي:

[72 مدفع هاون، 40 رشاش، 74 بندقية رشاشة، 2300 بندقية حرب، 240 مسدس رشاش، 2000 قذيفة،

ب - أثناء تفتيش سفينة «أتوس»

وأكثر من 600.000 طلقة] وفي المجموع قدر ثمن الشحنة بـ 600 مليون فرنك فرنسي، ووزنها قدر بـ 72 طن.

وسفينة أتوس ليست السفينة الوحيدة التي احتجزتها القوات الفرنسية، فبإعانة من الحلف الأطلسي، خرقت فرنسا في عدة مرات القانون الدولي في البحر الأبيض المتوسط وذلك بإيقاف البواخر وتفتيشها:

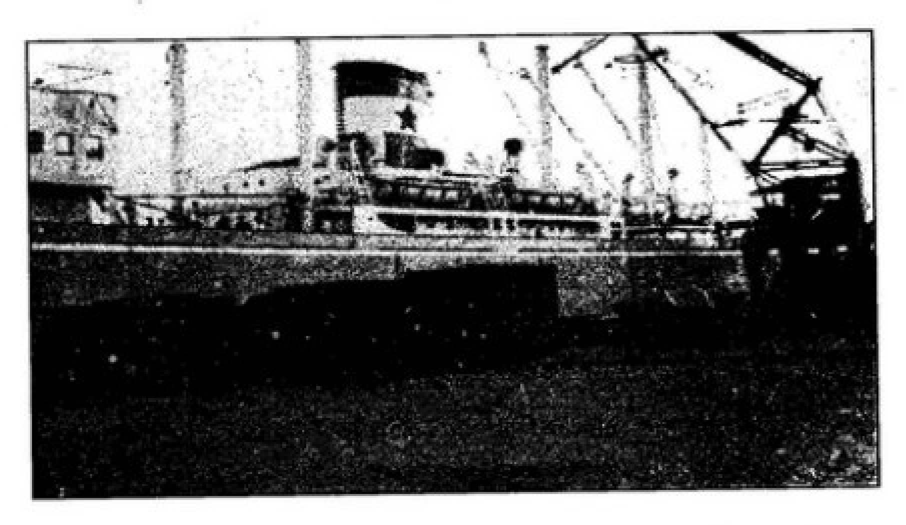
«.. في عام 1959، تأكدت من 41300 باخرة، وراقبت 2565 باخرة، وأجبرت 83 باخرة على تغيير اتجاهها.. فالأسطول الأمريكي السادس يمنح باستمرار أجهزة الرادار إلى فرنسا واستغلت الموانئ إلى أقصى حدّ وفي البحر الأبيض المتوسط، تقدم ناقلات الطائرات الأمريكية إعانتها إلى فرنسا منها (لافابيت)،

---

1 Historia magazine : p 800

وفي المقابل كانت فرنسا تستعمل قواعد بالمغرب (فاس، مكناس، حذيبقة، مراكش، القنيطرة، الرباط، الدار البيضاء وأغادير) وبنزرت بتونس (قاعدة جوية بحرية)، لتواصل ضد الثورة الجزائرية»[1]

وبالإضافة إلى سفينة آتوس، فقد احتجزت فرنسا باخرة سلوفنيجا اليوغوسلافية يوم 18 جانفي 1958، والتي انطلقت من ميناء رجيكا وعن شحنتها، فيقال أنّ وزنها يصل إلى 148 طن:» ..مخازنها كانت مملوءة بالأسلحة 148 طن بما فيها الذخائر، إنّها أسلحة تشيكوسلوفاكية كانت موجهة إلى قواعد جبهة التحرير الوطني بالمغرب»



باخرة «سلوفينيجا» اليوغسلافية التي احتجزت يوم 18 جانفي 1958

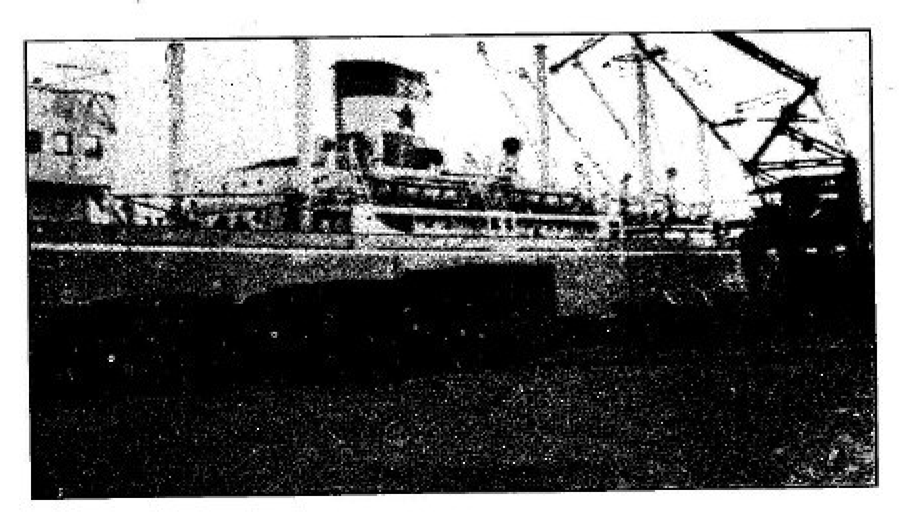
- وهذه قائمة لأهم البواخر التي كانت متجهة نحو قواعد جبهة التحرير الوطني بالدول الشقيقة محمّلة بمختلف الأسلحة والذخائر، غير أنّ سلطات الاستعمار الفرنسي احتجزتها واستولت على شحناتها، مستعملة أسلوب القرصنة البحرية.

---

1 جريدة المجاهد: العدد 78، ص5

وفي المقابل كانت فرنسا تستعمل قواعد بالمغرب (فاس، مكناس، حذيبقة، مراكش، القنيطرة، الرباط، الدار البيضاء وأغادير) وبنزرت بتونس (قاعدة جوية بحرية)، لتواصل ضد الثورة الجزائرية»[1]

وبالإضافة إلى سفينة آتوس، فقد احتجزت فرنسا باخرة سلوفنيجا اليوغوسلافية يوم 18 جانفي 1958، والتي انطلقت من ميناء رجيكا وعن شحنتها، فيقال أنّ وزنها يصل إلى 148 طن:» ..مخازنها كانت مملوءة بالأسلحة 148 طن بما فيها الذخائر، إنّها أسلحة تشيكوسلوفاكية كانت موجهة إلى قواعد جبهة التحرير الوطني بالمغرب»



باخرة «سلوفينيجا» اليوغسلافية التي احتجزت يوم 18 جانفي 1958

- وهذه قائمة لأهم البواخر التي كانت متجهة نحو قواعد جبهة التحرير الوطني بالدول الشقيقة محمّلة بمختلف الأسلحة والذخائر، غير أنّ سلطات الاستعمار الفرنسي احتجزتهاواستولت على شحناتها، مستعملة أسلوب القرصنة البحرية.

---

1 جريدة المجاهد: العدد 78، ص5

اسم السفينة	تاريخ حجزها
آتوس (يونانية)	1956-10-16
سلوفنيجا (يوغسلافية)	1958-01-18
غرانيتا (دانماركية)	1958-12-23
ليدسي (تشيكوسلوفاكية)	1959-04-01
موني كازينو (بولونية)	1959-07
بيلياق (ألمانية)	1959-11-05
بجيس بوش (هولندية)	1959-12-12
ريجيكا (يوغسلافية)	1960-04-03
لاس بالماس (ألمانيا)	1960-06-09
سربيجا (يوغسلاغية)	1960-06-05
باخرة إيطالية متجهة نحو تونس	1960-12-21
باخرة يوغسلافية أخرى	1960-12-29

اسم السفينة	تاريخ حجزها
آتوس (يونانية)	1956-10-16
سلوفنيجا (يوغسلافية)	1958-01-18
غرانيتا (دانماركية)	1958-12-23
ليدسي (تشيكوسلوفاكية)	1959-04-01
موني كازينو (بولونية)	1959-07
بيلياق (ألمانية)	1959-11-05
بجيس بوش (هولندية)	1959-12-12
ريجيكا (يوغسلافية)	1960-04-03
لاس بالماس (ألمانيا)	1960-06-09
سربيجا (يوغسلاغية)	1960-06-05
باخرة إيطالية متجهة نحو تونس	1960-12-21
باخرة يوغسلافية أخرى	1960-12-29

الفَصل الرَابع:

كيفَ انتصَر جيشُ التَحرير؟

الفَصل الرَابع:

كيفَ انتصَر جيشُ التَحرير؟

ليس من المبالغة وبعد جميع تلك التفاصيل التي عرضناها حول أكبر مشكلة واجهها جيش التحرير الوطني، مشكلة السلاح، إن سمّينا ثورتنا التحريرية بثورة المفارقات العجيبة !

..إذ كيف لعدد ضئيل من الثُوار بدأ ببعض مئات المتطوعين الذين لم يحملوا السلاح يوما.. وحتّى السلاح الذي حملوه غالبيته قطع تنتمي إلى عهد قد ولى..ـ أن يتمكن من تحدّي ومواجهة جيش له أسسه وتقاليده وخبراته الغنية ـ وخاصة عتاده ؟!!

... وهنا لابدّ من توضيح ذلك الفرق العجيب، ووفقا لمصادر عديدة التي أكّدت أن الجيش الفرنسي كان يمثل أضعاف مضاعفة.. عدّة وعدد إذا ما قُورن بجيش التحرير الوطني.

بالنسبة للعدد:

جميع الأرقام المتعلقة بعدد الجنود الفرنسيين والجنود الجزائريين خلال سنوات الثورة أدرجتها في الجدول التالي:

السنة / الجنود	الفرنسيين	الجزائريين
1954	49 ألف و 700 جندي	660 جندي
1955	80 ألف ثم وصل في نهاية العام إلى 190ألف	3000
1956	250 ألف في شهر جوان من نفس العام وصل إلى 360 ألف	40 ألف
1957	396 ألف	
1958		100ألف
1959		130 ألف

ليس من المبالغة وبعد جميع تلك التفاصيل التي عرضناها حول أكبر مشكلة واجهها جيش التحرير الوطني، مشكلة السلاح، إن سّمينا ثورتنا التحريرية بثورة المفارقات العجيبة !

..إذ كيف لعدد ضئيل من الثُوار بدأ ببعض مئات المتطوعين الذين لم يحملوا السلاح يوما.. وحتّى السلاح الذي حملوه غالبيته قطع تنتمي إلى عهد قد ولى..ـ أن يتمكن من تحّدي ومواجهة جيش له أسسه وتقاليده وخبراته الغنية ـ وخاصة عتاده ؟!!

... وهنا لابدّ من توضيح ذلك الفرق العجيب، ووفقا لمصادر عديدة التي أكّدت أن الجيش الفرنسي كان يمثل أضعاف مضاعفة.. عدّة وعدد إذا ما قُورن بجيش التحرير الوطني.

بالنسبة للعدد:

جميع الأرقام المتعلقة بعدد الجنود الفرنسيين والجنود الجزائريين خلال سنوات الثورة أدرجتها في الجدول التالي:

الجنود / السنة	الفرنسيين	الجزائريين
1954	49 ألف و 700 جندي	660 جندي
1955	80 ألف ثم وصل في نهاية العام إلى 190ألف	3000
1956	250 ألف في شهر جوان من نفس العام وصل إلى 360 ألف	40 ألف
1957	396 ألف	
1958		100ألف
1959		130 ألف

ويرجع بقاء جيش التحرير محدود العدد إلى قلّة السلاح وليس الرجال كما أشرت إلى ذلك من قبل في الفصول السابقة، وكما سنلاحظ ذلك أيضا من خلال تقريرات جلسات مؤتمر الصومام[1]:

المناطق	السنة	أول نوفمبر 1954	1956
		ممثلو المنطقة الأولى لم يحضروا المؤتمر لتعذر وصولهم إليه	
المنطقة الثانية	عدد المجاهدين	100	5000
	كمية السلاح	- 13 بندقية حربية - 3750 بندقية صيد	
المنطقة الثالثة	عدد المجاهدين	450	3100
	كمية السلاح	404 بندقية حربية، 8 بنادق رشاشة 106 رشاش، 4 بنادق رشاشة 24/29 4425 بندقية صيد.	
المنطقة الرابعة	عدد المجاهدين	50	1000
	كمية السلاح	5 بنادق رشاشة، بندقية واحدة بار 200 بندقية حربية، 80 رشاش 300 مسدس، 1500 بندقية صيد	
المنطقة الخامسة	عدد المجاهدين	60	500(أكتوبر 1955)
	كمية السلاح	في أول ماي 1956: 50 بندقية رشاشة 165 رشاش، 1400 بندقية حربية 100 مسدس، 1000 بندقية صيد	
المنطقة السادسة	عدد المجاهدين	/	200
	كمية السلاح	100 بندقية حربية، 10 رشاشات 50 مسدس، 100 بندقية صيد	

1 أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، مرجع سابق، ص123

ويرجع بقاء جيش التحرير محدود العدد إلى قلّة السلاح وليس الرجال كما أشرت إلى ذلك من قبل في الفصول السابقة، وكما سنلاحظ ذلك أيضا من خلال تقريرات جلسات مؤتمر الصومام[1]:

المناطق	السنة	أول نوفمبر 1954	1956
		ممثلو المنطقة الاولى لم يحضروا المؤتمر لتعذر وصولهم إليه	
المنطقة الثانية	عدد المجاهدين	100	5000
	كمية السلاح	- 13 بندقية حربية - 3750 بندقية صيد	
المنطقة الثالثة	عدد المجاهدين	450	3100
	كمية السلاح	404 بندقية حربية، 8 بنادق رشاشة 106 رشاش، 4 بنادق رشاشة 24/29 4425 بندقية صيد.	
المنطقة الرابعة	عدد المجاهدين	50	1000
	كمية السلاح	5 بنادق رشاشة، بندقية واحدة بار 200 بندقية حربية، 80 رشاش 300 مسدس، 1500 بندقية صيد	
المنطقة الخامسة	عدد المجاهدين	60	500(أكتوبر 1955)
	كمية السلاح	في أول ماي 1956: 50 بندقية رشاشة 165 رشاش، 1400 بندقية حربية 100 مسدس، 1000 بندقية صيد	
المنطقة السادسة	عدد المجاهدين	/	200
	كمية السلاح	100 بندقية حربية، 10 رشاشات 50 مسدس، 100 بندقية صيد	

1 أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، م.ج.م..، ج3، ص123

حتّى الجدول السابق (الثاني) يوضح أيضا قلة كمية الأسلحة والتي تتمثل أكبر نسبة منها في بنادق الصيد» وقلة عدد المجاهدين» في حين كان عدد المناضلين داخل الجبهة (جبهة التحرير الوطني)، يُعدّون بعشرات الآلاف لم يمنعهم من حمل السلاح سوى افتقارهم له.

فمثلا في المنطقة الثالثة - كان عددهم 87044 مناضل، و40 ألف مناضل في المنطقة الرابعة، بناء على المعلومات التي وردت في محضر جلسات المؤتمر.

بالنسبة للعدّة:

عتاد الجيش الفرنسي من أسلحة وذخائر ووسائل مادية أخرى مختلفة، يرجع بالدرجة الأولى إلى إعانات الحلف الأطلسي، فلولا إعاناته لفرنسا لانتهت الحرب في الجزائر منذ عام 1957، كما صرّح ذات مرّة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السيد فرحات عباس.

لأن الجزائر بالنسبة لذلك الحلف تعتبر فرنسية وجزء من فرنسا، طبقا للمادة السادسة منه والتي تنص على أن اعتبار كل هجوم مسلّح ضد طرف أو عدّة أطراف في الحلف بمثابة اعتداء مسلّح ضد قطر من أقطار هذا الحلف في أروبا أو أمريكا الشمالية أو ضد المقاطعات الفرنسية في الجزائر.

وقد أعلن السيد «فليكس غايار» بعد عدد آخر من المسؤولين الفرنسيين يوم 15 نوفمبر 1957 من منصة البرلمان الفرنسي مايلي:

«إنّ الحلف الأطلسي يشمل مقاطعات الجزائر، ومادته السادسة تنص بالخصوص على أنّ كلّ تهديد موجه ضدّ وحدة هذه المقاطعات مع فرنسا يستلزم تضامن الحلفاء بصورة مباشرة.»[1]

---

1 مجلة المجاهد: العدد 78، الموافق لـ 3 أكتوبر 1960 ص 5

حتّى الجدول السابق (الثاني) يوضح أيضا قلة كمية الأسلحة والتي تتمثل أكبر نسبة منها في بنادق الصيد» وقلة عدد المجاهدين» في حين كان عدد المناضلين داخل الجبهة (جبهة التحرير الوطني)، يُعدّون بعشرات الآلاف لم يمنعهم من حمل السلاح سوى افتقارهم له.

فمثلا في المنطقة الثالثة - كان عددهم 87044 مناضل، و40 ألف مناضل في المنطقة الرابعة، بناء على المعلومات التي وردت في محضر جلسات المؤتمر.

بالنسبة للعدّة:

عتاد الجيش الفرنسي من أسلحة وذخائر ووسائل مادية أخرى مختلفة، يرجع بالدرجة الأولى إلى إعانات الحلف الأطلسي، فلولا إعاناته لفرنسا لانتهت الحرب في الجزائر منذ عام 1957، كما صرّح ذات مرّة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة السيد فرحات عباس.

لأن الجزائر بالنسبة لذلك الحلف تعتبر فرنسية وجزء من فرنسا، طبقا للمادة السادسة منه والتي تنص على أن اعتبار كل هجوم مسلّح ضد طرف أو عدّة أطراف في الحلف بمثابة اعتداء مسلّح ضد قطر من أقطار هذا الحلف في أروبا أو أمريكا الشمالية أو ضد المقاطعات الفرنسية في الجزائر.

وقد أعلن السيد «فليكس غايار» بعد عدد آخر من المسؤولين الفرنسيين يوم 15 نوفمبر 1957 من منصة البرلمان الفرنسي مايلي:

«إنّ الحلف الأطلسي يشمل مقاطعات الجزائر، ومادته السادسة تنص بالخصوص على أنّ كلّ تهديد موجه ضدّ وحدة هذه المقاطعات مع فرنسا يستلزم تضامن الحلفاء بصورة مباشرة.»[1]

---

1 مجلة المجاهد: العدد 78، الموافق لـ 3 أكتوبر 1960 ص 5

.. وهذه قائمة لأهم العتاد الذي دُعم به الجيش الفرنسي من طرف الحلف الأطلسي - نشرتها إحدى أعداد المجاهد إبان الثورة:

«.. إنَّ معظم العتاد المستعمل في الجزائر بما فيه تجهيز الوحدات الفرنسية والعتاد الصّحي آت من الحلف الأطلسي، وهناك مدربون أمريكيون يقيمون بالجزائر في «المرسى الكبير»، «لارتيك»، «بوفاريك» و«بجاية»، وهم الذين يقومون بالإصلاحات، وقطع الغيار كلّها أمريكية، ويقضي الطيارون الفرنسيون العاملون بالجزائر جزء من مدّة تدريبهم بألمانيا وبالأخص على طائرات «33-44».

يوم 25 ماي 1955:

منح بعض أعضاء الحلف الأطلسي فرنسا حق الأولوية في التزود من الطائرات العمودية نوع «سيكور سكي» المعينة للقيام بالعمليات الحربية ضدّ الجزائريين.

- في مارس 1956:

طلبت الحكومة الفرنسية من أمريكا، 50 طائرة عمودية ذات محرك مزدوج تدعى الموزات الطائرة «وخيل السباق»

- وقد بلغ ثمن الأسلحة التي اشترتها فرنسا من أمريكا في عامي 1957 و1958، 560 مليون دولار.

- في جوان 1956:

رخصت أمريكا للجيش الفرنسي لشراء 25 طائرة عمودية من نوع ثقيل، وشراء عدد غير محدود من الطائرات الحربية نوع ت 28 لمواجهة ظروف شتاء عامي 1959 و1960.

.. وهذه قائمة لأهم العتاد الذي دُعم به الجيش الفرنسي من طرف الحلف الأطلسي - نشرتها إحدى أعداد المجاهد إبان الثورة:

«.. إنّ معظم العتاد المستعمل في الجزائر بما فيه تجهيز الوحدات الفرنسية والعتاد الصّحي آت من الحلف الأطلسي، وهناك مدربون أمريكيون يقيمون بالجزائر في «المرسى الكبير»، «لارتيك»، «بوفاريك» و«بجاية»، وهم الذين يقومون بالإصلاحات، وقطع الغيار كلّها أمريكية، ويقضي الطيارون الفرنسيون العاملون بالجزائر جزء من مدّة تدريبهم بألمانيا وبالأخص على طائرات «33-44».

يوم 25 ماي 1955:

منح بعض أعضاء الحلف الأطلسي فرنسا حق الأولوية في التزود من الطائرات العمودية نوع «سيكور سكي» المعينة للقيام بالعمليات الحربية ضدّ الجزائريين.

- في مارس 1956:

طلبت الحكومة الفرنسية من أمريكا، 50 طائرة عمودية ذات محرك مزدوج تدعى الموزات الطائرة «وخيل السباق»

- وقد بلغ ثمن الأسلحة التي اشترتها فرنسا من أمريكا في عامي 1957 و1958، 560 مليون دولار.

- في جوان 1956:

رخصت أمريكا للجيش الفرنسي لشراء 25 طائرة عمودية من نوع ثقيل، وشراء عدد غير محدود من الطائرات الحربية نوع ت 28 لمواجهة ظروف شتاء عامي 1959 و1960.

ـ جانفي 1960:

سلمت أمريكا لفرنسا 60 طائرة ت 28، وأخيرا طلبت 96 طائرة.

والنَفقات العسكرية في لحرب الدائرة في الجزائر هي نفقات الحلف الأطلسي قانونيا وسياسيا، مثلا في 30 جانفي 1958 صُودق لفرنسا على 655 مليون دولار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض بلدان الحلف.

ـ وبموجب معاهدة الحلف، فإن فرنسا حصلت من الولايات المتحدة الأمريكية على مايلي من الأسلحة:

سلاح القوات البرية:

1ـ السلاح الفردي:

45 مسدس أمريكي، بنادق فاران، بنادق أمريكية»17«، رشاشات أمريكية (مطور)، رشاشات طومسون، بازوكا (أ،ر،س)

2ـ السلاح نصف الثقيل:

مدافع رشاشة 12/7، مدافع رشاشة 30، مدافع هاون 81، مدافع هاون 60، بنادق رشاشة (بار).

3ـ العربات:

القسم الأكبر من عربات النقل التي تستعملها القوات الفرنسية في الجزائر آتية من الولايات المتحدة الأمريكية، العربات الرشاشة (م8 ـ الدبابات الخفيفة (شاني)، الدبابات الثقيلة (باطون)، الدبابات المتوسطة (ثيرمان).

- جانفي 1960:

سلمت أمريكا لفرنسا 60 طائرة ت 28، وأخيرا طلبت 96 طائرة.

والنّفقات العسكرية في لحرب الدائرة في الجزائر هي نفقات الحلف الأطلسي قانونيا وسياسيا، مثلا في 30 جانفي 1958 صُودق لفرنسا على 655 مليون دولار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض بلدان الحلف.

- وبموجب معاهدة الحلف، فإن فرنسا حصلت من الولايات المتحدة الأمريكية على مايلي من الأسلحة:

سلاح القوات البرية:

1- السلاح الفردي:

45 مسدس أمريكي، بنادق فاران، بنادق أمريكية «17»، رشاشات أمريكية (مطور)، رشاشات طومسون، بازوكا (أ،ر،س)

2- السلاح نصف الثقيل:

مدافع رشاشة 12/7، مدافع رشاشة 30، مدافع هاون 81، مدافع هاون 60، بنادق رشاشة (بار).

3- العربات:

القسم الأكبر من عربات النقل التي تستعملها القوات الفرنسية في الجزائر آتية من الولايات المتحدة الأمريكية، العربات الرشاشة (م8 - الدبابات الخفيفة (شاني)، الدبابات الثقيلة (باطون)، الدبابات المتوسطة (ثيرمان).

4ـ سلاح الطيران:

أـ طائرات المراقبة والهجوم:

طائرات سطافينغ (ت6، ب 47)، طائرات القذف (ب26، ب29)، طائرات النقل «داكوتا»، طائرات البحر لحراسة الشواطئ ومساندة القوات البرية وهي طائرات (كورسير، بنتون،برنفيل، أفانجير، فروماناً ف 407).

ب ـ الطائرات العمودية:

طائرات عمودية ثقيلة (سيكورسكي، بلاسيك)، طائرات عمودية ثقيلة (سلورسكي، بياسيك).

وكلها مزودة بذخائر قنابل «أ» وقنابل النابالم التي هي من صنع أمريكا، وطيّارو هذه الطائرات، يدربون في مراكز التدريب التابعة للحلف الأطلسي في «لاهر» بألمانيا.

وفي أواخر عام 1959:

إشترت فرنسا 27 طائرة عمودية من الولايات المتحدة الأمريكية، و60 طائرة ت 28 لتعويضها محل طائرات «ت 6» [1].

.. وهكذا نجد أن الثورة في الجزائر قامت ضد إستعمار يبدو بوجه واحد فرنسا، ولكن هو في الحقيقة يخفي وجوها أخرى لأعضاء الحلف الأطلسي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي تصريح إلى صحيفة أونيتا الإيطالية قال السيد فرحات عباس ردّا على سؤال صحفيّها التالي:

---

1 مجلة المجاهد: العدد 82، الموافق ل 14

السؤال:

لقد اهتممنا شديد الاهتمام بموقف حكومتهم إزاء أمريكا، وإزاء الغرب بصفة عامة فهل تستطيعون أن تشرحوا لنا ما تنتظره الجزائر من العالم الديمقراطي، ومن بلدان المعسكر الشيوعي على الأخص؟

الجواب:

إنّ فرنسا تستعمل بالجزائر فيالق عسكرية تولى الحلف الأطلسي تسليحها ولا يجهل أحد أنّ السلاح الأمريكي والإعانة المالية الأمريكية هي التي مكنت فرنسا في الاستمرار في حرب إحتلالية تهدد بالامتداد من الجزائر إلى كامل الشمال الإفريقي، كما أنّ العالم العربي ما انفك منذ 4 سنوات يساند فرنسا ف الأمم المتحدة، ويحاول تبرير هذه الحرب الظالمة وإننا سنستمر في فضح هذا التحالف المزدوج ضدنا وسنوالي تنبيه الشعوب العربية وإثارتها ضد المسؤولية التي تتحملها حكومتها إزاء هذه الحرب إلى اليوم الذي تحتج فيه هذه الشعوب معنا على موقف مسيّريها.

إنّ تقسيم العالم إلى معسكر شرقي ومعسكر غربي مسألة ثانوية بالنسبة لنا فنحن نقسم العالم تقسيما آخر، قسم الأصدقاء الذين يفضحون العدوان المسلط علينا وقسم الحكومات الاستعمارية التي تعين الاستعماريين الفرنسيين... إنّ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. فضحت في مناسبات عديدة المساعدة المادية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرنسا في حربها الاستعمارية بالجزائر، وقد وجهت هذه المساعدة المادية بالأسلحة والأموال عن طريق الأطلسي أو مباشرة.. وفي الوقت الراهن تقوم الولايات المتحدة بإمداد فرنسا مباشرة بوسائل تجديد عتادها المستهلك أو الذي أصابه التلف، وهكذا فإنّ المصانع الأمريكية سلّمت إلى جيش الاحتلال الفرنسي

دفعة جديدة من الطائرات العمودية وفوق هذا سلمت دفعة أولى من قاذفات القنابل من نوع «سيكرايدر» لتحل محل طائرات «ب 26» وقد سلّمت أخيرا طائرات مقاتلة من نوع « ت 128أ»[1].

.. وفي المقابل كان جيش التحرير الوطني يحصل على ما هو ضروري من السلاح وذخيرته بشق النّفس، وفي وسط ظروف حافلة بالأخطار .. ولكن بالرغم من كل الإمدادات الضخمة التي كانت تتوالى على الجيش الفرنسي" إلاّ أنّ الثورة كانت تسير دائما نحو الأمام ملحقة به خسائر فادحة.

"منذ أكثر من عام والإمدادات الأمريكية تتوالى على جيش فرنسا في الجزائر، ومع ذلك فالهزائم متتالية عليه بينما يتقدم جيش التحرير وينمو يوما بعد آخر، ويغنم الثوار كثيرا من هذه الأسلحة خلال معاركهم مع حلفاء أمريكا..ووضح هذا العام على وجه التأكيد فشل القوة الاستعمارية في وقف تقدم الثورة، فشل الأسلحة الجهنمية الحديثة والجيوش الضخمة المتقنة التنظيم»[2].

.. وقد تمكن جيش التحرير من الحصول حتّى على المعدات الثقيلة في نهاية عام 1957، من ذبابات ومصفحات ومدافع الميدان والطائرات النفاثة غير أنّ قلتها مقارنة مع ما تمتلكه القوات الفرنسية منع قيادته من المغامرة بزج كل رصيده في القتال، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت منهجية القتال لدى جيش التحرير تفرض عليه عدم التمركز في مناطق ثابتة لتتحول إلى بؤرة لالتقاء ثقل قوات العدو وغيرها عندها الأمر الذي يساعد العدو على الاستفادة من تفوقه العسكري للقضاء على الثورة ...» وهكذا بقيت الأسلحة الثقيلة في مخابئها ومستودعاتها السرية ولم تظهر إلاّ في المرحلة الأخيرة من الثورة ويظهر ذلك مقدرة قيادة جيش التحرير على التخطيط

---

1 مجلة المجاهد: العدد 68، الموافق لـــ 16 ماي 1960؛ ص7 و ص10

2 [2] فؤاد سعد زغلول: عشت مع ثوار الجزائر، دار الملايين، بيروت 1960، ص170

بعيد المدى من أجل مجابهة متطلبات الصراع اليومية، وإنّما من أجل تأمين القدرة الذاتية وتصعيدها حتّى تتمكن من مجابهة كل احتمالات الصراع في المستقبل»[1]

.. إذن بالرغم من عدم وجود التكافؤ ومن جميع النواحي بين الجيشين الفرنسي والجزائري، إلاّ أنّ هذا الأخير فرض نفسه بالرغم من أنّه ولد مع اندلاع الثورة، ونشأ ونما خلال مراحلها، وأثبت للعالم أنّه جيش منظم له قيادة تخرجت من صفوف الشعب، والحزب مع الاستعمار كانت بمثابة المدرسة الحقيقية لتكوينه.

وهذه شهادة لأسيرين فرنسيين وقعا في قبض المجاهدين ضمن مجموعة تتكون من 16 أسيرا، فصرحا للصحافة عن المعاملة الطيبة التي لقياها قائلين بعد إطلاق سراحهما في بداية عام 1959:

«.. لقد كنا نظن أننا وقعنا بين أيدي عصابة من القتلة، ولكننا اكتشفنا في بداية جيشا نظاميا، ولقينا رجالا يمتازون بالنظام والحماسة والعزيمة القوية... ولقد رأينا وحدات عديدة وهي مسلحة بأفضل وأحدث الأسلحة.

...والتقينا برجال فنيين يعملون في صناعة الأسلحة وإصلاحها وبغيرهم من العناصر التي لا يضمها إلاّ جيش منظم حديث»[2].

.. ومن بين أهم الخصائص التي التصقت بإستراتيجية ثورة التحرير خلال مراحلها المختلفة ـ وهي:

- مرحلة التكوين تمتد من فاتح نوفمبر 1954 إلى 20 أوت 1956.
- مرحلة الانتشار والتغلغل والتنظيم وتمتد من 1956 إلى 1960.
- مرحلة النضج وتمتد من 1960 إلى عام الاستقلال ـ ما يلي:

---

1 بسام العسلي: جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 103، ص104

2 بسام العسلي المجاهدون الجزائريون، دار النفائس بيروت 1986، ص 92، ص93.

«ـ استنزاف قوة العدو الاستعماري بصورة مستمرة، وتدميره ماديا ومعنويا عن طريق مجموعة كبيرة من العمليات، ووضع قواته تحت ضغط الخوف من الضربة المباغتة.

ـ تجنب الالتحام مع العدو قدر المستطاع بعمليات كبرى وعدم تمكنه من استثمار تفوقه الساحق من أجل تحقيق سحق قوات الثورة وتدميرها.

ـ الاستمرار في عزل العدو عن السكان المسلمين، الأمر الذي يظهر واضحا من خلال التركيز على ضرب القوات التي استطاع العدو تجنيدها في صفوفه من الجزائريين (جماعات القوم والحركة)، وإقناع هذه القوات في الوقت ذاته بالانضمام إلى ثورة الشعب الجزائري.

ـ التزود بالسلاح والتموين على حساب العدو (الغنائم).

ـحماية قوات الثورة بمجموعة من التدابير الأمنية، الاستطلاع والجاسوسية، وتجنب الاشتباك في الوقت ذاته مع قوات متفوقة للعدو..»[1]

.. وأمام الفشل الذريع الذي يلحق بجنود الجيش الفرنسي مرارا وتكرارا فإنّ قيادته لم تقف مكتوفة الأيدي، ففي عهد "ديغول" جاء الجنرال "شال" بمشروع عسكري جديد لتصفية الثورة اعتقادا منه أنّ جيش التحرير الوطني مازال في مرحلته الأولى، وأنّ الولايات الجزائرية مستقلة عن بعضها البعض، وتمثلت خطته في التهدئة التدريجية لجميع الولايات أي واحدة تلوى الأخرى، وبدأ في تنفيذها يوم 4 فيفري 1959على شكل عمليات:

ـ العملية الأولى:

استهدفت الولاية الخامسة، وقادها بعض الضباط منهم «بيجار» ودامت حتّى اليوم التّاسع من نفس الشهر وسميت بعملية التاج.

---

1 بسام العسلي: المجاهدون الجزائريون، مرجع سابق، ص159، ص160

- العملية الثانية:

قادها الجنرال «ماسو»، استهدفت الولاية الرابعة، تمت خلال شهري أفريل وماي، وسميت بعملية الحزام.

- العملية الثالثة:

سميت بعملية الشرارة استهدفت الولاية الأولى، وتمت خلال شهري جوان وجويلية.

- العملية الرابعة:

تمت في أوت 1959، استهدفت الولاية الثالثة وقادها الجنرال شال نفسه.

- العملية الخامسة:

قادها الجنرال «أولي» تمت في نوفمبر 1959، سميت بعملية الأحجار الكريمة، واستهدفت الولاية الثانية.

.. ولكن رغم القوات العسكرية المختلفة التي أعدّت خصيصا لتلك العمليات إلاّ أنّها منيت بالفشل، بغض النظر عما أصاب الشعب الجزائري من تعذيب وتقتيل.

«.. ولما تمت العملية الأولى دون مقاومة من جيش التحرير الوطني، ظن شال أنّ عمليته قد نجحت، وبانتقال القوى الفرنسية إلى الولاية الثالثة قام جيش التحرير بعمليات فدائية في الولايتين الرابعة والخامسة.

وأمام ذلك، صار استعمال النابالم والأسلحة المحرمة في الحروب مباحة كرد فعل من الجيش الفرنسي من تصفية الثورة إلى إبادة الشعب.

يقول السيد بن طامة، "لقد تعرض الشعب في هذه الفترة إلى عذاب أليم، قتل واعتقالات حشود بالآلاف .. حتّى الحيوان لم يسلم بحيث اتبع

المستعمر سياسة الأرض المحروقة، وكانت قوات العدو تقوم بعملية مشط حقيقي، بحيث كل من تدب فيه الحياة تموت".

أما الخطة التي اتبعها جيش التحرير في الرد على عمليات "شال" هي عدم الرد على السريع لأنّ قيادة الثورة أصدرت الأوامر إلى مختلف وحداتها بألا تظهر للجيش الفرنسي، فأصبح جيش التحرير فرقا صغيرة لتسهيل اختفائه وتنقله وتنفيذ عمليات هجومه على المراكز المنعزلة. كما أصبح الجيش الفرنسي متجمعا في وحدات ضخمة... إذن خطة جيش التحرير في محاربة برنامج شال أدّت إلى فشل مشروعه، وتغيير القيادة العسكرية بالجزائر، فاستدعي شال إلى باريس واستبدل بالجنرال "كريبان"[1]

.. وقد أذهل صمود المجاهدين القادة الفرنسيين أنفسهم، أحدهم انتقد خطط الجنرالات في الحرب، وحتّى الجيش الفرنسي بشدة قائلا:

«... ماذا يجري في الجزائر منذ 6 سنوات؟

إنّ الجيش الفرنسي يمضي من عمليات التطويق المعروفة باسم الكادرياج إلى عمليات فتح الأرواح، ومن معسكرات الاحتشاد إلى مراكز تجميع السكان، ومن برنامج «سالان» إلى برنامج «شال» ...الخ.

ثم يعود من جديد إلى التطويق والكادرياج والراتيساج، إنّه يعود باستمرار إلى نقطة البداية مع تجديد الوسائل والطرق التي تعتمد على إمكانيات هائلة، إنّ الجيش يكرر أسطورة «سيزيف» الذي كان يحمل الصخرة كل يوم إلى قمة الجبل ثم تسقط من جديد إلى السفح وهكذا دواليك.

... ومن ناحية النتائج العملية لهذه العمليات رأينا آلافا من الجنود يبلغ عددهم أحيانا 10 آلاف أو 15 ألف يعتمدون على عتاد حربي جبّار أو يعودون ببعض المدنيين «المشبوهين» بعد جهود باهظة التكاليف قد تتواصل

---

1 الزغيدي محمد الحسن: مرجع سابق، ص180.

اسبوعا او اسبوعين او ثلاثة اسابيع.

...وإذا كانت التصريحات الفرنسية تتطور من أرباع الساعة الأخيرة في عهد لاكوست إلى آخر... الكتائب المتبقية في 1959، إلى أغنية انتهاء التهدئة في 1960، فإنّ الواقع كما يشاهده الضباط أنفسهم يثبت أنّ كل هذه التصريحات زائفة، وأنّ القتال يشتد والفشل الذي لحق الجيش الفرنسي ازداد اتساعا وخطورة وأصبحت معنويات الجيش المتدهورة وتوالت الخيبات وانقشعت أحلام التهدئة المزيفة ولم يعد أيّ إنسان يرى لها نهاية!

كيف لم يستطع هذا لجيش الجبّار المجهز بأحدث الأسلحة، والدعم بكل ما تملكه فرنسا من قوة جوية، لم يستطع أن يقضي على 10 أو 15 ألف من الفلاقة الذين يرهبون السكان كما يحلو للقيادة العسكرية أن تردد باستمرار؟!!

إنّ مساهمة الأغلبية الساحقة من الجزائريين في الكفاح التحريري هي التي تفسر لماذا استطاع 30 ألف من الفلاقة منذ 1955، أن يخسروا 145 ألف قتيلاً، وأن يبقوا دائما مواجهين للجيش الفرنسي الذي يحاربها بنسبة 30 % إلى واحد؟ وهذا حسب الأرقام الفرنسية الرسمية التي اعترفت بأنّ عدد الثوار يبلغ 30 ألف واعترف ديغول في خطاب له في 1959 بمقتل 145 ألف من الثوار.»[1]

.. ولكم هو مناسب جداً إدراج بعض الشهادات التي يعبر فيها أصحابها عن مدى إعجابهم، بل مدى دهشتهم أمام نجاح وسيطرة جيش التحرير على الوضع العسكري بالجزائر، رغم الفارق المذهل الذي بينه وبين نظيره الفرنسي.

- الدوق «دورليان» وهو من طليعة الاستعماريين في فترة احتلال الجزائر:

---

1 مجلة المجاهد: العدد89، الموافق لـ 13 فيفري 1961، ص 4

«...إنَّ هؤلاء الرجال، ذوي الحمية والبأس، أذاقوا الفرنسيين متاعب لم يعرفوها في كامل حروبهم الإمبراطورية، وساهموا أكثر من أي جيش نظامي آخر في تدمير الجيش الفرنسي.. لقد كانوا يمنعون الجيش الفرنسي أن يذوق للنوم طعما، فكانوا يضطرونه للبقاء على قدم والتحضُر الذي لا يهدأ»[1].

- الماريشال «جوان» الذي ألف كتابا عنونه بـ «إنّي جندي»، نشرت صحيفة الفيغارو»Le Figaro" الفرنسية مقتطفات منه جاء فيها مايلي:

"... يجب أن لا ننسى أنَّ الجيش الفرنسي، الموجود الآن هو أحسن جيش تملكه فرنسا، وعلى هذا الأساس فماذا يقال في جيش التحرير الذي استطاع أن يصمد أمام هذا الجيش، ويحبط خططه خلال مايقرب من 6 سنوات ؟»[2]

...وكثيرا ما تساءل الضباط الفرنسيون بقولهم:

لماذا لا نستطيع أن ننتصر على الثوار؟!.. لماذا لا ينهزم جيش التحرير؟!

وحاول بعض الكتاب الغربيون وخاصة منهم الفرنسيون تحليل التجربة الجزائرية في إطار حرب التحرير، وتحليل أسباب الفشل الفرنسي الذي أرجعوه بالدرجة الأولى إلى القوات الفرنسية في بداية الثورة، وفشل القيادات السياسية في معالجة تطورات الحرب وسوء إدارة الحرب... ولكن أظن أنه ليس من اللائق رمي الجيش الفرنسي بكل هذه المساوئ..فهو عند اندلاع الثورة كان قويا عددا وعدّة، ولم تكن تنقصه قيادات تتمتع بالخبرة الحربية، لهذا فإنَّ النقطة التي غفل عنها أولئك المحللون، أو تجاهلوها والتي تعد أهم عنصر كان يفتقده الجنود الفرنسيون، هي العزيمة.

---

1 بسام العسلي: المجاهدون الجزائريون، مرجع سابق، ص121

2 مجلة المجاهد: العدد 68، الموافق لـ 16 ماي 1960، ص 4

فالفرنسيون أُقحمُوا في حرب هم غير مقتنعين بها، ففر منهم الكثير، وبعضهم إنضم إلى صفوف المجاهدين، وخاصة منهم اللفيف الأجنبي أي الجنود غير الفرنسيين.

غير أنّ هناك من الفرنسيين من وقف على تلك الحقيقة بنفسه فهذا ضابط صف فرنسي يدعى "ج.م ساربواز" يقول:

"إنّ الفرق الفرنسية لا تملك القوة النضالية التي تملكها فرق جيش التحرير، فطبيعة الدور الذي يقوم به الجنود لا يعين على خلق هذه القوة النضالية الضرورية لمواجهة العدو في ميدانه وبأسلحته، وهذا في حين أنّ جيش التحرير لا تنقصه القوة المعنوية ولا السلاح، ففي كل مرة تقع معركة، أو ينصب كمين يتزود الثوار بكمية من الأسلحة والذخائر التي يغمونها من الجيش الفرنسي تكفيهم لعدّة أسابيع فمعظم الأسلحة لا يجلبها جيش التحرير من الخارج خلافا لما هو شائع[1] لكنّه يأخذها من الجيش الفرنسي.»

..فعزيمة الجزائريين على انتزاع حريتهم وما يملأها من روح ثورية لا يمكن موازاتها بإصرار الفرنسيين على الاستمرار في الاستعمار، وفي حرب نهايتها المعروفة ليست في صالحهم ... ويمثل هذا الفرق الشاسع سقوط الاستعمار الذي يحملها في جوفه.

«..ولكن الحقيقة الأولى، التي كانت سبب الفشل في الواقع هي أن الاستعمار ذاته يحمل هو الذي يحمل جوف نظامه بذور مصرعه. أما الحقيقة الثانية والتي لا تقل أهميتها عن الأولى، فهي تصميم شعب مؤمن بالواحد القهار وبحقه في الحرية والكرامة والسيادة وإستعداده لتقديم التضحيات مهما بلغت للدفاع عن دينه والذوذ عن حياضه، فكان في ذلك نصر وهزيمة أعدائه»[2]

فثورتنا المباركة حملها رجال أشِدّاء على عاتقهم ..رجال إيمانهم بها

---

1 مجلة المجاهد: العدد 73، الموافق لـ 25 جويلية 1960، ص

2 بسام العسلي: جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 66

أقوى من السلاح الذي كانوا يحملونه» واحتضنها شعب مؤمن يرفض الظلم والتغريب عن هويته، وفي السياق يصرح المجاهد» عبد الله بن طوبال» قائلاً:

«.. وكانت الخطورة تبدو من أهمية الإشكال الذي كنا نعاني منه والمتمثل في السلاح الذي لا ينكسر، ومستوى التدريب، والشيء الذي أفادنا أيضا يتمثل في ظلام الليل، وعدم إفشاء السر والتضامن فيما بيننا، وكذا الخدمات الكثيرة التي يقدمها لنا سكان الدواوير.»[1]

لحظات قبل وضع السلاح:

..بأي منطق نقول أنّه بعد سنوات من القتال بين الطرفين ـ أحدهما يفوق الثاني عدّةً وعدداً إذ تحدثنا بلغة الأرقام وكما رأينا ذلك من قبل، والآخر يفوق الأول عزيمة وإرادة إذ تحدثنا بلغة الروح الثورية ـ .. أنه حان الوقت لوضع السلاح؟

.. لقد بلغ السيل الزُبى !

..فإذا تحدثنا أيضا بلغة الأرقام، نجد بعد تلك السنوات التي أنهكت فيه الثورة القوى الفرنسية، أتعبت أعصاب قياداتها، أنها قد حطمت العمود الذي تقوم به أيّة أمة .. إنّه الاقتصاد.

فمثلا خلال عامي 1957 و1958، خسرت الميزانية الفرنسية 2000 مليون دولار، بحيث ارتفع التضخم النقدي، وانخفضت القدرة الشرائية، فثار الشعب الفرنسي على كثرة الضرائب التي فرضت عليه، لتغطي حكومته نفقاتها على الحرب في الجزائر، إذ كانت فرنسا تخسر سنويا حوالي 1800 مليون دولار، وتنفق على جيشها بالجزائر ـ والذي وصل عدده إلى مليون عسكري ـ ما يفوق ثلاث مليارات من الفرنك الفرنسي يوميا.

---

1 ـ معارك ثورة التحرير: مرجع سابق، ص 73.

ويؤكد ذلك «ديغول» بقوله:

«.. كنّا في جميع المجالات على حافة النكبة، إنّ ميزانية عام 1958، كانت تنطوي على عجز يبلغ على الأقل 1200 مليار فرنك، ويتجاوز ديننا الخارجي مبلغ 3 مليارات دولار، وفي ميزاننا التجاري، فإنّ الواردات تكاد تبلغ 75 %، ومن حيث الاحتياطي لم يبق لدينا من الأول من حزيران سوى ما يعادل 630 مليون دولار من الذهب والقطع النادرة، أي قيمة ما نستورده خلال خمسة أسابيع وقد كنّا في الواقع أمام احتمالين: إما ظهور المعجزة أو الإفلاس»[1]

وبانتقال الثورة الجزائرية من انتصار إلى آخر، جعلت ديغول – وبعد فشله في تنفيذ المخططات للقضاء عليها – يصرح قائلا في شهر ديسمبر 1960:

«قد أضحى ثابت لدّي أنّ استمرار هذا الوضع لا يمكن أن يجلب لبلادنا سوى الخيبة والمآسي، وأنه حان الوقت للخلاص منه»[2]

فلهذا أصبحت الحاجة إلى وضع السلاح، لإيجاد حلّ سياسي سلمي ضرورة حتمية لا مفر منها.. هكذا أصبح ينظُر الاستعمار لوضعه ببلادنا في حين كان قادته من قبل يصّرون على أنّ الجزائر إحدى المقاطعات الفرنسية، فتحدوا الثورة والشعب الجزائري بمختلف وسائل القمع الوحشي، ولكن دون جدوى.

وقد اتخد ذلك الحل السلمي عدّة أشكال من بينها:

---

1 ازغيدي محمد لحسن: مرجع سابق، ص 212

2 سعد زغلول فؤاد: مرجع سابق.

أ- الاستفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة:

دعا ديغول الشعب الجزائري إلى استفتاء حول الدستور الفرنسي الخاص بالجمهورية الخامسة، بهدف إبقاء الاستعمار الفرنسي بالجزائر، فقامت السلطات الفرنسية في سبيل ذلك، بنقل الجزائريين بالقوة إلى مراكز الاقتراع الذي بدأ صباح يوم 26 سبتمبر 1958 لإجبارهم على التصويت بنعم، وكانت النتائج - طبعا - لصالح الاستعمار والتي أراد ديغول من خلالها أن يقول للرأي العام بأنّه لا يوجد قمع في الجزائر، وما الثوار سوى عصابة من الإرهابيين الخارجين عن القانون.

وفي مساء نفس اليوم أذاع فرحات عباس بيانا قال فيه: "إنّ الشعب الجزائري لن يلقي السلاح إلى أن يتم الاعتراف بحق الجزائر في السيادة والاستقلال، والجزائر ليست فرنسا والشعب الجزائري ليس فرنسيا.. إن الاستفتاء حول الدستور الفرنسي الذي بدأ اليوم في الجزائر هو ضغط لا يحتمل على شعب يكافح في سبيل الاستقلال."[1]

ب- سلم الأبطال:

.. وفي الشهر الموالي من نفس العام، دعا ديغول بعد ذلك الفشل، إلى سلم الأبطال خلال ندوة صحفية عقدها يوم 23 أكتوبر 1958 بقوله: " ..أقول لكم بوضوح، أنّ أغلب رجال الثورة، قد حاربوا بشجاعة، فيأت سلم الأبطال.. "[2]

موجها دعوته تلك إلى قادة الثورة ليتصلوا بدورهم بالقيادة العسكرية الفرنسية، مع ضمان الأمان لهم، غير أنّه كان يهدف من وراء ذلك إلى خلق فتنة بين قيادة الثورة في الخارج مع نظيرتها بالداخل، لكن الحكومة الجزائرية،

1 ـ المرجع السابق: ص255

2 ـ نفس المرجع السابق: ص255

ردّت على دعوته بالموافقة ولكن وفقا لشروط محددة ومن بينها:

- توجيه الدعوة لها، كونها الممثل الوحيد للشعب الجزائري.
- الاعتراف بنهاية الاستعمار، وقيام الجزائر بحقها في تقرير مصيرها أو استمرار الحرب.

..غير أن ديغول رأى تلك الشروط أمورا تعجيزية، وهكذا كان مصير تلك الخطة الفشل أيضا.

جـ- دمج الجزائر في فرنسا:

..وبتصاعد الثورة أمام تلك المشاريع، اقتنع ديغول بعدم إمكانية القضاء على الثورة عسكريا أو سياسيا، فأعلن يوم 16 سبتمبر 1959 عن مشروع جديد تعجيزي، اعترف خلاله بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم بالنسبة للجزء الشمالي للجزائر فقط، أما الجزء الباقي منها فهو تابع لفرنسا ومن بين بنود ذلك المشروع مايلي:

- التوقيف الفوري للقتال.
- تحديد مدّة السلام بأربع سنوات، يجري خلالها استفتاء الشعب الجزائري حول الانفصال، الاندماج، الفرنسية الكاملة أو الحكم الذاتي في ظل الاتحاد الفرنسي.

..وكان ردّ الحكومة الجزائرية المؤقتة، بأنه لا تقرير مصير دون الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري ووحدة ترابه.

الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة:

وأمام جميع تلك المناورات الاستعمارية، اجتمع المجلس الوطني للثورة بطرابلس (ليبيا) لعقد دورته الثالثة، بهدف اتخاذ تدابير خاصة بتقوية الكفاح، وبالخطط العسكرية، وبتنظيم طاقات جيش التحرير الوطني وتعزيزها. "إن

المجلس الوطني للثورة الجزائرية الواثق من أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على مواصلة الكفاح كل المدة التي تفرض فيها عليه الحرب، مادامت أهدافه لم تتحقق"[1].

اتصالات سرية:

..وفي شهر فيفري 1960، عرضت الحكومة الجزائرية المؤقتة على نظيرتها الفرنسية أن توجه مبعوثا إلى باريس ليضبط الشروط الفنية للاجتماع بين ممثلي الحكومتين، ولم ترد الحكومة الفرنسية على ذلك العرض إلاّ في اليوم الرابع عشر من شهر جوان، بحيث دعا ديغول قادة الثورة إلى القدوم إلى باريس:

«إني أتوجه مرّة أخرى باسم فرنسا إلى زعماء الثورة، فنحن في انتظارهم هنا لنجد مخرجا مشرفا للقتال الذي ما يزال مستمرا"[2]

..وحدّدت مدينة «Moulin- مولان"بفرنسا لذلك اللقاء، غيران المحادثات بين الطرفين ـ والتي دامت من يوم 25 إلى 29 جوان – قد فشلت وذلك بسبب تسلط وعناد الطرف الفرنسي.

فحُدد لقاء آخر في مدينة «لوسيرن بسويسرا» في نهاية عام 1960 غير أن الحكومة الفرنسية تمسكت بالصحراء الجزائرية، فتظاهر الشعب الجزائري في ديسمبر (مظاهرات 11 ديسمبر 1960) واستمر جيش التحرير في كفاحه، مما جعل ديغول يصدر في يوم 15 مارس 1961 بلاغا رسميا باسم مجلس الوزراء الفرنسي يعلن فيه رغبة الحكومة الفرنسية في إجراء محادثات رسمية.

نحو اتفاقيات أيفيان:

..وتمّ الاتفاق على أن يكون يوم 20 ماي 1961 بداية للمفاوضات بين الحكومتين في مدينة أيفيان الفرنسية، ومن هذه الأخيرة انتقلت المفاوضات

---

1 جريدة المجاهد: 25 جانفي 1960، ص 8

2 ـ ازغيدي محمد الحسن: ص231

إلى مدينة «بلوفران» بسبب إصرار الطرف الفرنسي على اقتسام أرض الجزائر، ثم رجعت مرة أخرى إلى «أيفيان»، وهناك تمت على مرحلتين:

- المرحلة الأولى: من 11 إلى 19 فيفري 1962.
- المرحلة الثانية: من 07 إلى 18 مارس 1962.

ومن بين القرارات التي خرجت بها تلك الاتفاقيات:

- تقرير المصير.
- وحدة التراب الجزائري والاستقلال.
- التعاون بين فرنسا والجزائر.

..وفي منتصف يوم 19 مارس 1962، ثمّ إيقاف النار في كامل التراب الوطني.

. . .وأشرقت شمسُ الاستقلال . . .

«هل تريدون أن تكون الجزائر مستقلة؟ وفي هذه الحالة هل تريدون أن تتعاون فرنسا والجزائر؟».

تلك هي الصيغة التي استفتي حولها 5 ملايين و992 ألف و115 جزائري، يوم فاتح جويلية 1962، لتجيب أغلبيتهم الساحقة (5.975.581) في اليوم الموالي «بنعم».

. .بعد ذلك أعلنت فرنسا رسميا وعلنيا معترفة باستقلال الجزائر التام.

وفي يوم 05 جويلية من نفس السنة، خرج الشعب الجزائري من دياره ليعبر عن فرحته الكبيرة، وليستنشق بعمق ولأول مرة بعد ظلام طويل من الاستعمار دام قرابة قرن ونصف – نسيم الحرية والاستقلال.

خاتمة....

"لا قيمة للسلاح إلا بالرجال الذين يحملونه، البنادق في يد جيشنا أقوى من الدبابات في يد العدو".

..فجنود جيش التحرير الوطني لم يبلغوا يوما وخلال جميع مراحل الثورة مستوى قوة الاستعمار من ناحية التسليح.. وقد عانوا الكثير من المآسي بسبب نقص السلاح وذخيرته.. إلى درجة مثلا أن أحدهم عندما يستشهد يؤسف على ضياع سلاحه، أكثر مما يؤسف على موته،...وإلى درجة مثلا، أنّ بعض قوافل جلب الأسلحة تمشي تقريبا بدون سلاح اللهم إلا من بعض القطع.

..غير أنهم، وبما حصلوا عليه من سلاح، وبصفة خاصة بما غنموه من هجوماتهم على قوات العدو، عرفوا كيف يستغلونه في إنجاح الثورة وخلال ظرف قصير جدًّا إذا ما قورن بالدهر الذي مكثه الاستعمار في وطننا... وهنا تكمن عظمة ثورتنا... بالرغم من أن فرنسا خاضت حربا ضارية متوحشة ضد المجاهدين والعزل من الشعب، استعملت فيها حتى قنابل النابالم المحرمة دوليا.. حرب دامت 2770 يوما أي 7 سنوات و8 أشهر و5 أيام، كانت الجزائر تقدم في سبيل حريتها تقريبا 535 فردا من خِيرة أبنائها أي ما يعادل 27 فردا -تقريبا- شهيدا كل ساعة.. وهو ثمن فادح لم يقدمه أي شعب من شعوب الأرض.. ولذا سميّت بأرض المليون ونصف مليون شهيد.

..وهكذا أصبح الاستعمار مجرد خرافة ..بعد أن قهرته بندقية الصيد!.

...المجد والخلود لشهدائنا الأبرار...

قائمة المراجع باللغة العربية

- إيفا بوستر: في الجزائر يتكلم السلاح، ص 125. المؤسسة الجزائرية للطباعة 1989. تر. عبد الله كحيل.

- بسام العسلي: الله أكبر، دار النفائس بيروت، الطبعة الثانية، ص 72، 1986.

- بسام العسلي: جيش التحرير الوطني، دار النفائس بيروت، الطبعة الثانية، ص 72، 1986.

- بسام العسلي: منهج الثورة الجزائرية، دار النفائس، بيروت 1986، ص 72.

- بسام العسلي المجاهدون الجزائريون، دار النفائس بيروت 1986، ص 92، ص93

- مجلة أول نوفمبر: العدد 55، ص 56، السنة 1982.

- منشورات قسم الإعلام والثقافة: من معارك ثورة التحرير، ص 73.

- أزغيدي محمد الحسن : مؤتمر الصومام، وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، ص 46، المؤسسة الوطنية للكتاب 1989.

- مجلة الباحث: العدد الأول.

- مجلة الجندي : ديسمبر 1978، ص 13.

- خليفة الجنيدي : حوار حول الثورة المجلد الأول، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1986، ص 433.

– المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء II، المجلد الأول 8 10– ماي 1984، ص 243.

– معارك ثورة التحرير : مرجع سابق، ص 160.

– جريدة المجاهد، العدد 86، ص8.

– جريدة المجاهد، العدد 78، ص8، ص 5.

– جريدة المجاهد، العدد 82، ص8، ص 9.

– جريدة المجاهد، العدد 68، ص7 ، ص 10، ص 4.

– جريدة المجاهد، العدد 89، ص4.

– جريدة المجاهد، العدد 73، ص7.

– أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، مع ركب الثورة التحريرية، الجزء الثالث، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1982، ص 231.

– مجلة المجاهد الأسبوعي : العدد 1526، الموافق لـ 3 نوفمبر 1989.

– محمد العربي الزوبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب 1984 ص139.

– فؤاد سعد زغلول: عشت مع ثوار الجزائر، دار الملايين، بيروت 1960، ص170.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

- Mohamed Harbi : les archives de la révolution algérienne, p31. Les éditions Jeune Afrique, 1981

- Historia Magazine : l'affaire des armes du slovenija, n^{0} 236. 10.07.1972 – p 1275.

- Revolution Africaine : N° 1393 du 08-14- Nov 1990 l'A.L.N et la question des armes. p30, p31, p 32.

- Revue de Presse: Janvier 1960; N° 41. L'aide chinoise au F.L.N.

- Historia magazine : N° 234, p1247

فهرس البحث



خضع تسليح الثورة لعدّة مراحل، وعرف عدّة مشاكل، لذلك تناولت في هذا الكتاب المرحلة التحضيرية التي سبقت تفجير الثورة الجزائرية، وكيفية جمع وتدبير السلاح لأول مرة لاستعماله في تفجيرها في مختلف الولايات. كما تعرضت فيه إلى منهج العمل الذي اعتمدته جبهة التحرير الوطني، لحلّ مشكلة نقص السلاح التي عانتها بحدّة كبيرة بعد اندلاع الثورة، وكيفية تنظيمها لأعمالها في هذا الإطار والتي تمت على مستويين الداخل والخارج في آن واحد.

و تطرقت إلى أهم وأبرز المشاكل والعراقيل التي عاناها التسليح، منها الداخلية والخارجية، كونها لعبت دورا كبيرا في عرقلة مسيرة الثورة بين فترات معينة.

وقد وجدت أن إجراء مقارنة بين الجيشين الفرنسي والجزائري من النواحي التي تمثل عناصر القوة أمرا ضروريا، وذلك فقط لتوضيح مدى تمكن المجاهدين وهم الضعفاء عدة وعددا من قهر الاستعمار، رغم المفارقات العجيبة التي بينهما.

وعليه فإن هذا الكتاب إلمام بأهم جوانب هذا الموضوع : كيفية مواجهة ثورتنا لمشكلة نقص الأسلحة والذخائر منذ اندلاعها وحتى آخر سنواتها.

المؤلفة

دار المعرفة

10 شارع عبد الرحمان ميرة باب الواد الجزائر

www.elmarifa.com



DL 5059/2009